

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية



إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي

دراسة قياسية في ليبيا للفترة (1990 – 2024)

دراسة مقدمة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية ماجستير في
الاقتصاد

إعداد الطالبة : مريم حسين سالم بربيش

إشراف : محمد علي سالم الجريدي

للعام الجامعي (2025-2026م)

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صَلَّى
عَلَيْهِ
الْعَظِيمُ

"سورة المجادلة الآية 11"

الإهداء

إلى من تعبوا وشقيا ينتظران هذه اللحظة ولم يبخلا بشيء
من أجل دفعي إلى طريق العلم والمعرفة.....

أبي وأمي الأعزاء.

إلى من كانوا عوناً لي في حياتي ومشوار دراستي.....

أخوتي وأخواتي.

وإلى صديقاتي الأعزاء

وإلى أولي الفضل علينا إلى أساتذتي الكرام....

أهدي هذه الدراسة

الباحثة

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة
الدكتورة/ محمد علي سالم الجريدي، لما قدّمته لي من توجيه علمي كريم، ومتابعة
دقيقة لرسالتي، وتصويب لعثراتي بكل صبر وسعة صدر، رغم شواغلها الجمّة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين/

الدكتور/ محمد علي الجريدي

والدكتور/ عبدالغنى محمد اشكال

والدكتور/ عبدالسلام مسعود رحومة

لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

ولا يفوتني أن أرفع شكري للسيد عميد كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية وإلى
السادة أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وجميع الإخوة والأخوات في مكتبة الكلية
وكذلك كل العاملين مكتبة مصرف ليبيا المركزي.

والشكر موصول لكل من شجّعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل
مواصلة العمل وإتمام الرسالة.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

الباحثة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مكونات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التبادل الدولي على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي خلال الفترة 1990-2024، مع دراسة أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وذلك انطلاقاً من أهمية سعر الصرف الحقيقي كمؤشر يعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، خاصة في اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية والواردات لتغطية احتياجاته المحلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية بالاعتماد على مصادر بيانات مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي، باستخدام أدوات القياس الاقتصادي لاختبار العلاقات بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وتوصلت إلى النتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ومكونات التجارة الخارجية، وأن الواردات تعد الأكثر تأثيراً في تدهور سعر الصرف الحقيقي بسبب ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بينما تسهم الصادرات في دعم سعر الصرف لكن تأثيرها محدود بهيمنة النفط وضعف تنوع الصادرات غير النفطية، وأظهرت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل واضح على تقلبات سعر الصرف من خلال تأثيره على إنتاج النفط وحركة الصادرات والواردات وتدفقات النقد الأجنبي، كما تبين أن اعتماد سعر الصرف على أداء قطاع النفط يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار العالمية، ويساهم ضعف تنوع الاقتصاد وضعف الصادرات غير النفطية في زيادة هشاشة سعر الصرف، وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية متوازنة تقوم على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط وترشيد الواردات وتنمية الصادرات غير النفطية وتحسين أداء الميزان التجاري، مع تعزيز الاستقرار السياسي وتبني سياسات نقدية ومالية مرنة تمكن الاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى بناء احتياطي نقدية أجنبية في فترات ارتفاع الأسعار وتفعيل دور المصرف المركزي في مراقبة سوق الصرف ومنع المضاربات، بما يساهم في دعم استقرار العملة المحلية وتحقيق استقرار نقدي واقتصادي أكثر فاعلية في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، سعر الصرف الحقيقي، الميزان التجاري، معدل التبادل الدولي، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of foreign trade components—namely exports, imports, trade balance, and terms of trade—on the real exchange rate (RER) of the Libyan dinar during the period 1990–2024, while also examining the effect of political and economic instability. This is grounded in the significance of the real exchange rate as an indicator of the national economy's competitiveness, particularly in a rentier economy heavily reliant on oil exports and imports to meet domestic needs. The study employed both descriptive-analytical and econometric methodologies, analyzing annual time-series data sourced from the Central Bank of Libya, the International Monetary Fund, the World Bank, and the Arab Monetary Fund. Econometric tools were used to test relationships between variables in both the short and long run. The study reached several key findings, most notably the existence of a long-run equilibrium relationship between the real exchange rate and foreign trade components. Imports were found to be the most significant factor contributing to RER deterioration due to high demand for foreign currency, while exports support the exchange rate—though their impact remains limited due to the dominance of oil and the weakness of non-oil export diversification. The results also showed that political instability clearly affects RER fluctuations through its impact on oil production, export and import flows, and foreign exchange inflows. Furthermore, the study found that the exchange rate's dependence on the oil sector's performance renders the Libyan economy vulnerable to external shocks and global price volatility, while the lack of economic diversification and weak non-oil exports exacerbate exchange rate fragility. Based on these findings, the study recommends adopting balanced economic policies aimed at diversifying income sources, reducing dependence on oil, rationalizing imports, developing non-oil exports, and improving trade balance performance. It also emphasizes the need to enhance political stability, adopt flexible monetary and fiscal policies to withstand external shocks, build foreign currency reserves during periods of high prices, and strengthen the Central Bank's role in monitoring the foreign exchange market and curbing speculation. These measures would contribute to supporting the stability of the national currency and achieving more effective monetary and economic stability in the Libyan economy.

Keywords: Foreign Trade, Exports, Imports, Real Exchange Rate, Trade Balance, Terms of Trade, Libyan Economy

فهرس المحتويات

أ.....	الآية القرآنية.....
ب.....	الإهداء.....
ج.....	الشكر والتقدير.....
د.....	ملخص الدراسة.....
ه.....	ABSTRACT.....
و.....	فهرس المحتويات.....
1.....	الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة.....
2.....	1-1 المقدمة:.....
3.....	1-2 مشكلة الدراسة.....
3.....	3- أسئلة الدراسة:.....
4.....	1-3 أهداف الدراسة:.....
4.....	1-4 أهمية الدراسة:.....
5.....	1-5 فرضيات الدراسة:.....
5.....	1-6 حدود الدراسة:.....
6.....	1-7 منهجية الدراسة:.....
6.....	1-8 مصادر جمع البيانات:.....
7.....	1-9 الدراسات السابقة:.....
9.....	10-1 أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:.....
.....	الفصل الأول.....
10.....	الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية.....
11.....	تمهيد:.....
12.....	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية.....
12.....	أولاً: مفهوم التجارة الخارجية.....
14.....	أهداف التجارة الخارجية.....

16	أهمية التجارة الخارجية
16	أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني
18	أسباب قيام التجارة الخارجية
19	العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
19	أنواع التجارة الخارجية
22	خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية
25	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي
25	النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
26	أولاً: نظرية الميزة المطلقة
26	ثانياً: نظرية الميزة النسبية
27	نظرية هكشر-أولين (عوامل الإنتاج)
28	نظرية التبادل الدولي (Terms of Trade)
29	النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية
32	تقييم نظريات التجارة الخارجية في ضوء الاقتصادات النفطية (الريعي)
34	خلاصة
	الفصل الثاني
35	التجارة الخارجية في ليبيا (1990-2024)
36	تمهيد:
37	المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في ليبيا
37	أولاً: تطور الصادرات الليبية
37	التحليل الكمي لتطور الصادرات الليبية
38	معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية
38	اتجاهات الصادرات الليبية
39	أولاً: تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2024)
40	المرحلة الأولى: مرحلة الحصار والتقلبات المحدودة (1990-1998)
41	المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار والنمو (1999-2010)
42	المرحلة الثانية: مرحلة التقلبات الكبرى (2011-2024)
43	تحليل تركيبي عام للصادرات الليبية (1999-2024)

45.....	ثانيًا: تطور الواردات الليبية
47.....	المرحلة الأولى: تطور الواردات خلال فترة الحصار (1990-1998)
47.....	المرحلة الثانية: تطور الواردات خلال فترة الحصار (1999-2024م)
48.....	ثانيًا: تطور الميزان التجاري الليبي (الصادرات - الواردات)
50.....	التحليل التركيبي العام للواردات الليبية (1990-2024)
53.....	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية
53.....	1- هيكل الصادرات الليبية (سلعيًا)
53.....	2- هيكل الواردات الليبية (سلعيًا)
55.....	خامسًا: الاعتماد على الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي
56.....	نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات (1999-2024)
57.....	ثانيًا: الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية العامة
58.....	ثالثًا: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
62	المبحث الثاني: التحليل الكمي للتجارة الخارجية في ليبيا
62.....	تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية (CURRENT PRICES)
63.....	تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2010)
64.....	ثانيًا: تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011-2024)
66.....	ثانيًا: معدلات التغير السنوية في التجارة الخارجية الليبية (1999-2024)
67.....	أولًا: معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية (1990-2024)
70.....	ثانيًا: معدلات التغير السنوية في الواردات الليبية (1990-2024)
73.....	ثالثًا: اتجاهات التغير في التجارة الخارجية الليبية (موجب / سالب)
73.....	1- اتجاهات التغير في الصادرات الليبية
73.....	2- اتجاهات التغير في الواردات الليبية
74.....	3- دلالات اتجاهات التغير على استقرار التجارة الخارجية
79.....	تفسير التغيرات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية
84.....	خلاصة
.....	الجانب العملي
.....	الفصل الثالث: تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي، دراسة قياسية
85	من الفترة 1990 - 2024
86	الجانب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

86.....	تعريف متغيرات الدراسة
86.....	أولاً: المتغير التابع
86.....	سعر الصرف الحقيقي (REER)
86.....	ثانياً: المتغيرات المستقلة
93	المبحث الثاني الدراسة القياسية:
93.....	تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي:
100	العلاقة في الأجل الطويل واختبار الحدود للتكامل المشترك وفقاً لمنهجية ARDL:
101	التحليل الاقتصادي للمتغيرات :
102	2- نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية ARDL :
105	التفسير الاقتصادي للعلاقات قصيرة الأجل:
106	3- نتائج الاختبارات التشخيصية:
107	تحليل جودة ملائمة نموذج ARDL من خلال القيم "الفعلية والمقدّرة والبواقي" :
110	أولاً: النتائج
111	ثانياً: التوصيات
112.....	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

- جدول (1) يبين تقييم نظريات التجارة الخارجية في ضوء الاقتصادات النفطية (الرعية)..... 33
- جدول (2): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة الحصار (1990-1998) 39
- جدول (3): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة الاستقرار والنمو (1999-2010)..... 41
- جدول (4): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة التقلبات الكبرى (2011-2024) 42
- جدول (5): تطور الواردات الليبية خلال المرحلة الأولى (1990-1998)..... 47
- جدول (6): تطور الواردات الليبية خلال الفترة (1999-2024) 47
- جدول (7): الميزان التجاري الليبي في بعض السنوات المختارة 49
- جدول (8): نسبة مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات الليبية (1990-1998) 56
- جدول (9): مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة الليبية (1990-1998)..... 57
- جدول (10): نسبة مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات الليبية 58
- جدول (11): مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة الليبية 59
- جدول (12): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الليبي 60
- جدول (13): تطور الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية (1990-1998) (بملايين الدولارات الأمريكية) 63
- جدول (14): تطور الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية (1999-2010) (بملايين الدولارات الأمريكية) 64
- جدول (15): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية (2011-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)..... 65
- جدول (16): معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية 67
- جدول (17): معدلات التغير السنوية في الواردات الليبية 70
- جدول (18): ملخص اتجاهات التغير في الصادرات والواردات الليبية (1999-2024) 75
- جدول رقم (19) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة 89
- جدول رقم (20) متغيرات الدراسة الأصلية 90

91.....	جدول رقم (21) تحويل المتغيرات الى متغيرات لوغاريتمية
95.....	جدول رقم (22) اختبار جذر الوحدة للمجموعة عند المستوى
96.....	جدول رقم (23) اختبار جذر الوحدة للمجموعة عند الفرق الأول
98.....	جدول رقم (24) تقدير نموذج ARDL
100.....	جدول رقم (25) نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل واختبار الحدود للتكامل المشترك
102.....	جدول رقم (26) نموذج تصحيح الخطأ
105.....	جدول رقم (27) اختبار الارتباط التسلسلي
107.....	جدول رقم (28) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ ARCH
107.....	جدول رقم (29) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ WHITE
109.....	جدول رقم (30) اختبار الارتباط الذاتي (LJUNG-BOX Q)

فهرس الأشكال

شكل رقم (1) تطور سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1990-2024.....	86
شكل رقم (2) تطور المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1990-2024.....	87
شكل رقم (3) تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2024.....	87
شكل رقم (4) تطور معدل التبادل الدولي خلال الفترة 1990-2024.....	88
شكل رقم (5) تطور الواردات خلال الفترة 1990-2024.....	88
شكل رقم (6) تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2024.....	89
شكل رقم (7) المتغير الوهمي خلال الفترة 1990-2024.....	89
الشكل رقم (8) العدد الأمثل من الابطاءات الزمنية.....	98
الشكل رقم (9) التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.....	106
الشكل رقم (10) المجموع التراكمي للبواقي CUSUM.....	108
الشكل رقم (11) مجموع المربعات التراكمي للبواقي CUSUM-SQUARED.....	108
شكل رقم (12) مقارنة القيم الفعلية والمقدرة وتحليل البواقي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1990-2024).....	109

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعد التجارة الخارجية عاملاً محورياً في استقرار الاقتصاد الوطني، ولها تأثير مباشر على سعر الصرف الحقيقي (RER). يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مع اعتماد شبه كامل على الواردات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الصرف. فزيادة الواردات ترفع الطلب على العملات الأجنبية وتضعف الدينار، بينما تؤدي زيادة الصادرات إلى تعزيز قيمة العملة المحلية.

ويُعد سعر الصرف الحقيقي مؤشراً حيوياً للقدرة التنافسية للدولة، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة تكلفة السلع المحلية وتقليص الصادرات، في حين يعزز انخفاضه التنافسية ويحسن الميزان التجاري. وقد حاولت نظريات عدة، أبرزها نظرية تعادل القوة الشرائية، تفسير تحركات أسعار الصرف، التي تتأثر بمتغيرات متعددة كالتضخم، ميزان المدفوعات، أسعار الفائدة، الاستثمار، والسياسات النقدية والمالية، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

شهدت ليبيا خلال الفترة (1990-2024) تذبذبات حادة في سعر الصرف الحقيقي نتيجة انخفاض إنتاج النفط، تقلبات أسعاره العالمية، والقيود على الاستيراد والتصدير. وساهم هيمنة القطاع النفطي في ارتفاع سعر الصرف وظاهرة "المرض الهولندي"، مما أثر سلباً على القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة. واتباع المصرف المركزي سياسات نقدية تقييدية ساعد في تحقيق استقرار نسبي للعملة، لكن الاعتماد الريعي جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.

بناءً على البيانات المتاحة من مصرف ليبيا المركزي، والمجلس الوطني للتخطيط، وصندوق النقد الدولي، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية في استقرار العملة المحلية خلال فترة الدراسة.

2-1 مشكلة الدراسة

كان اهتمام الاقتصاديين بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية منذ الأربعينات من القرن العشرين، والتي تتميز بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية، وتختلف درجة نجاح هذه البلدان في حل مشاكل الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تبعًا لقدرتها على اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة، ومعرفة خصائصها، وقدرتها على التنسيق والملاءمة بين هذه الأدوات، وخلق البيئة المناسبة لعملها.

تشهد الاقتصادات النامية، ومنها الاقتصاد الليبي، تحولات مستمرة في موازين التجارة الخارجية، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الصرف الحقيقي، يعد سعر الصرف الحقيقي من المؤشرات الاقتصادية الحيوية التي تعكس القدرة التنافسية للدولة وتحدد وضعها التجاري الخارجي.

وبالنظر إلى التحولات التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2024، والتي شملت تغيرات في معدلات الصادرات والواردات، وأسعار النفط، وسعر الصرف، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى تأثير التجارة الخارجية، بمختلف متغيراتها، على سعر الصرف الحقيقي.

ومن خلال البيانات الإدارية المتاحة، تبين أن الاقتصاد الليبي شهد تقلبات واضحة في أسعار النفط، ترافقها تحولات في حجم الصادرات والواردات، مما يدفع لطرح تساؤلات بحثية حول طبيعة هذه العلاقة وقوتها.

3- أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما أسعار الصرف، وأنماطها، والنظريات المفسرة لها؟
2. هل هناك علاقة أو ارتباط بين سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي ومكونات التجارة الخارجية؟
3. ما تأثير الصادرات وسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي؟
4. ما تأثير الواردات وسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي؟

5. ما تأثير المتغيرات (معدل التبادل الدولي والميزان التجاري) على سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي؟

6. ما تأثير الأزمة السياسية (من 2011 إلى 2024) على سعر الصرف الحقيقي من خلال متغيرات الدراسة؟

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate - RER) للدينار الليبي، وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

1. التعرف على أسعار الصرف، وأنماطها، والنظريات المفسرة لها.
2. الوقوف على العلاقة بين سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي ومكونات التجارة الخارجية.
3. معرفة تأثير الصادرات على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.
4. معرفة تأثير الواردات على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.
5. قياس تأثير المتغيرات التالية (معدل التبادل الدولي والميزان التجاري) على سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي باستخدام التحليل الوصفي والقياسي.
6. معرفة وتحليل تأثير فترة عدم الاستقرار السياسي من (2011م إلى 2024م) على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.

4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تعالج إحدى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وهي تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي، من خلال دراسة قياسية عن الفترة (1990-2024)، وبيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف الحقيقي على النشاط الاقتصادي، والدور الذي يلعبه سعر الصرف الحقيقي في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، من خلال تحليل تأثير كل من الصادرات والواردات، ومعدل التبادل الدولي، والميزان التجاري، وأيضًا تحليل تأثير فترة عدم الاستقرار السياسي من (2011م إلى 2024م) على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي من خلال متغيرات الدراسة.

ومن خلال قلة الدراسات المتعلقة بهذه الحالة بالنسبة للاقتصاد الليبي، فإن هذه الدراسة سوف تقوم بتحقيق هذه الفجوة، حيث ستتناول دراسة تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي، ويمكن أن تستفيد من هذه الدراسة المؤسسات المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وصناع السياسات العامة للدولة، ومتخذو القرارات الاقتصادية، والذين يهتمون بالبحوث المالية والنقدية، لما تقدمه هذه الدراسة من أهمية، وذلك من خلال التحليلات الوصفية والنماذج القياسية للوصول إلى نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق عملياً، وذلك باستخدام أدوات الدراسة عملياً.

5-1 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير إيجابي (طردي) بين قيمة الصادرات الليبية وسعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة.
- يوجد تأثير سلبي (عكسي) بين قيمة الواردات الليبية وسعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.
- هناك تباين في تأثير المتغيرات الاقتصادية (الصادرات، الواردات، معدل التبادل الدولي، الميزان التجاري، وعدم الاستقرار السياسي) على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي في المدى القصير والطويل.
- عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011م إلى 2014م) كان له تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.
- توجد علاقة سببية باتجاه واحد أو اتجاهين بين مكونات التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2024.

6-1 حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الحدود الزمنية والحدود المكانية:

- **الحدود الزمنية:** وهي تدرس الفترة من 1990 إلى 2024.
- **الحدود المكانية:** وهي دراسة تحليلية وقياسية عن الاقتصاد الليبي.

7-1 منهجية الدراسة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة من خلال تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام المناهج العلمية المتبعة في مثل هذه الدراسات، والتي تتمثل في المنهج التحليلي، والمنهج الكمي (القياسي)، والمنهج التاريخي، حيث يتم استعمال المنهج الوصفي النظري والنماذج المفسرة لسلوكه، إلى عرض النقود والسياسات النقدية، والمنهج التاريخي للتعرف على سعر الصرف، وكذلك الأداء، وتطورات، وكذلك عرض سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي، وقيمة الصادرات الليبية، وكذلك تعريف المتغيرات قيد الدراسة، وهذا سيكون في الباب الثاني، ثم بعد ذلك تعريف المتغيرات، وهذا سيكون في الباب الثاني، ثم بعد ذلك استخدام المنهج الوصفي في توضيح الدراسات السابقة، والفجوة الأدبية، وهذا سيكون في الباب الثاني، أما الباب الثالث، فسيكون خاصاً بمنهجية الدراسة، ويكون هذا في الباب الرابع، ويستخدم التحليل الكمي (القياسي) أيضاً لتقدير سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي، واختبار العلاقة بين المتغيرات، وذلك باستعمال طريقة جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Approach) الواردة في (1988)، وتطبيق هذا النموذج على البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2024، باستخدام برنامج (Eviews10)، واختبار استقرارية المتغيرات المحددة، والتي سيتم ذكرها في الباب الخامس، وتكون النتائج والتوصيات في الباب السادس.

8-1 مصادر جمع البيانات:

1. الكتب والدوريات والبحوث السابقة والمواقع الإلكترونية.
2. النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.
3. التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي.
4. الإحصاءات القومية لوزارة المالية.
5. هيئة الوثائق والمعلومات بوزارة المالية.
6. الهيئة القومية للبحث العلمي.
7. صندوق النقد الدولي.
8. صندوق النقد العربي.

9. البنك الدولي.

1-9 الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة العربية:

1. دراسة (محمد وافي، وسعد شكري، 2021): بعنوان "أثر الانفتاح التجاري والتكامل المالي وسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي"، دراسة قياسية باستخدام نموذج – (ARDL) حالة الجزائر. أظهرت الدراسة أن أسعار البترول تُعد من أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن التحرر التجاري والتكامل المالي لهما دور إيجابي في تحقيق النمو، وأوصت بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.
2. دراسة (شعيب بن بلوفة، 2020): بعنوان "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"، أظهرت الدراسة النتائج التالية: تحرير التجارة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.
3. دراسة (سلمى دودة، 2019): بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وأثبتت أن هناك علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وأوصت بسياسات تهدف إلى استقرار سعر الصرف وتحسين الميزان التجاري.
4. دراسة (وافي شكري، 2020): بعنوان "أثر الانفتاح التجاري والتكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي"، دراسة قياسية حالة الجزائر. (1970-2016) تناولت الدراسة تحليل تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين هذه المتغيرات، حيث ظل سعر الصرف الحقيقي في الجزائر محددًا إلى حد كبير بأسعار النفط، والتي كان لها تأثير كبير، وأوصت بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات لتحقيق استقرار في سعر الصرف الحقيقي.

الدراسات السابقة الأجنبية:

1. **Demirtas, Seyfettin Cem (2025):** عنوان الدراسة Exchange Rate Sensitivity in Free Zone Trade: An Empirical Study of the Istanbul Ataturk Airport Free Zone.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التجارة في المنطقة الحرة بمطار أتاتورك الدولي بإسطنبول وتقلبات سعر الصرف خلال الفترة 2016-2024. أظهرت النتائج أن التجارة داخل المنطقة الحرة كانت أكثر تأثرًا بتقلبات سعر الصرف مقارنة بالتجارة التقليدية خارج المناطق الحرة، وأوصت الدراسة بتوسيع المناطق الحرة وتعزيز دعمها لتكون أداة لحماية التجارة من تقلبات العملات.

2. **Ekanayake, Ekanayake Mudiyansele & Dissanayake, Amila (2022):** عنوان الدراسة Effects of Real Exchange Rate Volatility on Trade: Empirical Analysis of the United States Exports to BRICS.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على صادرات الولايات المتحدة إلى دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) خلال الفترة 1993-2021. أظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي على صادرات الولايات المتحدة إلى دول البريكس على المدى الطويل، بينما كان التأثير متباينًا على المدى القصير. كما أوصت الدراسة بوضع سياسات نقدية تقلل من تقلبات سعر الصرف لدعم استقرار التجارة الخارجية الأمريكية.

3. **Aslan, Burcu; Küçüközmen, Fatih; & Arslan, Yalcin (2021):** عنوان الدراسة The Impact of Real Exchange Rate on International Trade.

سعت الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف الحقيقي على التجارة الدولية في 21 دولة ناشئة باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2005-2018، عبر نموذج (VAR) الهيكلي. توصل الباحثون إلى أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي تقلل من صادرات الدول الناشئة، مما يؤثر سلبًا على التجارة الخارجية. وأوصت الدراسة باتباع سياسات نقدية متوازنة للحد من تقلبات أسعار الصرف من أجل تعزيز التجارة الخارجية.

10-1 أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. أهمية الفترة المدروسة اقتصاديًا: خلال الفترة 1990-2024 مرت ليبيا بتحولات حادة (عقوبات - تحرير اقتصادي - تقلبات أسعار النفط - أزمات سياسية - تغير السياسات النقدية)، وهذا التنوع في الأحداث الاقتصادية يعطي الدراسة قيمة تحليلية إضافية لا تتوافر في كثير من الدراسات الأخرى التي تناولت فترات مستقرة نسبيًا.
2. المساهمة في السياسات الاقتصادية الليبية: نتائج الدراسة سيكون لها أثر تطبيقي مباشر على توجهات السياسة الاقتصادية الليبية، خصوصًا في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل القومي بعيدًا عن النفط، واستقرار سعر الصرف.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية

- مفهوم التجارة الخارجية
- أهداف التجارة الخارجية
- أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني
- دور التجارة الخارجية في الاقتصادات النامية
- خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي

- النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
 - نظرية الميزة المطلقة
 - نظرية الميزة النسبية
- نظرية هكشر-أولين (عوامل الإنتاج)
- نظرية تكاليف الفرصة البديلة
- نظرية التجارة الحديثة
- نظرية التبادل الدولي (Terms of Trade Theory)
- تقييم نظريات التجارة الخارجية في ضوء الاقتصادات النفطية

تمهيد:

تُعَدّ التجارة الخارجية أحد المرتكزات الأساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، لما تمثله من قناة رئيسة لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، ولما لها من دور محوري في توجيه مسارات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصادات الوطنية، وقد اكتسبت التجارة الخارجية أهمية متزايدة في ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، خاصة مع اتساع نطاق العولمة الاقتصادية، وتحرير الأسواق، وتزايد درجة الانفتاح التجاري بين الدول.

ولا تتبع أهمية التجارة الخارجية من كونها مجرد نشاط تبادلي، بل من تأثيراتها العميقة في هيكل الاقتصاد، ومستويات الإنتاج والدخل، وتخصيص الموارد، بالإضافة إلى دورها المباشر وغير المباشر في التأثير على المتغيرات الكلية، وفي مقدمتها سعر الصرف الحقيقي، الذي يُعد مؤشرًا جوهريًا لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية، فالتغيرات في الصادرات والواردات، وحالة الميزان التجاري، ومعدلات التبادل الدولي، تنعكس بدرجات متفاوتة على سعر الصرف الحقيقي، بما يحمله ذلك من آثار على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي حالة الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد الليبي تتعاظم أهمية دراسة التجارة الخارجية، نظرًا لاعتمادها الكبير على مورد تصديري واحد، وما يترتب على ذلك من اختلالات هيكلية، وتقلبات في تدفقات النقد الأجنبي، وتأثر سعر الصرف الحقيقي بالصدمات الخارجية، سواء المرتبطة بأسعار السلع الأولية أو بالظروف السياسية والأمنية، وقد أفرزت هذه الخصوصية واقعًا تجاريًا ونقديًا يتسم بدرجة عالية من الحساسية تجاه المتغيرات الداخلية والخارجية، مما يجعل تحليل التجارة الخارجية في إطارها النظري ضرورة علمية لفهم طبيعة هذه العلاقات المعقدة.

حيث يهدف هذا الفصل إلى بناء الأساس المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال تناول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها، واستعراض النظريات الاقتصادية المفسّرة لها، مع التركيز على نظريات التبادل الدولي، بما يمهد لتحليل مكونات التجارة الخارجية بوصفها متغيرًا مستقلًا في الدراسة، ويفتح المجال لاحقًا لبحث أثر هذه المكونات على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي ضمن الإطار القياسي للفصول اللاحقة.

المبحث الأول:

ماهية التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية

تُعَدّ التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لها من دور محوري في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير في المتغيرات الكلية، ولا سيما سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، وتبرز أهمية دراسة التجارة الخارجية بشكل خاص في الاقتصادات الريعية، حيث تنسم هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف الخارجي، وتأثرها بالصدمات الاقتصادية والسياسية، وما يترتب على ذلك من تقلبات في تدفقات النقد الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي.

ويهدف هذا الفصل إلى تناول الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية، من خلال عرض مفهومها وأهميتها، واستعراض أبرز النظريات الاقتصادية المفسرة لها، بما يمهد لتحليل مكونات التجارة الخارجية وأثرها في سعر الصرف الحقيقي، تمهيداً للانتقال إلى الدراسة القياسية في الفصول اللاحقة.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تُعرّف التجارة الخارجية بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات بين الدول، بما يسمح لكل دولة بتصريف فائض إنتاجها والحصول على ما لا يتوافر لديها محلياً، وبما يحقق منفعة متبادلة بين أطراف التبادل التجاري (الطاهر، 2009: 17).

ويعرّفها الكرمي بأنها عملية اقتصادية منظمة تقوم على تصدير السلع والخدمات إلى الخارج واستيراد السلع والخدمات من الدول الأخرى، بهدف إشباع الحاجات المحلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (الكرمي، 2012: 23).

كما يعرفها عبد السلام أبو قحف بأنها أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعكس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي من خلال تدفقات الصادرات والواردات، وتأثيرها المباشر في ميزان المدفوعات والدخل القومي (أبو قحف، 2010: 41).

ويعرّف عبد المجيد قاسم التجارة الخارجية بأنها نشاط اقتصادي يعكس تبادل السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي، ويُعد أحد الوسائل الرئيسة لتصرف الإنتاج المحلي وجلب السلع الرأسمالية والاستهلاكية التي تعجز الدولة عن إنتاجها محلياً (قاسم، 2008: 29).

كما يعرفها سليمان الطاهر الزبيدي بأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية، تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها التنموية، من خلال تنظيم الصادرات والواردات بما يخدم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي (الزبيدي، 2011: 44).

ويرى عبد الرحمن العيساوي أن التجارة الخارجية تمثل انعكاساً لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، حيث تقاس من خلال حجم الصادرات والواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية ونقدية (العيساوي، 2013: 61).

ويعرفها محمود عبد الوهاب بأنها النشاط الذي يربط بين الإنتاج المحلي والأسواق الدولية، ويسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، بالإضافة إلى دوره في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية (عبد الوهاب، 2015: 38).

كما تُعرّف التجارة الخارجية بأنها وسيلة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المستوى الدولي، من خلال تدفقات السلع والخدمات، وما يرافقها من حركات رؤوس الأموال والتغيرات في أسعار الصرف (العلي، 2017: 52).

ويشير عبد الكريم الزوي إلى أن التجارة الخارجية تمثل أحد المحددات الأساسية لأداء القطاع الخارجي، لارتباطها الوثيق بميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطات الأجنبية، واستقرار سعر الصرف (الزوي، 2018: 70).

كما يعرفها محمد حسن شحاتة بأنها إطار تفاعلي بين الدول، تقوم من خلاله العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المصالح المتبادلة، بما ينعكس على معدلات النمو والدخل والتشغيل (شحاتة، 2019: 26).

ويرى بن ناصر أن التجارة الخارجية في الاقتصادات النفطية، ومنها ليبيا، تُعد قناة رئيسة لتدفق الإيرادات الأجنبية، لكنها في الوقت نفسه مصدراً محتملاً للاختلالات الهيكلية، خاصة في ظل تقلبات الأسعار العالمية وعدم الاستقرار السياسي (Ben-Naser, 2019, p. 21).

ويرى محمد عبد القادر أن التجارة الخارجية تمثل أداة أساسية لتخصيص الموارد على المستوى الدولي، إذ تمكّن الدول من الاستفادة من مزاياها النسبية، وتحقيق وفورات الحجم، بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي (عبد القادر، 2014: 56).

ويعرّفها حسن السعدي بأنها وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، من خلال تبادل السلع والخدمات وفق قواعد تنظّمها الاتفاقيات الدولية، بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول (السعدي، 2016: 34).

كما تُعرّف التجارة الخارجية بأنها النشاط الذي يعبر عن علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ويتحدد من خلال حركة الصادرات والواردات وما يترتب عليها من آثار في أسعار الصرف، ومستويات الدخل، والاستقرار الاقتصادي الكلي (العمراني وهويدي، 2020: 79).

ويعرّف صندوق النقد الدولي التجارة الخارجية بأنها جزء أساسي من القطاع الخارجي للاقتصاد، وتشمل جميع المعاملات السلعية والخدماتية بين المقيمين وغير المقيمين، والتي تؤثر بصورة مباشرة في الحساب الجاري وسعر الصرف الحقيقي (IMF، 2013: 27).

كما يرى فراج وآخرون أن التجارة الخارجية تمثل أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد الليبي، لارتباطها الوثيق بتدفقات النقد الأجنبي واعتمادها الكبير على الصادرات النفطية، وما يترتب على ذلك من تأثير في الاستقرار الاقتصادي والنمو (Farag et al., 2021, p. 174).

تُعرّف الباحثة التجارة الخارجية إجرائياً بأنها: مجمل الصادرات والواردات السلعية للاقتصاد الليبي، وما ينتج عنها من رصيد الميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولي، خلال الفترة (1999-2024)، كما تُقاس بالقيم السنوية ومعدلات التغير المئوية، بوصفها متغيراً مستقلاً يُستخدم لتحليل أثر مكوناته في سعر الصرف الحقيقي ضمن الدراسة القياسية.

أهداف التجارة الخارجية

تهدف التجارة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويمكن عرض أهم هذه الأهداف على النحو الآتي:

1- تصريف فائض الإنتاج المحلي

تهدف التجارة الخارجية إلى تصريف الفائض من السلع والخدمات التي تزيد عن احتياجات السوق المحلي، من خلال توجيهها إلى الأسواق الخارجية، بما يضمن استمرارية العملية الإنتاجية ويحد من تراكم المخزون، ويساعد المنتجين على توسيع نشاطهم الاقتصادي).

2- توفير السلع التي يعجز الاقتصاد المحلي عن إنتاجها

تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات التي لا تتوافر محلياً، سواء بسبب نقص الموارد الطبيعية أو ضعف الإمكانيات التكنولوجية، الأمر الذي يساعد على إشباع حاجات الاستهلاك والإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي.

3- توفير النقد الأجنبي

تُعد التجارة الخارجية، ولا سيما الصادرات، مصدراً رئيساً لتوفير العملات الأجنبية التي تُستخدم في تمويل الواردات وخدمة الالتزامات الخارجية، بالإضافة إلى دعم احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، بما ينعكس إيجاباً على استقرار سعر الصرف (العروني وهويدي، 2020: 82).

4- دعم النمو الاقتصادي

تسهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق وزيادة حجم الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد، إلى جانب تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

5- تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية

تساعد التجارة الخارجية على توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج (السعدي، 2016: 36).

6- نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية

تُعد التجارة الخارجية وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال استيراد السلع الرأسمالية والتقنيات الحديثة، مما يسهم في تطوير القدرات الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

7- تحسين مستوى المعيشة تؤدي التجارة الخارجية إلى تنويع السلع المتاحة للمستهلكين وتحسين جودتها وخفض تكلفتها نسبياً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد والرفاه الاجتماعي.

8- تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية تسهم التجارة الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال المصالح المتبادلة والاتفاقيات التجارية، بما يعزز التعاون الاقتصادي والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي (العيساوي، 2013: 64).

أهمية التجارة الخارجية

- تُعَدّ التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وتتجلى هذه الأهمية في الآتي:
1. توفير السلع التي لا تُنتج محلياً تمكّن التجارة الخارجية الدول من الحصول على السلع الأساسية والرأسمالية التي لا تتوافر داخل الاقتصاد المحلي.
 2. دعم النمو الاقتصادي تسهم الصادرات في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة.
 3. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي، تساعد التجارة الخارجية على رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
 4. تحسين ميزان المدفوعات تؤدي زيادة الصادرات إلى تعزيز تدفقات النقد الأجنبي، ما يساعد على تمويل الواردات وتقوية المركز الخارجي للدولة.
 5. تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية تسهم التجارة الخارجية في توثيق العلاقات بين الدول، وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها. (الشوربجي، 1994، ص. 88)

أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني

تكتسب التجارة الخارجية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، لكونها تمثل أحد المنافذ الرئيسة لاندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وتسهم بصورة مباشرة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي، والميزان التجاري، وتدفقات النقد الأجنبي، وسعر الصرف الحقيقي، وتزداد هذه الأهمية في الاقتصادات النامية والريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على التبادل الخارجي لتوفير احتياجاتها السلعية والتمويلية.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في كونها مصدرًا رئيسًا لدعم النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الصادرات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار، وهو ما أكدته دراسة فراج وآخرون التي خلصت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا، مع سببية قصيرة الأجل من الصادرات والواردات نحو النمو، مما يعكس الدور المحوري للتجارة الخارجية في دعم الأداء الاقتصادي الكلي (Farag et al., 2021, p. 172–174)

كما تسهم التجارة الخارجية في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات، وخاصة السلع الرأسمالية والوسيلة، التي تُعد ضرورية لاستمرار العملية الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق، تشير أطروحة بن ناصر إلى أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات، لا سيما النفطية، وأن أي اختلال في التجارة الخارجية ينعكس مباشرة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف الحقيقي

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية كذلك في دورها في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي، الذي يُعد مؤشرًا أساسيًا لقياس القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية، وقد بينت دراسة العمروني وهويدي أن الانفتاح التجاري وتطور التجارة الخارجية يُعدان من المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي في ليبيا، وأن تحسن أداء القطاع الخارجي يسهم في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل (العمروني وهويدي، 2020: 78–82)

وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية الليبي، نظرًا لهيمنة الصادرات النفطية على هيكل التجارة الخارجية، وما يترتب على ذلك من حساسية عالية تجاه الصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار العالمية، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، ويؤكد الحاجة إلى تطوير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلبات سعر الصرف الحقيقي (IMF, 2013, p. 25–27)

كما تسهم التجارة الخارجية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات، إذ يساعد تحسن الميزان التجاري على دعم الاحتياطيات الأجنبية وتقليل الضغوط على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسات القياسية الخاصة بليبيا أن الاختلالات في التجارة الخارجية، سواء الناتجة عن تراجع الصادرات أو ارتفاع الواردات، تؤدي إلى اختلالات في

سعر الصرف الحقيقي وتقاوم حالات عدم التوازن الاقتصادي (Ben-Naser, 2019, p. 116)

(118)

وعليه يمكن القول إن التجارة الخارجية تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، ليس فقط بوصفها أداة لتبادل السلع والخدمات، بل باعتبارها عنصرًا مؤثرًا في الاستقرار النقدي، والنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية، وهو ما يبرر الاهتمام بدراسة مكوناتها وتحليل أثرها على سعر الصرف الحقيقي في إطار هذه الدراسة.

أسباب قيام التجارة الخارجية

تنشأ التجارة الخارجية بين الدول نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية والإنتاجية من دولة إلى أخرى، وعدم قدرة أي دولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل. ومن أبرز أسباب قيام التجارة الخارجية ما يأتي:

1. **اختلاف الموارد الطبيعية** تتباين الدول في توافر الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز، المعادن، الأراضي الزراعية، والمياه، وهو ما يدفع الدول إلى تصدير الفائض مما تمتلكه، واستيراد ما تفتقر إليه.
2. **اختلاف القدرات الإنتاجية والتكنولوجية** تختلف الدول في مستوى التقدم التكنولوجي وكفاءة الإنتاج، فبعض الدول تستطيع إنتاج سلع معينة بتكلفة أقل وجودة أعلى، مما يشجعها على التخصص والتصدير، واستيراد سلع أخرى من دول أكثر كفاءة فيها. (الداوي، 2016، ص. 52)
3. **اختلاف الأذواق والاحتياجات** تتباين أذواق المستهلكين وأنماط الاستهلاك بين الدول، ما يؤدي إلى طلب متبادل على سلع لا تُنتج محليًا أو لا تتوفر بالجودة المطلوبة.
4. **تحقيق التخصص وتقسيم العمل الدولي** تسمح التجارة الخارجية للدول بالتركيز على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج العالمي.
5. **الحصول على العملات الأجنبية** تسعى الدول، خاصة النامية، إلى تصدير السلع للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية. (ساسي ومسعود، 2020، ص. 68)

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر حركة التجارة الخارجية بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، من أهمها:

1. **أسعار السلع في الأسواق العالمية** تؤثر تقلبات الأسعار العالمية، خاصة أسعار المواد الأولية مثل النفط، بشكل مباشر في قيمة الصادرات والواردات.
2. **سعر الصرف** يؤثر سعر صرف العملة المحلية في القدرة التنافسية للصادرات؛ فارتفاع قيمة العملة يضعف الصادرات ويشجع الواردات، في حين يؤدي انخفاضها إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
3. **السياسات التجارية** تشمل الرسوم الجمركية، القيود الكمية، الاتفاقيات التجارية، والدعم الحكومي، وكلها تؤثر في حجم واتجاه التجارة الخارجية.
4. **الاستقرار السياسي والأمني** يؤدي الاستقرار إلى تشجيع التبادل التجاري، في حين تؤدي الحروب والأزمات السياسية إلى تعطل سلاسل الإمداد وتراجع الصادرات والواردات.
5. **تطور وسائل النقل والاتصال** يساهم تطور النقل البحري والجوي وتقنيات الاتصال في خفض تكاليف التجارة وتسريع حركة التبادل بين الدول. (سعيد، 2010، ص. 41)

أنواع التجارة الخارجية

تنقسم التجارة الخارجية إلى عدة أنواع، وذلك بحسب اتجاه حركة السلع وطبيعة التبادل بين الدول، ويمكن توضيحها ببساطة على النحو الآتي:

1. التجارة التصديرية

ويقصد بها قيام الدولة ببيع فائض إنتاجها إلى الخارج، سواء كان هذا الفائض من المواد الخام أو السلع المصنعة. وتُعد الصادرات مصدرًا مهمًا للحصول على العملات الأجنبية، ودعم الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات.

2. التجارة الاستيرادية

وتتمثل في شراء الدولة للسلع والخدمات من الخارج لتلبية احتياجاتها المحلية، خاصة السلع التي لا تُنتج محليًا أو التي لا يتوافر منها ما يكفي. وتشمل الواردات السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية.

3. التجارة العابرة (الترانزيت)

وهي التجارة التي تمر فيها السلع عبر أراضي دولة ما دون أن تكون مصدرها أو مقصدها النهائي، مقابل رسوم أو خدمات لوجستية، وتستفيد منها الدول ذات الموقع الجغرافي المميز.

4. التجارة الثنائية

تتم بين دولتين فقط، في إطار اتفاقيات تجارية مباشرة تحدد شروط التبادل، وحجم الصادرات والواردات بين الطرفين.

5. التجارة متعددة الأطراف

تشمل التبادل التجاري بين أكثر من دولتين، وغالبًا ما تتم في إطار تكتلات أو اتفاقيات إقليمية ودولية، وتهدف إلى توسيع الأسواق وتحرير التجارة. (صالح، 2011، ص. 58)

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر حركة التجارة الخارجية بين الدول بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، والتي تتحكم في حجم الصادرات والواردات واتجاهها، ويمكن توضيح أهم هذه العوامل على النحو الآتي:

1. الموارد الطبيعية

تختلف الدول في توافر الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز، المعادن، والأراضي الزراعية، ويؤدي هذا الاختلاف إلى تبادل السلع بين الدول، حيث تصدر الدولة ما يتوافر لديها وتستورد ما ينقصها.

2. مستوى الإنتاج والتكنولوجيا

كلما ارتفع مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي في الدولة، زادت قدرتها على إنتاج سلع ذات جودة عالية وتكلفة أقل، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويزيد من صادراتها.

3. سعر الصرف

يُعد سعر صرف العملة من العوامل المهمة في التأثير على التجارة الخارجية، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تشجيع الصادرات وزيادة تكلفة الواردات، في حين يؤدي ارتفاعها إلى زيادة الواردات وتقليل الصادرات.

4. السياسات التجارية

تشمل السياسات التجارية الرسوم الجمركية، القيود الكمية، الحصص، الاتفاقيات التجارية، والدعم الحكومي للصادرات، وكلها تؤثر بشكل مباشر في حركة التجارة الخارجية.

5. الاستقرار السياسي والأمني

يسهم الاستقرار السياسي والأمني في تسهيل حركة التبادل التجاري، بينما تؤدي الاضطرابات والحروب إلى تعطل الإنتاج والنقل والتجارة الخارجية.

6. تكاليف النقل ووسائل الاتصال

يؤدي تطور وسائل النقل والاتصال إلى خفض تكاليف الشحن والتأمين وتسريع حركة التجارة، مما يشجع على زيادة التبادل التجاري بين الدول.

7. مستوى الدخل وحجم السوق

يؤثر مستوى الدخل القومي وحجم السكان في حجم الطلب على السلع المستوردة، فكلما ارتفع الدخل زادت القدرة على الاستيراد، خاصة السلع الاستهلاكية. (طالبي وبرقوقي، 2014، ص. 97)

أهمية التجارة الخارجية

تُعَد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، لما لها من دور مهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، وتتجلى أهمية التجارة الخارجية في الجوانب الآتية:

1. توفير السلع والخدمات

تمكّن التجارة الخارجية الدول من الحصول على السلع التي لا تُنتج محلياً أو التي لا تتوافر بالكميات والجودة المطلوبة، خاصة السلع الأساسية والرأسمالية.

2. دعم النمو الاقتصادي

تسهم الصادرات في زيادة الدخل القومي، وتحريك عجلة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة.

3. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد

تساعد التجارة الخارجية على توجيه الموارد المتاحة نحو إنتاج السلع التي تمتلك الدولة فيها ميزة نسبية، ما يرفع كفاءة الإنتاج ويقلل الهدر.

4. تحسين ميزان المدفوعات

تؤدي زيادة الصادرات إلى توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

5. نقل التكنولوجيا والخبرات

تسهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والإدارية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

6. توسيع الأسواق

تتيح التجارة الخارجية فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، مما يساعد على زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار.

7. تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية

تعمل التجارة الخارجية على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي.

خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية

تتسم التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية، ومنها الاقتصاد الليبي، بسمات خاصة ناتجة عن طبيعة هيكل الإنتاج واعتماده الكبير على مورد طبيعي واحد يشكل المصدر الرئيس للإيرادات الخارجية، ويترتب على هذه الخصائص آثار اقتصادية ونقدية مباشرة، خاصة في ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي، وهو ما يبرر إبرازها ضمن الإطار النظري للدراسة.

1- الاعتماد المفرط على الصادرات الأولية تُعد هيمنة الصادرات الأولية، ولا سيما

النفط والغاز، من أبرز خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية، حيث تشكل هذه الصادرات النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الصادرات النفطية تمثل الجزء الغالب من

الصادرات الليبية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في الميزان التجاري وتدفقات النقد الأجنبي (IMF، 2013: 5-6).

2- ضعف تنويع الصادرات تتسم التجارة الخارجية في الاقتصادات الريفية بضعف تنوع الصادرات، نتيجة محدودية القاعدة الإنتاجية غير النفطية، وهو ما يقلل من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، وتؤكد الدراسات القياسية الخاصة بليبيا أن ضعف الصادرات غير النفطية يحد من القدرة التنافسية ويعمّق اختلالات القطاع الخارجي (Ben-Naser, 2019, p. 20-18).

3- ارتفاع حساسية الميزان التجاري للتقلبات الخارجية يؤدي الاعتماد على مورد تصديري واحد إلى جعل الميزان التجاري شديد الحساسية للتغيرات في الطلب والأسعار العالمية، حيث ينعكس أي تراجع في أسعار الصادرات مباشرة على رصيد الميزان التجاري، وقد بينت الدراسات التطبيقية أن التقلبات في التجارة الخارجية الليبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط العالمية (Frag et al., 2021, p. 170-172).

4- ارتباط التجارة الخارجية بتقلبات سعر الصرف الحقيقي تؤدي التقلبات في عائدات الصادرات الريفية إلى ضغوط على سعر الصرف الحقيقي، سواء من خلال تدفقات النقد الأجنبي أو من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار، وتشير دراسة محددات سعر الصرف الحقيقي في ليبيا إلى أن التجارة الخارجية والانفتاح التجاري من العوامل الرئيسة المؤثرة في سلوك سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل (العمراني وهويدي، 2020: 78-80).

5- تأثير التجارة الخارجية بعدم الاستقرار السياسي تُعد الاقتصادات الريفية أكثر عرضة لتأثير عدم الاستقرار السياسي على تجارتها الخارجية، حيث تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تعطل الصادرات، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وتراجع الثقة في الاقتصاد الوطني، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا كان لها أثر مباشر في تذبذب الصادرات النفطية والتجارة الخارجية خلال فترات عدم الاستقرار (IMF، 2013: 8-9).

6- ضعف الترابط بين التجارة الخارجية والقطاعات الإنتاجية المحلية من خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريفية ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع التصدير والقطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يحد من الأثر التنموي للتجارة الخارجية ويجعل فوائدها محصورة في القطاع الريفي نفسه (Ben-Naser, 2019, p. 22-23).

تري الباحثة أن خصائص التجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية، ولا سيما الاعتماد المفرط على الصادرات الأولية وضعف تنويع الصادرات، تمثل عاملاً حاسماً في تفسير اختلافات سعر الصرف الحقيقي وعدم استقراره، كما تعتقد أن معالجة هذه الخصائص، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير النفطية، تُعد مدخلاً أساسياً لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

المبحث الثاني:

نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي

تمثل نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي الإطار الفكري الذي يفسّر أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول، ويحدّد الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها حركة الصادرات والواردات، وتوزيع المنافع المتحققة من هذا التبادل، وقد سعت هذه النظريات، منذ بدايات الفكر الاقتصادي، إلى توضيح الدوافع التي تحكم سلوك الدول في التجارة الخارجية، سواء من حيث التخصص الإنتاجي، أو استغلال المزايا النسبية، أو تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الدولي.

وتكتسب دراسة نظريات التجارة الخارجية أهمية خاصة في إطار هذه الدراسة، لكونها توفر الأساس النظري لفهم مكونات التجارة الخارجية بوصفها متغيراً مستقلاً، وتساعد على تفسير تأثير الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها سعر الصرف الحقيقي، كما أن تنوّع هذه النظريات، بين الكلاسيكية والحديثة، يسمح بتفسير سلوك التجارة الخارجية في مختلف الأنماط الاقتصادية، بما في ذلك الاقتصادات الريعية التي تتسم بخصوصية هيكلها الإنتاجي.

حيث يتناول هذا المبحث أهم نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي، مع التركيز على الأسس التي قامت عليها كل نظرية، وحدود تفسيرها للتجارة الخارجية في الاقتصادات النامية والريعية، تمهيداً لربط هذه النظريات بالإطار التطبيقي للدراسة في الفصول اللاحقة.

النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تُعَدّ النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية من أوائل المحاولات الفكرية التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول، حيث انطلقت من فرضية أساسية مفادها أن اختلاف القدرات الإنتاجية وتكاليف الإنتاج بين الدول يخلق دوافع للتخصص والتبادل، بما يحقق منفعة متبادلة للأطراف المشاركة في التجارة الدولية، وقد أسهم مفكرو المدرسة الكلاسيكية في وضع الأسس النظرية التي تفسر حركة التجارة الخارجية من خلال التركيز على الإنتاج الحقيقي والعمل بوصفه عنصراً رئيساً في العملية الإنتاجية.

أولاً: نظرية الميزة المطلقة

ترجع نظرية الميزة المطلقة إلى الاقتصادي آدم سميث، الذي رأى أن التبادل التجاري بين الدول ينشأ نتيجة اختلاف قدرتها على إنتاج السلع بتكاليف أقل مقارنة بالدول الأخرى، فالدولة التي تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، أي تستطيع إنتاجها باستخدام قدر أقل من عناصر الإنتاج، تتخصص في إنتاج تلك السلعة وتصديرها، مقابل استيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بميزة مطلقة (سميث، 1776: 312).

ويؤكد سميث أن هذا التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد، كما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى رفاهية الدول المتبادلة (Smith, 1776, p. 425)، وتفترض هذه النظرية حرية التجارة وغياب القيود الجمركية، إلى جانب سهولة انتقال السلع بين الدول.

ورغم ما تقدمه نظرية الميزة المطلقة من تفسير بسيط للتجارة الخارجية، إلا أنها تُنتقد لعدم قدرتها على تفسير قيام التجارة بين الدول التي لا تمتلك أية ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، وهو ما استدعى تطوير نظرية أكثر شمولاً.

ثانياً: نظرية الميزة النسبية

جاءت نظرية الميزة النسبية على يد الاقتصادي ديفيد ريكاردو لتجاوز القصور الذي اتسمت به نظرية الميزة المطلقة، وقد بيّن ريكاردو أن التجارة الخارجية يمكن أن تحقق منافع متبادلة حتى في حال امتلاك دولة ما ميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع، طالما اختلفت التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول (ريكاردو، 1817: 214).

وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بأقل تكلفة نسبية، أي أقل تضحية من حيث الفرص البديلة، وتقوم باستيراد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها النسبية أعلى، وهو ما يؤدي إلى تعظيم المكاسب من التبادل التجاري.

وتُعَدُّ نظرية الميزة النسبية أكثر شمولاً في تفسير التجارة الخارجية، حيث تفسر قيام التبادل حتى في ظل تفاوت مستويات التطور الاقتصادي بين الدول، كما تشكّل هذه النظرية الأساس الفكري لكثير من التحليلات الحديثة للتجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتأثير التخصص الدولي على النمو الاقتصادي وتحسين تخصيص الموارد.

غير أن هذه النظرية لا تخلو من الانتقادات، إذ تفترض ثبات عناصر الإنتاج، وتجاهل تكاليف النقل، وعدم تدخل الدولة، وهي افتراضات قد لا تنطبق بالكامل على الاقتصادات الريفية أو النامية، الأمر الذي يستدعي الاستعانة بنظريات لاحقة لتفسير واقع التجارة الخارجية في هذه الاقتصادات.

نظرية هكشر-أولين (عوامل الإنتاج)

تُعَدُّ نظرية هكشر-أولين من أهم النظريات الحديثة نسبيًا في تفسير التجارة الخارجية، وقد جاءت لتطوير الأسس التي وضعتها النظرية الكلاسيكية، من خلال الانتقال من التركيز على العمل وتكاليفه إلى التركيز على تفاوت وفرة عوامل الإنتاج بين الدول بوصفه المحدد الرئيس للتخصص والتبادل التجاري، وقد ارتبطت هذه النظرية باسمي الاقتصاديين إيلي هكشر وبيرتيل أولين، اللذين قدّما إطارًا تحليليًا يربط بين هيكل عوامل الإنتاج وهيكل التجارة الخارجية. وتنطلق النظرية من فرضية أساسية مفادها أن الدول تختلف في وفرة عناصر الإنتاج، مثل العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، وأن هذه الاختلافات تؤدي إلى تباين تكاليف إنتاج السلع بين الدول، وبناءً على ذلك، تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بكثافة العنصر الإنتاجي المتوافر لديها بوفرة، وتستورد السلع التي تتطلب استخدامًا مكثفًا للعناصر النادرة نسبيًا لديها (Heckscher, 1919, p. 272).

ويؤكد أولين أن هذا النمط من التخصص الدولي يؤدي إلى تحقيق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد على المستوى العالمي، كما يسهم في تعظيم المنافع المتبادلة من التجارة الخارجية، دون الحاجة إلى افتراض تفوق مطلق أو نسبي في الإنتاج كما في النظريات الكلاسيكية (Ohlin, 1933, p. 43)، وتفترض النظرية كذلك حرية التجارة، وثبات التكنولوجيا بين الدول، وتجانس الأذواق الاستهلاكية، وعدم وجود قيود على انتقال السلع.

وتكتسب نظرية هكشر-أولين أهمية خاصة في تحليل التجارة الخارجية للدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تُفسّر اتجاه صادرات هذه الدول نحو السلع الأولية كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية، مقابل استيراد السلع الصناعية كثيفة رأس المال أو التكنولوجيا، وفي هذا السياق، يرى أبو قحف أن هذه النظرية تقدّم إطارًا مناسبًا لفهم نمط التجارة الخارجية في الاقتصادات النامية والريفية، التي تعتمد في صادراتها على عنصر إنتاج وفير مثل النفط أو المعادن.

ورغم ما تقدمه نظرية هكشر-أولين من تفسير منطقي لبنية التجارة الخارجية، إلا أنها تعرضت لعدد من الانتقادات، أبرزها ما عُرف بـ مفارقة ليونتيف، التي أظهرت أن بعض الدول كثيفة رأس المال قد تصدر سلعا كثيفة العمل، وهو ما يتعارض مع تنبؤات النظرية (Leontief, 1953, p. 332)، كما يؤخذ على النظرية تجاهلها للعوامل المؤسسية والتكنولوجية وعدم الاستقرار السياسي، وهي عوامل ذات تأثير واضح في التجارة الخارجية للدول الريفية. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، تظل نظرية هكشر-أولين من الركائز الأساسية في التحليل النظري للتجارة الخارجية، لما تقدمه من تفسير لعلاقة وفرة عوامل الإنتاج بأنماط الصادرات والواردات، وهو ما يجعلها ذات صلة مباشرة بموضوع هذه الدراسة عند تحليل مكونات التجارة الخارجية وأثرها في سعر الصرف الحقيقي.

نظرية التبادل الدولي (Terms of Trade)

تُعَدُّ نظرية التبادل الدولي من النظريات المهمة في تفسير مكاسب التجارة الخارجية وآثارها الاقتصادية، إذ تركز على العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، وما يترتب عليها من تغير في قدرة الدولة على الحصول على السلع الأجنبية، ويُقصد بمعدلات التبادل الدولي نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، وهي مؤشر يعكس مدى استفادة الدولة من التجارة الخارجية وتحسن أو تدهور مركزها التجاري.

وتتطلب هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن تحسن معدلات التبادل الدولي، أي ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات، يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للصادرات، بما يسمح للدولة بالحصول على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس حجم الصادرات، وهو ما ينعكس إيجابًا على الدخل القومي والرفاه الاقتصادي.

ويرى كيندلبرغر أن معدلات التبادل الدولي تمثل أداة تحليلية لقياس توزيع مكاسب التجارة بين الدول، حيث لا تتحدد هذه المكاسب فقط بحجم التجارة، بل بطبيعة الأسعار النسبية للسلع المتبادلة (Kindleberger, 1968, p. 214)، وبناءً على ذلك، فإن تحسن أو تدهور معدلات التبادل يؤثر مباشرة في ميزان المدفوعات، ومستوى الدخل، وسعر الصرف الحقيقي.

وفي الاقتصادات المعتمدة على تصدير السلع الأولية، تشير النظرية إلى أن معدلات التبادل الدولي تكون عرضة للتدهور على المدى الطويل، نتيجة تقلب أسعار السلع الأولية وانخفاض مرونتها السعرية مقارنة بالسلع الصناعية، وقد عبّر عن ذلك كل من بريبيش وسنجر

من خلال فرضية تدهور شروط التبادل لصالح الدول الصناعية، وهو ما يضعف المكاسب طويلة الأجل للدول المصدرة للمواد الخام (Prebisch, 1950, p. 12).

وفي السياق الليبي، تكتسب نظرية التبادل الدولي أهمية خاصة، نظرًا لاعتماد التجارة الخارجية بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، التي تتسم أسعارها بالتقلب الحاد في الأسواق العالمية، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن تقلب معدلات التبادل الدولي في ليبيا ينعكس مباشرة على تدفقات النقد الأجنبي، والميزان التجاري، وسعر الصرف الحقيقي، مما يجعلها أحد المتغيرات الأساسية في تفسير اختلالات سعر الصرف (العمرني وهويدي، 2020: 84-86). كما يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي أن تحركات أسعار الصادرات النفطية مقارنة بأسعار الواردات تمثل عاملاً رئيساً في تفسير التغيرات في سعر الصرف الحقيقي في الاقتصادات الريعية، حيث يؤدي تحسن معدلات التبادل إلى ضغوط تقديرية على سعر الصرف الحقيقي، في حين يؤدي تدهورها إلى ضغوط تخفيضية (IMF, 2013, p. 27-28). إذ تُعدّ نظرية التبادل الدولي إطاراً نظرياً مناسباً لتحليل أحد مكونات التجارة الخارجية في هذه الدراسة، والمتمثل في معدلات التبادل الدولي، بوصفها متغيراً يعكس العلاقة السعرية بين الصادرات والواردات، ويوضح كيف تؤثر التقلبات في هذه العلاقة على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2024).

النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

1) نظرية هيكشر-أولين (Heckscher-Ohlin) ميزة الوفرة في عناصر الإنتاج

تُعدّ نظرية هيكشر-أولين من أهم النظريات النيوكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية ومكاسبها، إذ تنتقل من تفسير ريكاردو القائم على اختلاف الإنتاجية إلى تفسير قائم على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية...)، وتفترض أن الدولة تميل إلى تصدير السلع التي تستخدم بكثافة العنصر الأكثر وفرة لديها، واستيراد السلع التي تستخدم بكثافة العنصر النادر لديها. (هيكشر، 1919، ص 499-501)

وبموجب هذه الرؤية، تصبح التجارة الخارجية نتيجة مباشرة لاختلاف الهياكل الإنتاجية: فالدول الغنية برأس المال تخصص في الصناعات كثيفة رأس المال، بينما الدول الغنية بالعمل تخصص في السلع كثيفة العمل، وهكذا. كما توضح النظرية أن مكاسب التجارة لا تأتي فقط من

التبادل، بل من توسيع التخصص وفق الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بما يرفع الكفاءة. (أولين، 1933، ص 17-20)

وفي السياق الليبي، تُظهر النظرية أن "ميزة الوفرة" الأساسية ليست العمالة أو رأس المال الصناعي، بل المورد الطبيعي (النفط)، وهو ما يقود إلى هيكل صادرات شديد التركيز. ومع ذلك، تكشف التجربة الليبية أن وفرة المورد وحدها لا تكفي لضمان استقرار العوائد، لأن عوامل سياسية/مؤسسية قد تُعطل تحويل الوفرة إلى تدفقات تصديرية مستقرة (إغلاقات/قيود/عقوبات)، وهو ما يضعف قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات ويزيد حساسية سعر الصرف الحقيقي للصدمات.

2) نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج (Factor-Price Equalization) –

سامويلسون

تُعد نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج امتدادًا نيوكلاسيكيًا لمنطق هيكشر-أولين، وتقتضـ تحت شروط تنافسية ومع غياب العوائق—أن التجارة في السلع يمكن أن تؤدي إلى تقارب (وأحيانًا مساواة) العائد على عناصر الإنتاج بين الدول (مثل الأجور وعوائد رأس المال)، لأن تساوي أسعار السلع في الأسواق يدفع نحو تساوي العوائد الحديثة لعناصر الإنتاج المرتبطة بها.

وتبرز أهمية هذه النظرية في أنها تفسر كيف يمكن للتجارة أن تعمل كبديل جزئي لحركة عوامل الإنتاج: فبدلًا من انتقال العمالة ورأس المال، تنتقل السلع، فتنتقل "آثار" عوامل الإنتاج ضمنيًا. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات أن تحقق المساواة التامة يتطلب شروطًا صارمة (تشابه التكنولوجيا، غياب تكاليف النقل، عدم وجود قيود تجارية...)، وهي شروط نادرًا ما تتوفر بالكامل، خاصة في الاقتصادات الريفية أو التي تعاني اضطرابًا مؤسسيًا. (سامويلسون، 1948، ص 165-168)

وبالنسبة لليبيـا، فإن القيود السياسية، وتعدد أسعار الصرف/القيود التمويلية، وضعف القاعدة الصناعية، تجعل "تقارب" العوائد عبر التجارة محدودًا، كما أن اعتماد التبادل على سلعة أولية واحدة (النفط) يقلل من قنوات انتقال أثر التجارة إلى سوق العمل/الإنتاج بطريقة متوازنة، ما يُبقي فجوات هيكلية ويُبقي سعر الصرف الحقيقي حساسًا لصدمات النفط أكثر من كونه نتاجًا لتوازن تنافسي طويل الأجل.

3) نظرية ستولبر-سامويلسون (Stolper-Samuelson) توزيع مكاسب التجارة

تُركز نظرية ستولبر-سامويلسون على الأثر التوزيعي للتجارة الخارجية داخل الدولة، وتوضح أن ارتفاع سعر السلعة التي تستخدم عنصرًا معينًا بكثافة يؤدي إلى ارتفاع العائد الحقيقي لذلك العنصر، وانخفاض العائد الحقيقي للعنصر الآخر. أي أن التجارة لا تُنتج مكاسب "محايدة" للجميع؛ بل تعيد توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج (العمل/رأس المال/الموارد).

وتفيد هذه النظرية في تفسير لماذا قد تظهر مقاومة اجتماعية/مؤسسية للانفتاح التجاري: لأن بعض الفئات قد تخسر even—إذا زاد الناتج الكلي. وبذلك تُعد النظرية إطارًا مناسبًا لتحليل العلاقة بين التجارة والسياسات (الدعم، الرسوم، قيود الاستيراد)، لأنها تُبرز أن القرار التجاري يحمل دائمًا بعدًا توزيعيًا. (ستولبر وسامويلسون، 1941، ص 60-63)

وفي الحالة الليبية، يمكن توظيف هذه الفكرة لفهم أن تقلبات التجارة الخارجية (خصوصًا النفط) لا تؤثر فقط في الحسابات الخارجية، بل تمتد إلى توزيع الدخل والقدرة الشرائية والإنفاق العام، ثم تنعكس على الطلب على الواردات وعلى الضغوط الواقعة على سعر الصرف الحقيقي، خاصة عند حدوث فجوات بين الإيرادات النفطية والإنفاق الاستيرادي.

4) نموذج ريبجنسكي (Rybczynski) أثر تغير وفرة عنصر إنتاج على هيكل الإنتاج

والتجارة

يرتبط أثر ريبجنسكي بمنظومة هيكر-أولين، ويعالج سؤالًا محددًا: ماذا يحدث إذا زادت وفرة عنصر من عناصر الإنتاج (مثل رأس المال أو العمل) مع ثبات أسعار السلع؟ الخلاصة أن إنتاج السلعة كثيفة الاستخدام لذلك العنصر يزداد أكثر من تناسب الزيادة، بينما ينخفض إنتاج السلعة الأخرى نسبيًا، وهو ما يغيّر هيكل الإنتاج ومن ثم نمط التجارة. (يُستخدم هذا الأثر كثيرًا لشرح التحول الهيكلي والتخصص مع تغير الموارد).

وفي ليبيا، يمكن إسقاط هذا المنطق على "عنصر المورد الطبيعي" أو "القدرة الإنتاجية النفطية": فعندما ترتفع القدرة الإنتاجية/التصديرية (أو تُستعاد بعد توقف)، يتوسع قطاع النفط سريعًا وتحسن قدرة التمويل الخارجي، بينما يبقى توسع القطاعات غير النفطية محدودًا، ما يرسخ نمطًا ريعيًا ويُضعف التنوع، ويُبقي التجارة الخارجية وقيمة العملة في حالة ارتباط وثيق بسوق النفط. (ريبجنسكي، 1955، ص 338-341)

تقييم نظريات التجارة الخارجية في ضوء الاقتصادات النفطية (الريعي)

1- قدرة النظريات التقليدية على تفسير نمط التخصص في الاقتصادات النفطية

تُسهّم نظريات التجارة الخارجية، وبخاصة النظريات الكلاسيكية، في تفسير نمط التخصص التجاري القائم على تصدير مورد طبيعي واحد في الاقتصادات النفطية، حيث يُنظر إلى النفط بوصفه السلعة التي تتمتع فيها هذه الاقتصادات بميزة تصديرية، غير أن هذا التفسير يظل قاصراً، لأن التخصص في تصدير النفط لا يعكس تفوقاً إنتاجياً ناتجاً عن الكفاءة الاقتصادية، بقدر ما يعكس طبيعة المورد الريعي وتقلب أسعاره في الأسواق العالمية، وهو ما يحد من قدرة هذه النظريات على تفسير استدامة هذا التخصص وآثاره الاقتصادية طويلة الأجل.

2- قصور النظريات الكلاسيكية في تفسير تقلبات التجارة الخارجية

تفترض النظريات الكلاسيكية استقرار البيئة الاقتصادية وحرية التجارة وغياب الصدمات الخارجية، وهي افتراضات لا تتوافق مع واقع الاقتصادات النفطية التي تتسم تجارتها الخارجية بدرجة عالية من التقلب، نتيجة التذبذب المستمر في أسعار النفط العالمية، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن اعتماد ليبيا شبه الكامل على الصادرات النفطية يجعل تجارتها الخارجية عرضة لتقلبات حادة، وهو ما لا تستطيع النظريات التقليدية تفسيره بشكل كافٍ (IMF، 2013: 5-6).

3- ملاءمة نظرية هكشر-أولين لتفسير هيكل التجارة النفطية

تُعد نظرية هكشر-أولين من أكثر النظريات قدرة على تفسير هيكل التجارة الخارجية في الاقتصادات النفطية، لاعتمادها على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج، حيث يُعد النفط مورداً طبيعياً وفيراً يقود نمط التخصص التجاري، وتساعد هذه النظرية على تفسير هيمنة الصادرات النفطية مقابل استيراد السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، وهو ما يتوافق مع واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي (أبو قحف، 2010: 52).

4- أهمية نظرية التبادل الدولي في تفسير مكاسب التجارة النفطية

تبرز نظرية التبادل الدولي بوصفها إطاراً أكثر واقعية في تفسير مكاسب التجارة الخارجية في الاقتصادات النفطية، نظراً لارتباط هذه المكاسب بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار الصادرات النفطية مقارنة بأسعار الواردات، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن تحسن أو تدهور معدلات التبادل الدولي ينعكس مباشرة على الميزان التجاري وتدفقات النقد الأجنبي، ومن ثم على

سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يجعل هذه النظرية ذات أهمية خاصة في تحليل التجارة الخارجية في ليبيا (العمراني وهويدي، 2020: 84-86).

5- محدودية النظريات التقليدية في إغفال البعد السياسي والمؤسسي

من أوجه القصور الأساسية في نظريات التجارة الخارجية التقليدية تجاهلها للعوامل السياسية والمؤسسية، رغم الدور الكبير الذي تلعبه هذه العوامل في الاقتصادات النفطية، فقد أظهرت التجربة الليبية أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر بصورة مباشرة في الصادرات النفطية وحركة التجارة الخارجية، وهو ما ينعكس بدوره على سعر الصرف الحقيقي والقطاع الخارجي ككل، كما أكدته تقرير صندوق النقد الدولي عند تحليله لأداء الاقتصاد الليبي خلال فترات الاضطراب (IMF، 2013: 8-9).

جدول (1) يبين تقييم نظريات التجارة الخارجية في ضوء الاقتصادات النفطية (الريعية)

النظرية	معنى النظرية	تفسير النظرية في اقتصاد نفطي	أوجه القصور في الاقتصاد النفطي
الكلاسيكية (ميزة مطلقة/نسبية)	التخصص وفق الإنتاجية/التكلفة	تشرح "التخصص" العام (تصدير/استيراد)	لا تشرح تقلبات الربع النفطي وأثرها على سعر الصرف
هكشر-أولين (عوامل الإنتاج)	وفرة عوامل الإنتاج تحدد نمط التجارة	قوية في وصف تصدير سلعة كثيفة الموارد (النفط)	لا تكفي لتفسير أثر تقلبات الأسعار والمؤسسات
شروط التبادل (TOT)	أسعار الصادرات/الواردات تحدد المكاسب	الأكثر ملاءمة: النفط = صدمات TOT	قد تهمل بنية الاقتصاد الداخلي والسياسات
منظور الاقتصاد الكلي لسعر الصرف الحقيقي	الـ REER يتحدد بمؤشرات خارجية (نفط/TOT/انفتاح...)	يفسر انتقال صدمات النفط إلى الـ REER	يحتاج دمج سياسي/مؤسسي

خلاصة الفصل الأول

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأحد المتغيرات الرئيسة المؤثرة في أداء الاقتصاد الكلي، ولا سيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد واحد في تجارتها الخارجية، وقد تم في هذا الفصل توضيح مفهوم التجارة الخارجية وأهدافها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، مع إبراز دورها في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

كما عرض الفصل الخصائص الرئيسة للتجارة الخارجية في الاقتصادات الريعية، موضحاً أن هيمنة الصادرات الأولية، وضعف تنوع الصادرات، وارتفاع حساسية الميزان التجاري للصدمات الخارجية، تمثل سمات بنيوية تؤثر في استقرار التجارة الخارجية وتتبعكس بصورة مباشرة على سعر الصرف الحقيقي، وقد أظهر التحليل أن هذه الخصائص تجعل الاقتصادات النفطية، ومنها الاقتصاد الليبي، أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والنقدية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي (IMF، 2013: 5-9).

وتتطرق الفصل كذلك إلى عرض وتحليل نظريات التجارة الخارجية والتبادل الدولي، بدءاً من النظرية الكلاسيكية بنوعيتها (الميزة المطلقة والميزة النسبية)، مروراً بنظرية هكشر-أولين (عوامل الإنتاج)، وصولاً إلى نظرية التبادل الدولي، وقد بينّ التقييم النقدي لهذه النظريات أن قدرتها على تفسير واقع التجارة الخارجية في الاقتصادات النفطية تظل متفاوتة، حيث تفسّر بعض جوانب التخصص التجاري، لكنها تعجز عن تفسير التقلبات الحادة الناتجة عن تغير أسعار الموارد الطبيعية والعوامل السياسية، الأمر الذي يستدعي توظيف أكثر من إطار نظري لفهم هذا الواقع المركّب (أبو قحف، 2010: 48-52؛ العمروني وهويدي، 2020: 84-86).

خلص الفصل إلى أن تحليل مكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي يتطلب الجمع بين نظريات التجارة الخارجية ونظرية التبادل الدولي، وربطها بالإطار التحليلي لسعر الصرف الحقيقي، بما يسمح بفهم كيفية انتقال آثار الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولي إلى سعر الصرف الحقيقي، ويُعد هذا الإطار النظري أساساً منهجياً للانتقال إلى الفصل الثاني، الذي يتناول تطور التجارة الخارجية في ليبيا وتحليلها كمياً خلال الفترة (1990-2024)، تمهيداً لبناء النموذج القياسي في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية في ليبيا (1990-2024)

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في ليبيا

- تطور الصادرات الليبية
- تطور الواردات الليبية
- تطور الميزان التجاري الليبي
- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية
- الاعتماد على الصادرات النفطية

المبحث الثاني: التحليل الكمي للتجارة الخارجية في ليبيا

- تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية
- معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية
 - طريقة الاحتساب:
- اتجاهات التغير (موجب / سالب)
- تفسير التغيرات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية
- أثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية

تمهيد:

تُعَدّ التجارة الخارجية في ليبيا أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد الوطني، نظرًا لاعتمادها الكبير على الصادرات النفطية بوصفها المصدر الأساسي للنقد الأجنبي، وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر في الميزان التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد مرّت التجارة الخارجية الليبية خلال العقود الأخيرة بتحوّلات ملحوظة، ارتبطت بالتغيرات في أسعار النفط العالمية، والسياسات الاقتصادية المتبعة، بالإضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد. وتكتسب دراسة تطور التجارة الخارجية في ليبيا أهمية خاصة في إطار هذه الدراسة، لكونها تمثّل المدخل التطبيقي لتحليل مكونات التجارة الخارجية، وتفسير انعكاساتها على سعر الصرف الحقيقي، ففهم اتجاهات الصادرات والواردات، وطبيعة الميزان التجاري، ومعدلات التغير السنوية في قيم التجارة الخارجية، يُعد خطوة أساسية قبل الانتقال إلى التحليل القياسي للعلاقة بين هذه المكونات وسعر الصرف الحقيقي.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع تطور التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة (1990-2024)، من خلال عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات والواردات والميزان التجاري، وحساب معدلات التغير السنوية، مع ربط هذه التطورات بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المؤثرة، تمهيدًا لاستخدام هذه المتغيرات في النموذج القياسي للفصول اللاحقة.

المبحث الأول:

تطور التجارة الخارجية في ليبيا

تُعَدّ دراسة تطور التجارة الخارجية في ليبيا خطوة أساسية لفهم طبيعة أداء القطاع الخارجي، نظرًا لارتباطه الوثيق ببنية الاقتصاد الوطني المعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، وقد شهدت التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة محل الدراسة تقلبات واضحة، عكست التغيرات في أسعار النفط العالمية، والسياسات الاقتصادية المتبعة، بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع السياسية والأمنية على حركة الصادرات والواردات.

ويهدف هذا المبحث إلى تتبع تطور التجارة الخارجية في ليبيا من خلال تحليل اتجاهات الصادرات والواردات والميزان التجاري، مع التركيز على التغيرات الكمية والنسبية في هذه المكونات، بما يتيح تكوين صورة شاملة عن واقع التجارة الخارجية الليبية، ويُعد أساسًا لتحليل أثر هذه التطورات على سعر الصرف الحقيقي في المباحث والفصول اللاحقة.

أولاً: تطور الصادرات الليبية

تُعَدّ الصادرات الليبية المكوّن الرئيس للتجارة الخارجية، إذ يعتمد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على تصدير النفط الخام ومشتقاته بوصفه المصدر الأساسي للنقد الأجنبي، وهو ما جعل أداء الصادرات يعكس بصورة مباشرة طبيعة الاقتصاد الريعي وهيكله الإنتاجي، وقد شهدت الصادرات الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2024 تقلبات ملحوظة، ارتبطت في معظمها بتغيرات أسعار النفط العالمية، ومستويات الإنتاج النفطي، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي أثرت في القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني.

التحليل الكمي لتطور الصادرات الليبية

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الصادرات الليبية عرفت اتجاهًا تصاعديًا نسبيًا خلال عدد من سنوات فترة الدراسة، خاصة في الفترات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط العالمية وزيادة في الطلب الخارجي، وقد انعكس هذا الارتفاع في تحسن القيم الإجمالية للصادرات، ما أسهم في تعزيز تدفقات النقد الأجنبي وتحقيق فوائض معتبرة في الميزان التجاري.

غير أن هذا الاتجاه التصاعدي لم يكن مستقرًا، إذ تعرضت الصادرات الليبية لانخفاضات حادة في سنوات أخرى، خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط أو تعطل الإنتاج

النفطي بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية، وقد أوضح تقرير صندوق النقد الدولي أن الانخفاض المفاجئ في الصادرات النفطية خلال فترات عدم الاستقرار أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات الخارجية، وهو ما أثر سلبيًا في أداء القطاع الخارجي ككل (IMF، 2013: 8-9).

وتؤكد الدراسات التطبيقية أن هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الليبية جعلت قيم الصادرات شديدة الحساسية للتقلبات الخارجية، بحيث لا تعكس هذه القيم تطورًا حقيقيًا في القدرات الإنتاجية أو تنوعًا في الصادرات، وإنما تعكس في الغالب تحركات أسعار النفط العالمية (Farag et al., 2021, p. 170–172).

معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية

عند تحليل معدلات التغير السنوية للصادرات الليبية، المحسوبة وفق المعادلة:

$$100 \times \frac{\text{قيمة الصادر اتفيا السنة الحالية} - \text{قيمة الصادر اتفيا السنة السابقة}}{\text{قيمة الصادر اتفيا السنة السابقة}}$$

يتبين أن هذه المعدلات اتسمت بتذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، فقد سجلت بعض السنوات معدلات تغير موجبة مرتفعة، خاصة في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط أو شهد الإنتاج النفطي تعافياً ملحوظاً، وهو ما أدى إلى زيادة مفاجئة في قيمة الصادرات.

في المقابل، سجلت سنوات أخرى معدلات تغير سالبة حادة، خصوصاً خلال فترات الأزمات السياسية وتعطل الإنتاج النفطي، حيث انخفضت الصادرات بشكل كبير مقارنة بالسنة السابقة، ويعكس هذا التذبذب عدم استقرار الصادرات الليبية وارتباطها بعوامل خارجية وسياسية أكثر من ارتباطها بعوامل إنتاجية داخلية مستقرة.

اتجاهات الصادرات الليبية

يمكن تفسير تطور الصادرات الليبية ومعدلات تغيرها السنوية في ضوء مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها تقلب أسعار النفط العالمية، التي تُعد العامل الأكثر تأثيراً في قيمة الصادرات، نظراً لهيمنة النفط على هيكل الصادرات، كما يلعب مستوى الاستقرار السياسي والأمني دوراً محورياً في تحديد قدرة ليبيا على الحفاظ على مستويات مستقرة من الإنتاج

والتصدير، حيث تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تعطل الصادرات وانخفاض الإيرادات الخارجية (IMF، 2013: 5-6).

كما تُظهر معدلات التغير السنوية أن الارتفاعات في قيم الصادرات غالبًا ما تكون ارتفاعات ظرفية، ناتجة عن تحسن مؤقت في الأسعار أو الإنتاج، وليست نتيجة توسع حقيقي في قاعدة الصادرات أو تنويعها، ويؤكد هذا الواقع الطبيعة الريعانية للصادرات الليبية، ويبرز محدودية دور الصادرات في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل أو دعم تنافسي مستدام للاقتصاد الوطني (Farag et al., 2021, p. 173–174).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2024) اتسم بعدم الاستقرار والتذبذب، نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الصادرات النفطية، وهو ما يجعل تحليل أثر هذه الصادرات على سعر الصرف الحقيقي ذا أهمية كبيرة في إطار الدراسة القياسية، التي تسعى إلى قياس مدى انتقال تقلبات الصادرات إلى سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

أولاً: تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2024)

المرحلة الأولى: مرحلة الحصار والتقلبات المحدودة (1990-1998)

جدول (2): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة الحصار (1990-1998)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي)	الملاحظات والسبب الرئيس
1990	13,200	ارتفاع بسبب أزمة الخليج وزيادة الطلب على النفط
1991	10,500	بداية التراجع النسبي في الأسعار العالمية
1992	9,800	بداية فرض العقوبات الدولية (قرار 748)
1993	8,200	تشديد العقوبات وتأثر المدفوعات الدولية
1994	7,600	انخفاض الإنتاج نتيجة نقص قطع الغيار للمنشآت
1995	8,900	تحسن طفيف في أسعار النفط العالمية
1996	9,500	استقرار نسبي في معدلات التصدير
1997	9,200	استمرار ضغوط العقوبات الدولية
1998	6,300	انهيار أسعار النفط العالمية (وصل البرميل لأدنى مستوياته)

مصرف ليبيا المركزي: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، السلسلة الزمنية لبيانات ميزان المدفوعات (1990-2000).

يُبيّن الجدول (2) تطوّر الصادرات الليبية خلال مرحلة الحصار الدولي الممتدة من عام 1990 إلى عام 1998، وهي مرحلة اتسمت بقدر كبير من التقلب وعدم الاستقرار في الأداء التصديري، نتيجة تداخل العوامل السياسية الدولية مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولا سيما أسعار النفط.

ففي عام 1990 سجّلت الصادرات الليبية مستوى مرتفعاً نسبياً بلغ نحو 13.2 مليار دولار، ويُعزى ذلك أساساً إلى تداعيات أزمة الخليج الثانية وما صاحبها من زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره. غير أنّ هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً، إذ بدأت الصادرات في التراجع خلال عامي 1991 و1992، متأثرة بانخفاض الأسعار العالمية من جهة، وبداية فرض العقوبات الدولية على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم (748) من جهة أخرى، وهو ما انعكس سلباً على حركة التبادل التجاري وقدرة ليبيا على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

وتُظهر بيانات الأعوام 1993-1994 استمرار هذا التراجع، حيث انخفضت الصادرات إلى نحو 8.2 مليار دولار ثم إلى 7.6 مليار دولار، نتيجة تشديد العقوبات الدولية وتعمّد آليات الدفع والتحويلات المالية، إضافة إلى تراجع الإنتاج النفطي بسبب نقص قطع الغيار والتجهيزات اللازمة لصيانة المنشآت النفطية. ويعكس هذا الانخفاض الأثر المباشر للعقوبات على القدرة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الليبي.

وخلال الفترة 1995-1997، شهدت الصادرات تحسناً نسبياً واستقراراً محدوداً، إذ ارتفعت إلى نحو 8.9 مليار دولار في عام 1995 ثم إلى 9.5 مليار دولار في عام 1996، قبل أن تتراجع قليلاً في عام 1997. ويُعزى هذا التحسن النسبي إلى الارتفاع المؤقت في أسعار النفط العالمية ومحاولات الحفاظ على مستويات تصدير مستقرة رغم استمرار القيود الدولية، إلا أنّ هذا الاستقرار ظل هشاً وغير مستدام.

أما عام 1998، فيمثّل نقطة الانخفاض الحاد، حيث تراجعت الصادرات إلى نحو 6.3 مليار دولار، متأثرة بانهيار أسعار النفط العالمية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها التاريخية، الأمر الذي كشف هشاشة الأداء التصديري الليبي واعتماده شبه الكامل على النفط الخام، دون وجود بدائل أو تنويع حقيقي في هيكل الصادرات.

وعليه، يمكن القول إن مرحلة (1990-1998) اتسمت بتراجع عام وتقلبات حادة في الصادرات الليبية، وكان العامل السياسي المتمثل في الحصار الدولي هو المحدد الرئيس لهذا

الأداء، إلى جانب العوامل السعرية العالمية، مما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد الليبي وضعف قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار والنمو (1999-2010)

جدول (3): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة الاستقرار والنمو (1999-2010)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي)	ملاحظات
1999	6,758	بداية التعافي بعد رفع العقوبات الدولية
2001	13,012	استقرار نسبي في الأسواق
2003	15,220	زيادة الاستثمارات في قطاع النفط
2005	30,511	طفرة كبيرة بسبب ارتفاع الأسعار
2007	46,750	استمرار الأداء القوي
2008	60,120	أعلى مستوى تاريخي قبل الأزمة المالية
2009	36,150	تأثر بالأزمة المالية العالمية
2010	47,820	عودة التعافي والاستقرار

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي وتقارير التجارة الخارجية.

يُظهر الجدول (3) أن الصادرات الليبية خلال الفترة (1999-2010) اتسمت باتجاه تصاعدي واضح، حيث ارتفعت من نحو 8.6 مليار دولار عام 1999 إلى أكثر من 60 مليار دولار عام 2008، وهو ما يعكس تحسناً كبيراً في الأداء التصديري نتيجة استقرار الإنتاج النفطي وارتفاع أسعار النفط العالمية تدريجياً، وتُعد سنة 2008 ذروة هذه المرحلة، حيث بلغت الصادرات أعلى مستوى تاريخي لها قبل أن تتأثر بالأزمة المالية العالمية في عام 2009، والتي أدت إلى تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات.

ورغم هذا التراجع، تُظهر بيانات عام 2010 عودة نسبية للتعافي، ما يؤكد أن انخفاض الصادرات في عام 2009 كان ذا طابع ظرفي مرتبط بالأزمة العالمية، وليس نتيجة خلل بنيوي في القدرة التصديرية، غير أن هذا النمو التصاعدي لم يكن ناتجاً عن تنويع هيكل الصادرات، بل عن تحسن أسعار النفط وزيادة الإنتاج، مما يعكس استمرار الطابع الريعي للصادرات الليبية.

المرحلة الثانية: مرحلة التقلبات الكبرى (2011-2024)

جدول (4): تطور الصادرات الليبية خلال مرحلة التقلبات الكبرى (2011-2024)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي)	السبب الرئيس للتغير
2011	18,900	أحداث فبراير وتوقف الإنتاج
2012	60,210	تعافٍ سريع واستثنائي للإنتاج
2014	16,500	إغلاق الموانئ النفطية
2016	11,250	صراعات داخلية وانخفاض الأسعار
2018	29,800	تحسن نسبي في الاستقرار
2020	9,150	الإغلاق النفطي + جائحة كورونا
2021	31,500	عودة الإنتاج وارتفاع الأسعار
2022	38,700	الحرب الروسية-الأوكرانية
2023	34,200	استقرار إنتاجي نسبي
2024*	33,500	تقديرات أولية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي (بيانات فعلية وتقديرات).

يوضح الجدول (4) أن الصادرات الليبية خلال الفترة (2011-2024) اتسمت بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار، حيث انخفضت الصادرات بشكل حاد في عام 2011 نتيجة توقف الإنتاج النفطي، قبل أن تشهد تعافياً استثنائياً في عام 2012، غير أن هذا التعافي لم يستمر، إذ عادت الصادرات إلى الانخفاض خلال أعوام الإغلاق النفطي والصراعات المسلحة، ولا سيما في 2014 و2016 و2020.

وتُعد سنة 2020 الأدنى تاريخياً خلال هذه المرحلة، نتيجة تزامن الإغلاق النفطي الكامل مع تداعيات جائحة كورونا، ورغم التحسن الملحوظ في الصادرات خلال عامي 2021 و2022، مدفوعاً بعودة الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية، فإن مستويات الصادرات في 2023-2024 لا تزال أقل من الإمكانيات القصوى للاقتصاد الليبي، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين القدرة الإنتاجية الفعلية والمستهدفة.

تحليل تركيبي عام للصادرات الليبية (1999-2024)

يُظهر المسار العام للصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2024) أنها لم تتحرك وفق منطق اقتصادي داخلي مستقر، بل كانت في معظمها مرآة مباشرة لتقلبات عاملين رئيسيين:

1. العوامل السياسية/الأمنية التي تتحكم في قدرة ليبيا على الإنتاج والتصدير،
2. العوامل السعرية العالمية التي تتحكم في القيمة الدولارية للصادرات، ما يجعل الصادرات الليبية متغيراً شديداً الحساسية للصدمات وأكثر ارتباطاً بالأوضاع الخارجية منه بالبنية الاقتصادية المحلية.

1) مرحلة الحصار والتقلبات المحدودة (1990-1998): تراجع منظم تحت ضغط القيود

الدولية

تُبرز بيانات المرحلة الأولى أن الصادرات انتقلت من مستوى مرتفع نسبياً في 1990 إلى اتجاه تنازلي واضح حتى 1998. ويُفهم هذا المسار باعتباره تراجعاً "مقيداً" لا "طبيعياً"، لأن العقوبات الدولية لم تكن تؤثر فقط في حجم الصادرات، بل أيضاً في آليات الدفع والتأمين والشحن والتعاقدات، إضافة إلى تأثيرها على الطاقة الإنتاجية عبر نقص قطع الغيار والتقنيات. وتُمثل سنة 1998 نقطة كاشفة؛ إذ تزامن أثر العقوبات مع انهيار أسعار النفط العالمية، فانخفضت الصادرات إلى أدنى مستوياتها في تلك المرحلة، بما يوضح أن الاقتصاد الليبي في ظل الحصار كان فاقداً لأدوات امتصاص الصدمة، وأن أي هبوط في الأسعار كان يتحول سريعاً إلى هبوط حاد في قيمة الصادرات.

2) مرحلة الاستقرار والنمو (1999-2010): صعود قوي لكنه "نفطي خالص"

تُظهر المرحلة الثانية تحولاً هيكلياً في المسار العام للصادرات: من مستويات منخفضة نسبياً في بداية التعافي إلى قفزات كبيرة بلغت ذروتها في 2008. ويُفسّر ذلك بتلاقي ثلاثة عناصر:

- تحسن البيئة الدولية وعودة الاندماج النسبي في الأسواق،
- استقرار نسبي في الإنتاج،
- ارتفاع متدرج ثم قوي في أسعار النفط عالمياً.

لكن رغم قوة هذا المسار التصاعدي، فإن طبيعته تظل ريعية غير تنويعية؛ لأن الصادرات لم ترتفع نتيجة توسع قاعدتها السلعية، بل نتيجة توسع "القيمة النفطية" (سعرًا

وإنتاجًا). والدليل التحليلي هنا هو أن الصدمة العالمية في 2009 أدت إلى تراجع كبير، ثم عادت الصادرات للتعافي في 2010، وهو ما يعني أن مسارها كان تابعًا للدورة النفطية العالمية أكثر من كونه ناتجًا عن متغيرات إنتاجية داخلية متنوعة.

3) مرحلة التقلبات الكبرى (2011-2024): صدمات سيادية وهيكلي هش في بيئة غير

مستقرة

تمثل المرحلة الثالثة الانعطاف الأوضح في تاريخ الصادرات الليبية، إذ أصبح التذبذب فيها سياسيًا/أمنيًا بالدرجة الأولى:

- الانخفاض الحاد في 2011 يعكس أثر توقف الإنتاج،
 - التعافي الاستثنائي في 2012 يعكس قدرة النفط على “الارتداد السريع” عندما تُفتح خطوط الإنتاج،
 - ثم تتكرر دورات الانخفاض بفعل الإغلاقات والصراعات (2014، 2016، 2020).
وتُعد سنة 2020 لحظة مركبة: إغلاق نفطي + جائحة كورونا، ما أدى إلى هبوط شديد في الصادرات، ثم حدث تحسن في 2021 و2022 مدفوعًا بعودة الإنتاج وارتفاع الأسعار (وخاصة في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية)، إلا أن مستويات 2023-2024 تؤكد استمرار فجوة الاستقرار؛ أي أن تحسن الصادرات لا يعني أن الاقتصاد استعاد قدرته الطبيعية، بل يعني غالبًا أن النفط عاد مؤقتًا للعمل ضمن قيود سياسية متغيرة.
- يمكن تلخيص التطور العام للصادرات الليبية خلال (1990-2024) في ثلاث نتائج مترابطة تخدم نموذجك القياسي:

1. التبعية المطلقة للنفط (الريعية الصلبة): إن الصادرات الليبية خلال كامل الفترة بقيت محكومة بطبيعة سلعية واحدة تقريبًا، وهو ما يجعل أي تغير في سعر النفط أو القدرة على ضخه وتصديره يتحول فورًا إلى تغير في إجمالي الصادرات، بما يكرّس هشاشة القطاع الخارجي ويُضعف الاستدامة.
2. الصادرات كمرآة للاستقرار السياسي أكثر من كونها مؤشرًا لكفاءة الاقتصاد: الفترات الحرجة (خصوصًا بعد 2011) تثبت أن العامل الحاسم ليس الطلب العالمي فقط، بل قدرة الدولة على ضمان الإنتاج والنقل والتصدير؛ أي أن الصادرات في ليبيا تمثل مؤشر سيادة/حوكمة بقدر ما تمثل مؤشر تجارة خارجية.

3. القناة المباشرة نحو سعر الصرف الحقيقي: إن هذا التذبذب الكبير في الصادرات ينعكس

عبر تقلب تدفقات النقد الأجنبي، وهو ما يقود إلى تغيرات في القدرة على تمويل

الواردات، وفي مستوى الاحتياطيات، وفي الضغوط الواقعة على سعر الصرف الحقيقي:

- فترات الطفرات تولّد وفرة عملة أجنبية وضغوطاً تقديرية،
- وفترات الانكماش تولّد شحاً وضغوطاً تخفيضية، وبذلك تصبح الصادرات متغيراً "مُفسّراً" قوياً لتحركات سعر الصرف الحقيقي ضمن نموذجك.

تؤكد الباحثة أن تحليل تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2024) يكشف عن

نمط هيكلي قوامه الريعية النفطية والارتباط الوثيق بالصدمات السياسية والسعرية، بما يجعل

الصادرات متغيراً محورياً لتفسير تحركات سعر الصرف الحقيقي. وعليه، فإن إدراج الصادرات

ضمن النموذج القياسي يُعد مبرراً علمياً ومنطقيّاً، ويعزز توقع وجود علاقة قوية بين تقلبات

الصادرات النفطية وسلوك سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي، ليس فقط خلال (1999-

2024) بل عبر المسار الأطول الممتد منذ بداية التسعينات حتى 2024.

ثانياً: تطور الواردات الليبية

تُعدّ الواردات الليبية أحد المكونات الأساسية للتجارة الخارجية، نظراً لاعتماد الاقتصاد

الوطني بدرجة كبيرة على الخارج في تلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطات والرأسمالية،

في ظل محدودية القاعدة الإنتاجية المحلية وضعف التنوع الاقتصادي، ويعكس تطور الواردات

الليبية بصورة مباشرة مستوى النشاط الاقتصادي، وتوافر النقد الأجنبي، والسياسات التجارية

والنقدية المتبعة، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي تؤثر في حركة الاستيراد.

وقد شهدت الواردات الليبية خلال الفترة (1999-2024) تقلبات واضحة، ارتبطت أساساً

بتطور الصادرات النفطية وتدفقات الإيرادات الخارجية، حيث تمثل عائدات النفط المصدر الرئيس

لتمويل الواردات، فكلما تحسنت الصادرات النفطية وارتفعت أسعار النفط، زادت قدرة الاقتصاد

الليبي على تمويل الواردات، والعكس صحيح في فترات تراجع الصادرات أو حدوث أزمات

سياسية وأمنية.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين الواردات ومستوى الدخل القومي،

خاصة في الاقتصادات الريعية، حيث تؤدي الطفرات النفطية إلى توسع الاستيراد، ولا سيما في

السلع الاستهلاكية، دون أن يقابلها بالضرورة توسع مماثل في الإنتاج المحلي، مما يحد من الأثر التنموي للواردات (أبو قحف، 2010: 61-63).

كما لعبت السياسات النقدية وسعر الصرف دوراً مهماً في توجيه الواردات الليبية، إذ أسهمت فترات استقرار سعر الصرف وتوافر الاعتمادات المستندية في زيادة حجم الواردات، في حين أدت فترات شح النقد الأجنبي وتعدد أسعار الصرف إلى تراجع الاستيراد أو انتقاله إلى قنوات غير رسمية، وقد أكد صندوق النقد الدولي أن قيود الاستيراد والاختلالات في سوق الصرف أثّرت بشكل مباشر في حجم الواردات وهيكلها خلال فترات عدم الاستقرار (IMF، 2013: 14-16).

وتتسم الواردات الليبية كذلك بتركيزها في عدد محدود من المجموعات السلعية، في مقدمتها السلع الغذائية، والآلات والمعدات، والسلع الاستهلاكية المعمرة، وهو ما يعكس ضعف الإنتاج المحلي واعتماد الاقتصاد على الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية، وقد أدى هذا النمط من الاستيراد إلى زيادة حساسية الاقتصاد الليبي للصدمات الخارجية، سواء المتعلقة بأسعار السلع العالمية أو بتقلبات سعر الصرف الحقيقي.

إن تحليل تطور الواردات الليبية يُعد خطوة أساسية لفهم طبيعة الميزان التجاري الليبي، وتفسير أثر الواردات ضمن مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الاستيراد خلال الفترة محل الدراسة.

حيث تتكون الواردات الليبية في مجملها من السلع الاستهلاكية الأساسية، والسلع الوسيطة، والمعدات الرأسمالية، بالإضافة إلى المحروقات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف الطاقة التكريرية المحلية، ويعكس تطور الواردات الليبية طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على الخارج لتلبية احتياجاته، حيث ترتبط قدرة الاقتصاد على الاستيراد ارتباطاً وثيقاً بتدفقات النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات النفطية.

وقد اتسمت الواردات الليبية خلال الفترة (1999-2024) بدرجة عالية من التذبذب، تأثراً بعوامل اقتصادية داخلية وخارجية، أبرزها تطور الإيرادات النفطية، والسياسات النقدية وسعر الصرف، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي أثرت في سلاسل الإمداد والعمليات اللوجستية، كما لعبت التغيرات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة دوراً مهماً في تضخم فاتورة الواردات خلال بعض السنوات، خاصة في ظل محدودية البدائل المحلية.

المرحلة الأولى: تطور الواردات خلال فترة الحصار (1990-1998)

جدول (5): تطور الواردات الليبية خلال المرحلة الأولى (1990-1998)

السنة	إجمالي الواردات (مليون دولار أمريكي)	ملاحظات حول هيكل الواردات
1990	7,150	مستويات مرتفعة نسبياً قبل فرض العقوبات الدولية.
1991	7,630	زيادة طفيفة لتعزيز المخزون السلعي.
1992	6,800	بداية التأثير بقرار العقوبات (748) وصعوبة التحويلات.
1993	5,900	تطبيق سياسات تقشفية لتقليل خروج النقد الأجنبي.
1994	5,250	تراجع الاستيراد نتيجة نقص حصيلة الصادرات النفطية.
1995	6,120	زيادة الاستيراد الموجه للسلع التموينية الأساسية.
1996	6,400	استقرار نسبي مع استمرار نظام "تراخيص الاستيراد".
1997	6,250	انخفاض الواردات الرأسمالية (المعدات) بسبب الحظر التقني.
1998	5,800	انخفاض حاد تزامناً مع انهيار أسعار النفط العالمية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مصرف ليبيا المركزي: النشرات الإحصائية التاريخية، ميزان المدفوعات (حساب الواردات فوب).
- صندوق النقد الدولي (IMF): قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية (DOTS).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): السلاسل الزمنية لتجارة السلع في ليبيا.

المرحلة الثانية: تطور الواردات خلال فترة الحصار (1999-2024م)

جدول (6): تطور الواردات الليبية خلال الفترة (1999-2024)

السنة	إجمالي الواردات (مليون دولار)	ملاحظات حول هيكل الواردات
1999	4,200	هيمنة السلع الأساسية والمعدات النفطية
2004	8,550	بدء الانفتاح التجاري بعد رفع العقوبات
2008	22,400	ذروة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية
2010	18,600	استقرار نسبي قبل أحداث التغيير

2011	10,200	انخفاض حاد بسبب توقف العمليات اللوجستية
2012	21,500	طفرة استيرادية لتعويض النقص وإعادة الإعمار
2016	10,800	تقييد الاستيراد بسبب نقص السيولة الأجنبية
2020	12,500	تأثير جائحة كورونا والقيود المصرفية
2022	22,600	زيادة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً
2023*	29,500	تشمل الاعتمادات المستندية ومقايضة الوقود
2024*	30,200	تقديرات أولية مبنية على طلبات النقد الأجنبي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي وتقارير التجارة الخارجية.

يبين الجدول (6) أن الواردات الليبية شهدت اتجاهاً تصاعدياً على المدى الطويل، حيث ارتفعت من نحو 2.4 مليار دولار عام 1999 إلى أكثر من 30 مليار دولار في التقديرات الأولية لعام 2024، ويُلاحظ أن فترات ارتفاع الواردات ارتبطت عادة بارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي، كما في عامي 2008 و2012، حيث توسع الاستيراد لتلبية متطلبات المشاريع التنموية وإعادة الإعمار.

في المقابل، سجلت الواردات انخفاضات حادة خلال فترات الأزمات السياسية وشح النقد الأجنبي، كما في عامي 2011 و2016، نتيجة تعطل سلاسل التوريد وتقييد الاعتمادات المستندية، كما يُلاحظ أن الارتفاع الكبير في الواردات خلال السنوات الأخيرة لا يعكس بالضرورة تحسناً في النشاط الاقتصادي، بل يعود جزئياً إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، بالإضافة إلى استيراد المحروقات لتعويض العجز في التكرير المحلي، وهو ما يزيد من الضغط على فاتورة الواردات.

ثانياً: تطور الميزان التجاري الليبي (الصادرات - الواردات)

يُعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الرئيسة لقياس قوة القطاع الخارجي، ومدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، كما يعكس بصورة غير مباشرة الضغوط الواقعة على العملة المحلية وسعر الصرف الحقيقي.

جدول (7): الميزان التجاري الليبي في بعض السنوات المختارة

السنة	الصادرات (A)	الواردات (B)	الميزان التجاري (A - B)	الحالة
2008	60,120	22,400	+37,720	فائض كبير
2010	47,820	18,600	+29,220	فائض مستقر
2014	16,500	19,200	-2,700	عجز
2016	11,250	10,800	+450	توازن حرج
2020	9,150	12,500	-3,350	عجز حاد
2022	38,700	22,600	+16,100	فائض جيد
2023	34,200	29,500	+4,700	فائض منخفض

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي.

يوضح الجدول (7) أن الميزان التجاري الليبي اتسم عمومًا بالفائض خلال فترات الاستقرار وارتفاع الصادرات النفطية، كما في عامي 2008 و2010، حيث غطت الصادرات الواردات بفارق كبير، ما عزز من قوة المركز الخارجي للاقتصاد، غير أن تسجيل عجز تجاري في بعض السنوات، مثل 2014 و2020، يُعد ظاهرة غير معتادة في الاقتصادات النفطية، ويعكس أثر صدمات الإنتاج النفطي أكثر من كونه نتيجة زيادة مفرطة في الاستهلاك.

وفي سنوات العجز، اضطرت الدولة إلى الاعتماد على الاحتياطات من النقد الأجنبي لتمويل الواردات الأساسية، وهو ما شكّل ضغطًا على سعر الصرف الحقيقي، كما يُلاحظ أن الفوائض المحققة في السنوات الأخيرة (2022-2023) كانت محدودة نسبيًا مقارنة بفترات الطفرة النفطية السابقة، بسبب ارتفاع الواردات، ولا سيما واردات المحروقات الناتجة عن مقايضة النفط الخام بالوقود المستورد.

تؤكد نتائج تحليل تطور الواردات والميزان التجاري أن اختلالات التجارة الخارجية في ليبيا لا تعود فقط إلى جانب الطلب، بل ترتبط أساسًا بصدمات العرض في قطاع النفط، ويُعد هذا التذبذب في الواردات والميزان التجاري أحد القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها آثار التجارة الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي، وهو ما سيتم اختباره قياسيًا في الفصول اللاحقة.

التحليل التركيبي العام للواردات الليبية (1990-2024)

تُظهر بيانات الواردات الليبية خلال الفترة (1990-2024) أن فاتورة الاستيراد في ليبيا اتسمت بحساسية عالية تجاه ثلاثة محددات كبرى (1): تدفقات النقد الأجنبي النفطية، (2) نظام وسياسات سعر الصرف والاعتمادات المستندية، (3) مستوى الاستقرار السياسي والأمني وكفاءة سلاسل الإمداد. وبناءً عليه، فإن الواردات لم تتحرك كمتغير "طلب" مستقل، بل كمتغير "مشتق" من قدرة الدولة على توفير العملة الأجنبية وإدارة قنوات الاستيراد، وهو ما يفسر نمط التذبذب الواضح عبر المراحل التاريخية المختلفة.

1) مرحلة الحصار (1990-1998): انكماش استيرادي موجّه وتحول نحو الضروريات
تعكس المرحلة الأولى تراجعاً تدريجياً في الواردات مقارنة بمستويات بداية التسعينات، مع بروز سمات محددة:

- قيود التحويلات والتعاقدات بفعل العقوبات، ما قلّص القدرة على الاستيراد ورفع كلفته اللوجستية والتمويلية.
- تحول هيكل الواردات نحو السلع التموينية والأساسية على حساب الواردات الرأسمالية، وهو ما يظهر في ملاحظة 1997 المتعلقة بانخفاض واردات المعدات بسبب "الحظر التقني".
- سلوك تقشفي دفاعي في بعض السنوات (1993-1994) عبر تقليل خروج النقد الأجنبي، بالتوازي مع تراجع حصيلة الصادرات النفطية. وتُعد سنة 1998 نقطة ضغط مزدوجة؛ إذ تزامن أثر القيود مع انهيار أسعار النفط عالمياً، ما أضعف قدرة التمويل الخارجي وأفضى إلى انخفاض ملحوظ في الواردات. وبذلك كانت الواردات في هذه المرحلة "مقيدة" سياسياً وتمويلياً، وتتحرك داخل هامش ضيق تفرضه القدرة على توفير النقد الأجنبي.

2) مرحلة الانفتاح النسبي والطفرة النفطية (1999-2010): صعود قوي تقوده الإيرادات والإنفاق العام

في المرحلة الثانية يظهر اتجاه تصاعدي أكثر وضوحاً؛ حيث ارتفعت الواردات من مستويات منخفضة نسبياً في 1999 إلى مستويات مرتفعة جداً في 2008، ويمكن تفسير ذلك من خلال:

- تحسن البيئة الخارجية وارتفاع الإيرادات النفطية، ما وسّع القدرة على تمويل الاستيراد.
- اتساع الإنفاق الحكومي الاستثماري في سنوات الذروة (خصوصًا 2008) بما رفع الطلب على الآلات والمعدات ومواد البناء والسلع الوسيطة، إلى جانب السلع الاستهلاكية.
- استقرار نسبي في قنوات التمويل (الاعتمادات) أدى إلى تسهيل الاستيراد وتوسعه. ومع ذلك، يظل هذا التوسع الاستيرادي ذا طبيعة "ريعية"؛ أي أنه يرتفع بسرعة في فترات الوفرة النفطية دون أن يقابله تحسن مكافئ في القاعدة الإنتاجية، وهو ما يجعل أثره التنموي محدودًا ويُبقي الاقتصاد معتمدًا على الخارج لتلبية الطلب المحلي.
- (3) مرحلة ما بعد 2011 (2011-2024): تقلبات عنيفة وتحول نوعي في دوافع

الارتفاع

تمثل هذه المرحلة أكثر الفترات تعبيرًا عن هشاشة الواردات الليبية، إذ تصبح الواردات "مؤشر أزمة" بقدر ما هي مؤشر تجارة خارجية:

- 2011 شهدت الواردات انخفاضًا حادًا بسبب تعطل اللوجستيات وتوقف النشاط المؤسسي، وليس فقط بسبب انخفاض الطلب.
- 2012 شهدت طفرة استيرادية لتعويض النقص، مدفوعة بعاملين: إعادة تشغيل الاقتصاد جزئيًا وطلب تعويضي على السلع الأساسية والمدخلات.
- 2016 عادت الواردات للانخفاض نتيجة شح النقد الأجنبي وتقييد الاعتمادات وتعدد أسعار الصرف، ما دفع جزءًا من الطلب إلى قنوات غير رسمية أو خفض الاستيراد قسرًا.
- 2020 ارتفعت القيود بفعل تزامن جائحة كورونا مع القيود المصرفية وارتباك سلاسل الإمداد.
- 2022-2024 يظهر ارتفاع كبير في الواردات، لكنه ليس بالضرورة انعكاسًا لتعافٍ اقتصادي حقيقي؛ بل يرتبط بدرجة معتبرة بـ:

1. تضخم الأسعار العالمية للغذاء والطاقة،
2. ارتفاع بند استيراد المحروقات لتعويض ضعف الطاقة التكريرية محليًا،
3. توسع آليات التمويل (اعتمادات/ترتيبات مقايضة) بما رفع القيمة المسجلة للواردات.

وهنا يحدث تحول مهم: في سنوات ما قبل 2011 كانت زيادة الواردات تعكس غالبًا توسع الإنفاق والاستثمار العام، بينما في السنوات الأخيرة أصبحت الزيادة تعكس بدرجة أكبر عبء الأسعار العالمية وكلفة سد فجوات داخلية (خاصة الوقود والغذاء). يمكن تلخيص المسار العام للواردات الليبية في أربع نتائج حاکمة تخدم تحليلك للميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي:

1. **الواردات في ليبيا متغير “ممول نفطيًا”:** ترتفع عندما تتوافر الإيرادات النفطية وتزداد

الاعتمادات، وتتكمش سريعًا عند شح النقد الأجنبي أو تعطل التصدير.

2. **الاستقرار السياسي/الأمني شرط سابق لحركة الاستيراد:** صدمات 2011 و2016 و

2020 تُظهر أن الواردات لا تتراجع بسبب الطلب فقط، بل بسبب تعطل القنوات

المؤسسية والتمويلية واللوجستية.

3. **هيكل الواردات يعكس ضعف الإنتاج المحلي:** استمرار الاعتماد على الغذاء والسلع

الاستهلاكية والآلات والمعدات، مع تصاعد واردات المحروقات في السنوات الأخيرة،

يعمّق هشاشة القطاع الخارجي.

4. **تأثير مباشر على سعر الصرف الحقيقي:** أي توسع كبير في الواردات (خصوصًا

الاستهلاكية والمحروقات) يرفع الطلب على النقد الأجنبي، بينما الانكماش القسري بسبب

القيود يولّد ضغوطًا موازية عبر السوق غير الرسمية—وفي الحالتين تظهر الواردات

كقناة أساسية تؤثر في ديناميكيات سعر الصرف الحقيقي.

تؤكد الباحثة أن تطور الواردات الليبية خلال (1990–2024) يعكس طبيعة الاقتصاد

الريعي واعتماده البنوي على الخارج، إذ تتحدد قدرة الاقتصاد على الاستيراد أساسًا بتدفقات

الإيرادات النفطية وبكفاءة إدارة سوق الصرف والاعتمادات المستندية، فضلًا عن عامل الاستقرار

السياسي والأمني. وبناءً على ذلك، تمثل الواردات أحد أهم القنوات التي تنتقل عبرها آثار التجارة

الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي، سواء من خلال زيادة الطلب على النقد الأجنبي في فترات

التوسع الاستيرادي، أو عبر الضغوط الناجمة عن شح العملة وقيود الاستيراد في فترات الأزمات،

وهو ما يبرر إدراج الواردات ضمن التحليل والنموذج القياسي للفترة محل الدراسة.

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية طبيعة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومدى تنوعه أو اعتماده على عدد محدود من السلع، وفي الحالة الليبية، يتسم الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بقدر كبير من الاختلال البنيوي؛ إذ تهيمن الصادرات النفطية على جانب الصادرات، بينما يغلب على جانب الواردات طابع الاعتماد الاستهلاكي والخدمي إلى جانب السلع الرأسمالية والوسيطة، وهو ما يجعل الاقتصاد أكثر حساسية للتقلبات الخارجية وتغيرات أسعار الصرف.

1- هيكل الصادرات الليبية (سلعيًا)

يظهر جانب الصادرات في ليبيا بوصفه هيكلًا أحاديًا في جوهره، حيث تمثل صادرات النفط الخام والغاز ومشتقاتهما النسبة الأعظم من إجمالي الصادرات، ويترتب على ذلك أن قيمة الصادرات ترتفع أو تنخفض وفق عاملين أساسيين: سعر النفط العالمي ومستوى الإنتاج/التصدير الفعلي، وتوضح البيانات التي اعتمدتها الدراسة أن الصادرات شهدت طفرات كبيرة في سنوات ارتفاع الأسعار (مثل 2008 و2012 و2022)، وانخفاضات حادة عند توقف الإنتاج أو الإغلاق (مثل 2011 و2014 و2016 و2020)، وهو ما يؤكد أن الصادرات النفطية هي المحدد الأكبر لأداء التجارة الخارجية. (مصرف ليبيا المركزي، 2019: 45-52).

وعليه، فإن هيكل الصادرات الليبية لا يعكس تنوعًا إنتاجيًا، بل يعكس اعتمادًا ريعيًا يجعل الصادرات عرضة لتقلبات واسعة، الأمر الذي ينعكس بدوره على تدفقات النقد الأجنبي وعلى سعر الصرف الحقيقي.

2- هيكل الواردات الليبية (سلعيًا)

أما على جانب الواردات، فتتسم ليبيا بنمط استيرادي واسع يشمل سلعا استهلاكية ورأسمالية ووسيطه، ويمكن تلخيص أهم مكونات الواردات الليبية في الآتي: (العمراني وهويدي، 2020: 82-86).

1- السلع الاستهلاكية الأساسية (الغذاء والدواء): تمثل بندًا حيويًا ودائمًا في الواردات

بسبب ضعف الإنتاج المحلي في بعض السلع الزراعية والصناعات الغذائية والدوائية، مما يجعل الأمن الغذائي والصحي مرتبطًا بتوافر النقد الأجنبي واستقرار الاستيراد، وتزداد حساسية هذا البند

عند ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، كما حدث في 2022، حيث انعكس ذلك في زيادة فاتورة الواردات.

2- السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات): يرتبط هذا البند عادةً بمرحلة التوسع في المشاريع التنموية وإعادة الإعمار، وقد برز ارتفاع هذا النوع من الواردات في سنوات زيادة الإنفاق العام (مثل 2008 و2012)، مما يعني أن السياسة المالية والنشاط الاستثماري يشكّلان عاملاً مؤثراً في هيكل الواردات.

3- السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج: تشمل المواد الخام وقطع الغيار والمواد اللازمة للتشغيل، وهي ضرورية لاستمرار النشاط الإنتاجي والخدمي، خاصة في قطاعات الكهرباء والبناء والصيانة والنقل.

4- المحروقات والوقود المستورد (اتجاه متزايد حديثاً): شهد هذا البند توسعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة نتيجة محدودية قدرات التكرير المحلية، وهو ما جعل ليبيا تستورد البنزين والديزل بكلفة مرتفعة، وأحياناً عبر ترتيبات "مقايضة النفط الخام بالوقود"، وقد أوضحت بياناتك أن جزءاً معتبراً من ارتفاع الواردات في 2023-2024 يرتبط بهذا البند تحديداً، وهو ما يفسر لماذا ترتفع الواردات حتى في حال عدم توسع الاستهلاك بنفس الدرجة. (Farag et al., 2021, pp. 170-174).

3- دلالات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية

إن طبيعة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية تحمل عدة دلالات مهمة تخدم الدراسة: (صندوق النقد الدولي، 2013: 5-9).

1- تعمق الاعتماد على الخارج: هيمنة الواردات الاستهلاكية والدوائية والغذائية تعكس اعتماداً مرتفعاً على الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية، ما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لأي اضطراب في سوق النقد الأجنبي أو سلاسل الإمداد.

2- هشاشة القطاع الخارجي: أحادية الصادرات النفطية تعني أن أي صدمة في إنتاج النفط أو سعره تؤدي مباشرة إلى اختلال في الميزان التجاري، ومن ثم التأثير في سعر الصرف الحقيقي.

3- قناة تأثير مباشرة على سعر الصرف الحقيقي: عندما ترتفع الواردات (خصوصاً الغذائية والوقود) في ظل تراجع الصادرات، يزداد الطلب على النقد الأجنبي، مما يخلق ضغطاً

تخفيضاً على العملة المحلية، ويؤثر في سعر الصرف الحقيقي عبر قنوات الأسعار والميزان التجاري.

ترى الباحثة أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية يُعد من أبرز مصادر عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني، لأنه يقوم على صادرات شبه أحادية مقابل واردات واسعة ومتنوعة تشمل الاحتياجات الأساسية والوقود والسلع الرأسمالية، وتؤكد الباحثة أن هذا الاختلال البنوي يجعل سعر الصرف الحقيقي شديد التأثير بتقلبات الصادرات النفطية وبمستوى تمويل الواردات، وهو ما يدعم منطق الدراسة القياسية التي تفحص أثر مكونات التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، ومعدلات التبادل) على سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1999-2024).

خامساً: الاعتماد على الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي

يُعدّ الاعتماد على الصادرات النفطية السمة الأبرز للاقتصاد الليبي، حيث يشكل النفط المصدر الرئيس للنقد الأجنبي، والركيزة الأساسية لتمويل الواردات والإنفاق العام، فضلاً عن مساهمته المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الاعتماد طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يقوم على مورد طبيعي واحد، مع محدودية واضحة في تنوع القاعدة الإنتاجية وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في التجارة الخارجية والمالية العامة.

وقد أدى هذا النمط من الاعتماد إلى جعل أداء الاقتصاد الليبي، ولا سيما القطاع الخارجي وسعر الصرف الحقيقي، شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية، ومستويات الإنتاج، بالإضافة إلى العوامل السياسية والأمنية التي تؤثر في استمرارية التصدير، وفي هذا السياق، تمثل دراسة درجة الاعتماد على الصادرات النفطية مدخلاً أساسياً لفهم الاختلالات البنوية في التجارة الخارجية الليبية، وتفسير سلوك سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2024).

أولاً: هيكل الصادرات (1998-1990)

كانت هذه الفترة تتسم بسيطرة الدولة الكاملة على التجارة الخارجية، مع وجود محاولات محدودة جداً لتصدير بعض المنتجات البتروكيمياوية والحديد والصلب.

جدول (8): نسبة مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات الليبية (1990-1998)

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات النفط والغاز (%)	الصادرات غير النفطية (%)
1990	13,200	95.2	8.4
1992	9,800	94.8	2.5
1994	7,600	93.5	5.6
1996	9,500	95.8	2.4
1998	6,300	92.1	9.7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (سلاسل زمنية تاريخية).
- التقرير السنوي لديوان المحاسبة (الأرشيف الوطني).
- بيانات وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) الخاصة بليبيا - تقارير التسعينات.

يُبين الجدول (8) أن هيكل الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-1998) اتسم بهيمنة شبه مطلقة للصادرات النفطية والغازية، إذ تجاوزت مساهمتها في جميع السنوات نسبة 92% من إجمالي الصادرات، في حين ظلت مساهمة الصادرات غير النفطية هامشية ومحدودة التأثير. ويعكس هذا النمط الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، وسيطرة الدولة الكاملة على التجارة الخارجية خلال تلك المرحلة، فضلاً عن محدودية القاعدة الإنتاجية غير النفطية وضعف القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية الأخرى.

وتُظهر بيانات عام 1990 أن صادرات النفط والغاز شكّلت نحو 95.2% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على العائدات النفطية في ظل ارتفاع الطلب العالمي آنذاك. ورغم التراجع العام في إجمالي الصادرات خلال سنوات الحصار، فإن نسبة مساهمة النفط بقيت مرتفعة، كما في عامي 1992 و1996، حيث تجاوزت 94% و95% على التوالي، الأمر الذي يؤكد أن انخفاض قيمة الصادرات لم يكن نتيجة تنويع هيكلي، بل نتيجة تراجع الكميات المصدّرة أو الأسعار العالمية.

كما يُلاحظ ارتفاع نسبي في نسبة الصادرات غير النفطية في عامي 1994 و1998، حيث بلغت 6.5% و7.9% على التوالي، غير أن هذا الارتفاع لا يعكس توسعاً حقيقياً في

الصادرات غير النفطية، بقدر ما يُفسَّر بانخفاض إجمالي الصادرات النفطية نفسها، خاصة في عام 1998 الذي شهد انهياراً حاداً في أسعار النفط العالمية. وعليه، فإن أي تحسن ظاهري في نسبة الصادرات غير النفطية خلال هذه المرحلة يُعد تحسناً نسبياً ناتجاً عن تقلص المقام (إجمالي الصادرات)، وليس عن نمو فعلي في القطاعات التصديرية البديلة.

ثانياً: الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية (1990-1998)

في هذه المرحلة، كانت الميزانية الليبية تُقسم إلى (ميزانية إدارية) و(ميزانية تحول)، وكان النفط هو المحرك الأساسي لكليهما، بينما كانت الإيرادات السيادية تعتمد على الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية المحدودة.

جدول (9): مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة الليبية (1990-1998)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار ليبي *)	مساهمة النفط (%)	الإيرادات السيادية الأخرى (%)
1990	3,450	82	18
1992	3,120	79	21
1994	2,850	74	26
1996	3,680	80	20
1998	2,940	68	32

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (سلاسل زمنية تاريخية).
 - التقرير السنوي لديوان المحاسبة (الأرشيف الوطني).
 - بيانات وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) الخاصة بليبيا - تقارير التسعينات.
- يُوضح الجدول (9) أن الإيرادات النفطية شكّلت المصدر الرئيس لتمويل الميزانية العامة الليبية خلال الفترة (1990-1998)، حيث تراوحت نسبة مساهمتها بين 68% و82% من إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يؤكد الارتباط البنوي بين المالية العامة وتقلبات قطاع النفط. ففي عام 1990، بلغت مساهمة النفط نحو 82% من إجمالي الإيرادات العامة، ما يعكس الدور المركزي للنفط في تمويل كلٍّ من الميزانية الإدارية وميزانية التحول. ومع اشتداد العقوبات الدولية وتراجع الصادرات النفطية خلال منتصف التسعينات، انخفضت نسبة مساهمة النفط إلى 74% في عام 1994، في مقابل ارتفاع نسبي للإيرادات السيادية الأخرى، ويُعزى ذلك

إلى تبني سياسات نقدية وزيادة الاعتماد على الرسوم والضرائب المحدودة لتعويض جزء من النقص في العائدات النفطية.

غير أن هذا التحسن النسبي في مساهمة الإيرادات غير النفطية لم يكن كافياً لتقليل الاعتماد الهيكلي على النفط، إذ عادت مساهمة الإيرادات النفطية للارتفاع إلى نحو 80% في عام 1996 مع تحسن نسبي في أسعار النفط، قبل أن تتخفّض مجدداً إلى 68% في عام 1998 نتيجة الانهيار الحاد في الأسعار العالمية. ويعكس هذا التذبذب مدى هشاشة المالية العامة الليبية أمام الصدمات الخارجية، وضعف مرونة الإيرادات السيادية غير النفطية في امتصاص تلك الصدمات.

نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات (1999-2024)

جدول (10): نسبة مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات الليبية

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات النفط والغاز (%)	الصادرات غير النفطية (%)
1999	6,758	94.5	5.5
2005	30,511	97.2	8.2
2010	47,820	96.4	6.3
2012	60,210	98.1	9.1
2016	11,250	93.8	2.6
2020	9,150	91.2	8.8
2022	38,700	97.5	5.2
2023	34,200	96.8	2.3
2024*	33,500	97.0	0.3

المصدر: تقارير مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية، والإدارة العامة للرقابة على النقد)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) - النشرة الإحصائية السنوية.

يوضح الجدول (10) أن الصادرات النفطية والغازية تمثل النسبة الساحقة من إجمالي الصادرات الليبية طوال فترة الدراسة، إذ لم تتخفّض مساهمتها عن 91% حتى في أسوأ سنوات

الأزمات، كما في عام 2020، ويعكس ذلك غياباً شبه تام للصادرات غير النفطية، التي ظلت هامشية وغير قادرة على تعويض أي تراجع في الصادرات النفطية.

كما يُلاحظ أن فترات الاستقرار النسبي وارتفاع الإنتاج النفطي شهدت ارتفاعاً أكبر في نسبة مساهمة النفط في الصادرات، كما في عامي 2012 و2022، حيث تجاوزت النسبة 97%، مما يؤكد أن تحسن الأداء التصديري لا يرتبط بتنوع القاعدة الإنتاجية، بل بتحسين ظرفي في أسعار النفط أو مستويات الإنتاج، ويُعد هذا التركيز الشديد أحد أهم مصادر هشاشة القطاع الخارجي وتأثره المباشر بالصدمات النفطية.

تكشف نتائج الجدولين (9) و(10) عن ازدواجية ريعية واضحة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-1998)، تمثلت في:

1. هيمنة النفط والغاز على هيكل الصادرات،
 2. الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة.
- وقد أدى هذا النمط إلى تعميق هشاشة الاقتصاد أمام العقوبات الدولية وتقلبات أسعار النفط، كما حدّ من قدرة الدولة على تبني سياسات مالية وتجارية مستقلة، وأضعف فرص التنوع الاقتصادي. ويُفسر هذا الترابط الوثيق بين الصادرات النفطية والميزانية العامة سبب انتقال الصدمات الخارجية بسرعة إلى بقية المتغيرات الكلية، وعلى رأسها سعر الصرف الحقيقي، خلال مرحلة الحصار.

ثانياً: الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية العامة

جدول (11): مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة الليبية

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	مساهمة النفط (%)	الإيرادات السيادية الأخرى (%)
2000	4,800	85	15
2008	72,500	94	6
2013	42,600	92	8
2017	22,310	86	14
2021	105,700	93	7
2022	134,400	97	3
2023	125,911	96	4

المصدر: ديوان المحاسبة الليبي (التقارير السنوية)، وبيانات الإيرادات والإنفاق الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

يبين الجدول (11) أن الإيرادات النفطية تمثل الممول شبه الوحيد للميزانية العامة الليبية، حيث تجاوزت مساهمتها في معظم السنوات 90% من إجمالي الإيرادات، وتُعد هذه النسبة مرتفعة للغاية مقارنة بالاقتصادات الأخرى، وتعكس درجة خطيرة من الاعتماد المالي على قطاع واحد.

وقد بلغت مساهمة النفط ذروتها في عام 2022 بنسبة 97%، ما يعني أن أي تراجع في أسعار النفط أو توقف في الإنتاج يمكن أن يؤدي مباشرة إلى عجز مالي حاد، ويؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، لا سيما الرواتب والدعم، كما تكشف ضآلة الإيرادات السيادية الأخرى عن ضعف مساهمة القطاع الخاص الرسمي، ومحدودية النظام الضريبي والجمركي في تمويل المالية العامة.

ثالثاً: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

جدول (12): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الليبي

الفترة الزمنية	متوسط مساهمة قطاع النفط في GDP
1998-1990	حوالي 60 - 50%
2010-1999	حوالي 70% - 65%
2020-2011	تذبذب حاد (60% - 30%)
2024-2021	حوالي 65%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Data – Libya)، وتقارير صندوق النقد الدولي (مشاورات المادة الرابعة).

يوضح الجدول (12) الوزن النسبي الكبير لقطاع النفط في الاقتصاد الكلي الليبي، حيث ساهم بما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في فترات الاستقرار، غير أن هذه المساهمة شهدت تذبذباً حاداً خلال الفترة (2020-2011)، نتيجة الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية، وهو ما يعكس هشاشة النمو الاقتصادي واعتماده على قطاع واحد.

ويعني هذا الواقع أن أي صدمة في قطاع النفط تنتقل مباشرة إلى بقية قطاعات الاقتصاد، وتؤثر في الدخل القومي، والميزانية العامة، والقطاع الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي.

تُظهر المؤشرات السابقة أن الاقتصاد الليبي يعاني من تركيز شديد في الصادرات، واعتماد مالي مرتفع على النفط، ووزن مهيم لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ويترتب على ذلك أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات النفط، سواء عبر قناة الصادرات، أو الميزان التجاري، أو المالية العامة.

ترى الباحثة أن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية يمثل العامل البنيوي الأهم في تفسير عدم استقرار التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا، حيث يؤدي غياب التنوع الاقتصادي إلى تضخيم أثر الصدمات النفطية وتحويلها مباشرة إلى اختلالات خارجية ونقدية، وتؤكد الباحثة أن معالجة هذه الاختلالات تتطلب سياسات طويلة الأجل لتنويع الصادرات، وتعزيز الإيرادات السيادية غير النفطية، بما يحد من تقلبات سعر الصرف الحقيقي ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني:

التحليل الكمي للتجارة الخارجية في ليبيا

يُعدّ التحليل الكمي للتجارة الخارجية خطوة أساسية لفهم السلوك الفعلي لمكونات التجارة الخارجية في ليبيا، إذ يتيح الانتقال من الوصف النظري والتحليل الوصفي إلى قياس الاتجاهات الرقمية ومعدلات التغير والعلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا التحليل في الاقتصاد الليبي نظراً لاعتماده الكبير على الصادرات النفطية، وما يترتب على ذلك من تقلبات واضحة في قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري عبر الزمن.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التجارة الخارجية في ليبيا باستخدام الأساليب الكمية، من خلال تتبع تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري، وحساب معدلات التغير السنوية، وتحليل الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات خلال الفترة (1999-2024)، كما يسعى هذا التحليل إلى إبراز درجة الاستقرار أو التذبذب في مكونات التجارة الخارجية، وتحديد الفترات التي شهدت طفرات أو انكماشات حادة، وربطها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المؤثرة.

ويُعدّ هذا التحليل الكمي مدخلاً منهجياً لبناء النموذج القياسي في الفصول اللاحقة، حيث تُستخدم نتائجه في اختبار العلاقة بين مكونات التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي، بما يتيح تقييم الأثر الحقيقي للتجارة الخارجية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية (Current Prices)

تعكس الصادرات والواردات بالأسعار الجارية القيمة النقدية الفعلية للتبادل التجاري في سنة معينة، وهي تتأثر مباشرة بالتغيرات في الأسعار العالمية، وسعر الصرف، والتضخم الدولي، بالإضافة إلى التغيرات الكمية في حجم التجارة، وتكتسب دراسة التجارة الخارجية بالأسعار الجارية أهمية خاصة في الحالة الليبية، نظراً لاعتماد الصادرات بصورة شبه كاملة على النفط الذي يُسعر بالدولار الأمريكي، فضلاً عن أن استخدام الدولار يقلل من التشوهات التي قد تنتج عن تغيرات سعر صرف الدينار الليبي، خاصة بعد تعديل سعر الصرف في عام 2021.

ويتيح تحليل الصادرات والواردات بالأسعار الجارية الوقوف على التطور الاسمي للتجارة الخارجية، والكشف عن مدى تأثرها بصدمات الأسعار العالمية وصدمات الكمية الناتجة عن

الإغلاقات أو الاضطرابات السياسية، وهو ما يجعل هذا التحليل مدخلاً أساسياً لفهم سلوك التجارة الخارجية قبل الانتقال إلى التحليل بالأسعار الثابتة أو النماذج القياسية.

أولاً: تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-1998)

جدول (13): تطور الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية (1998-1990) (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي حجم التجارة الخارجية
1990	13,200	7,150	20,350
1991	10,500	7,630	18,130
1992	9,800	6,800	16,600
1993	8,200	5,900	14,100
1994	7,600	5,250	12,850
1995	8,900	6,120	15,020
1996	9,500	6,400	15,900
1997	9,200	6,250	15,450
1998	6,300	5,800	12,100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، تقارير صندوق النقد الدولي (International Financial Statistics)، ومنظمة أوبك (Annual Statistical Bulletin).

يُبين الجدول (13) تطوّر الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-1998)، وهي فترة اتسمت بتراجع تدريجي في حجم التجارة الخارجية نتيجة تداخل عاملين رئيسيين: تشديد الحصار الدولي المفروض على ليبيا منذ عام 1992، وتقلبات أسعار النفط العالمية، بوصف النفط المكوّن الرئيس للصادرات ومصدر التمويل الأساسي للواردات. وتُظهر بيانات عام 1990 ارتفاعاً نسبياً في كلّ من الصادرات والواردات، حيث بلغت الصادرات نحو 13.2 مليار دولار والواردات 7.15 مليارات دولار، ليصل إجمالي حجم التجارة الخارجية إلى 20.35 مليار دولار، ويُعزى ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي صاحبت أزمة الخليج الثانية، وما نتج عنها من زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، فضلاً عن عدم بدء تطبيق العقوبات الدولية بشكل فعلي آنذاك.

غير أنّ هذا الوضع لم يستمر، إذ بدأ اتجاه تنازلي واضح في مؤشرات التجارة الخارجية منذ عام 1991، وتعمّق هذا الاتجاه بعد عام 1992 مع فرض العقوبات الدولية، حيث تراجعت

الصادرات إلى 9.8 مليارات دولار، والواردات إلى 6.8 مليارات دولار، نتيجة صعوبة التحويلات المالية، وتعقيد إجراءات الاستيراد والتصدير، وتراجع القدرة على التعاقد الخارجي.

وتُظهر الأعوام من 1993 إلى 1994 استمرار هذا التراجع، حيث انخفضت الصادرات إلى 8.2 مليارات دولار ثم إلى 7.6 مليارات دولار، بالتوازي مع تراجع الواردات إلى 5.9 مليارات دولار ثم 5.25 مليارات دولار، ما يعكس تبني الدولة سياسات نقشفية دفاعية هدفت إلى الحد من خروج النقد الأجنبي، مع إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الأساسية على حساب السلع الرأسمالية. وخلال الفترة 1995-1997، سُجِّل تحسن نسبي واستقرار محدود في التجارة الخارجية، إذ ارتفعت الصادرات إلى 8.9 مليارات دولار في عام 1995 ثم إلى 9.5 مليارات دولار في عام 1996، قبل أن تتراجع قليلاً في عام 1997، في حين شهدت الواردات ارتفاعاً طفيفاً واستقراراً حول مستوى 6 مليارات دولار. ويُعزى هذا التحسن النسبي إلى ارتفاع مؤقت في أسعار النفط العالمية، إلى جانب محاولات الحفاظ على الحد الأدنى من التدفقات التجارية رغم استمرار القيود الدولية.

أما عام 1998، فيُمثِّل نقطة الانخفاض الأشد خلال هذه المرحلة، حيث تراجعت الصادرات إلى 6.3 مليارات دولار، والواردات إلى 5.8 مليارات دولار، لينخفض إجمالي حجم التجارة الخارجية إلى 12.1 مليار دولار، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية، ما كشف عن هشاشة هيكل التجارة الخارجية الليبية واعتماده شبه الكامل على النفط الخام، دون وجود قاعدة تصديرية بديلة أو مصادر تمويل مستقلة للواردات.

تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2010)

جدول (14): تطور الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية (1999-2010) (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي حجم التجارة الخارجية
1999	6,758	4,200	10,958
2001	13,012	6,250	19,262
2003	15,220	7,100	22,320
2005	30,511	11,400	41,911
2007	46,750	17,500	64,250
2008	60,120	22,400	82,520
2010	47,820	18,600	66,420

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة أوبك.

يوضح الجدول (14) أن الصادرات والواردات الليبية بالأسعار الجارية شهدت نموًا اسميًا سريعًا خلال الفترة (1999-2010)، حيث ارتفعت الصادرات من نحو 8.6 مليار دولار عام 1999 إلى أكثر من 60 مليار دولار في عام 2008، وهو ما يعكس الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية خلال هذه المرحلة، كما ارتفعت الواردات بوتيرة متسارعة، مدفوعة بتوسع الإنفاق الحكومي وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية.

ويلاحظ أن إجمالي حجم التجارة الخارجية تضاعف عدة مرات خلال هذه الفترة، مما يشير إلى اتساع درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي، غير أن هذا النمو الاسمي لا يعكس بالضرورة تحسنًا في التنوع الإنتاجي، بل يرتبط أساسًا بعامل السعر، حيث كانت الزيادة في قيمة الصادرات مدفوعة بارتفاع أسعار النفط أكثر من كونها ناتجة عن زيادة مستدامة في الكميات أو تنوع الصادرات.

كما يُلاحظ تراجع الصادرات والواردات في عام 2010 مقارنة بعام 2008، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يؤكد حساسية التجارة الخارجية الليبية للصدمات الخارجية حتى في فترات الاستقرار النسبي.

ثانيًا: تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011-2024)

جدول (15): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية (2011-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2011	18,900	10,200	+8,700
2012	60,210	21,500	+38,710
2014	16,500	19,200	-2,700
2016	11,250	10,800	+450
2018	29,800	15,400	+14,400
2020	9,150	12,500	-3,350
2021	31,500	17,200	+14,300
2022	38,700	22,600	+16,100
2023	34,200	29,500	+4,700
2024*	33,500	30,200	+3,300

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة أوبك. (* بيانات تقديرية أولية)

يبين الجدول (15) أن تطور الصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011-2024) اتسم بدرجة عالية من التقلب، نتيجة تداخل صدمات الكمية (إغلاقات الحقول والموانئ النفطية) مع صدمات الأسعار في الأسواق العالمية، فقد انخفضت الصادرات بشكل حاد في عام 2011 نتيجة توقف الإنتاج، قبل أن تسجل تعافياً استثنائياً في عام 2012. كما تُظهر البيانات تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال بعض السنوات، مثل 2014 و2020، وهي سنوات تميزت بانخفاض حاد في الصادرات مقابل استمرار الواردات عند مستويات مرتفعة نسبياً، ويعكس ذلك انخفاض مرونة الواردات مقارنة بالصادرات، حيث تضطر الدولة إلى الاستمرار في استيراد السلع الأساسية، حتى في فترات تراجع الإيرادات النفطية. وتشير الزيادة الملحوظة في قيمة الواردات خلال الفترة (2022-2024) إلى تأثير التضخم العالمي وارتفاع تكاليف الشحن والطاقة، وليس فقط إلى زيادة في الكميات المستوردة، وهو ما يبرز أهمية التمييز بين التحليل بالأسعار الجارية والتحليل بالأسعار الثابتة في المراحل اللاحقة.

يمكن استخلاص عدد من النتائج الكمية المهمة من تحليل التجارة الخارجية الليبية بالأسعار الجارية:

1. إن تذبذب الصادرات يعكس ارتباطاً قوياً بأسعار النفط العالمية، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الليبي.
2. الواردات أقل مرونة من الصادرات، إذ لا تنخفض بنفس الحدة في فترات الأزمات.
3. النمو في القيم الجارية للتجارة الخارجية لا يعني بالضرورة تحسناً حقيقياً في الأداء الاقتصادي، بل قد يكون نتيجة تضخم أو تغيرات سعرية عالمية. وتُعد هذه النتائج مدخلاً أساسياً للانتقال إلى العناوين اللاحقة في هذا المبحث، وخاصة تحليل التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة ومعدلات التغير، تمهيداً لبناء النموذج القياسي الذي يختبر أثر مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا.

ثانياً: معدلات التغير السنوية في التجارة الخارجية الليبية (1999-2024)

يُعد معدل التغير السنوي من أدق المؤشرات الكمية لقياس درجة التذبذب والاستقرار في مكونات التجارة الخارجية، إذ يوضح النسبة المئوية للزيادة أو النقصان مقارنة بالسنة السابقة،

ويعكس مدى حساسية الصادرات والواردات للصدمات الاقتصادية والسياسية، وتزداد أهمية هذا المؤشر في الحالة الليبية نظرًا لاعتماد الصادرات على النفط، وتأثر الواردات بالسياسة النقدية وسعر الصرف والقدرة التمويلية للدولة.

ويُحتسب معدل التغير السنوي وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{قيمة السنة الحالية} - \text{قيمة السنة السابقة}}{\text{قيمة السنة السابقة}} \times 100$$

أولاً: معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية (1990-2024)

تعكس معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية درجة الحساسية المفردة لهذا المتغير تجاه الصدمات السياسية وتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث تتسم الصادرات النفطية بسرعة الاستجابة للصدمات سلبيًا وإيجابيًا.

جدول (16): معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية

السنة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي (%)	الحالة
1990	13,200	+59.0	أزمة الخليج وارتفاع مفاجئ للأسعار
1991	10,500	-20.4	استقرار الأسعار بعد انتهاء الأزمة
1992	9,800	-6.7	بداية فرض العقوبات الدولية
1993	8,200	-16.3	تشديد العقوبات وتراجع الإنتاج
1994	7,600	-7.3	صعوبات تسويقية ولوجستية
1995	8,900	+17.1	تحسن طفيف في الطلب العالمي
1996	9,500	+6.7	استقرار نسبي في معدلات التصدير
1997	9,200	-3.2	تقلبات طفيفة في الأسعار العالمية
1998	6,300	-31.5	الأزمة الآسيوية وانهيار أسعار النفط
2000	10,250	+51.7	تعافي أسعار النفط
2005	30,511	+48.2	طفرة إنتاج وأسعار
2009	36,150	-39.8	الأزمة المالية العالمية

2011	18,900	-60.5	توقف الإنتاج (أحداث فبراير)
2012	60,210	+218.5	عودة الإنتاج (أعلى نمو تاريخي)
2014	16,500	-58.2	إغلاق الموانئ النفطية
2016	11,250	-31.8	استمرار الإغلاقات
2020	9,150	-69.3	الإغلاق النفطي + كورونا
2021	31,500	+244.2	إعادة فتح الحقول
2022	38,700	+22.8	الحرب الروسية-الأوكرانية
2023	34,200	-11.6	انخفاض طفيف بالأسعار
2024*	33,500	-2.0	تقديرات استقرار الإنتاج

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (النشرات الاقتصادية السنوية)، منظمة أوبك (النشرة الإحصائية السنوية)، البنك الدولي (WDI).

يُبين الجدول (16) أن الصادرات الليبية خلال الفترة المدروسة اتسمت بتقلبات سنوية حادة وغير مستقرة، عكست بصورة واضحة هشاشة الأداء التصديري واعتماده شبه الكامل على قطاع النفط، وما يرتبط به من متغيرات سياسية وأمنية وسعيرية خارجية، أكثر من ارتباطه بعوامل إنتاجية داخلية مستقرة.

ففي بداية التسعينات، سُجلت قفزة كبيرة في معدل نمو الصادرات عام 1990 (+59.0%)، ويُعزى ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي صاحبت أزمة الخليج الثانية، وما نتج عنها من ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه. غير أن هذا الارتفاع كان ذا طابع ظرفي، إذ سرعان ما تراجع معدل التغير إلى -20.4% في عام 1991 مع عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية بعد انتهاء الأزمة.

ومع بداية فرض العقوبات الدولية في عام 1992، دخلت الصادرات الليبية مرحلة انكماش شبه متواصل، حيث سجلت معدلات نمو سالبة في أعوام 1992 و1993 و1994، تراوحت بين -6.7% و-16.3%، نتيجة تشديد القيود على التصدير، وتعمّد العمليات التسويقية واللوجستية، وتراجع الإنتاج النفطي بسبب نقص المعدات وقطع الغيار. ويعكس هذا الاتجاه مدى تأثير الصادرات الليبية بالعوامل السياسية، حتى في ظل ثبات نسبي في الطلب العالمي.

وخلال الفترة 1995-1996، شهدت الصادرات تحسناً نسبياً، حيث ارتفعت بمعدل +17.1% في عام 1995، ثم +6.7% في عام 1996، مدفوعة بارتفاع طفيف في الطلب العالمي وتحسن محدود في الأسعار، إلى جانب محاولات الحفاظ على مستويات تصدير مستقرة رغم استمرار العقوبات. إلا أن هذا التحسن ظل هشاً، إذ عاد التراجع مجدداً في عام 1997 (-3.2%)، قبل أن تسجل الصادرات أكبر انكماش خلال تلك المرحلة في عام 1998 (-31.5%)، متأثرة بالأزمة المالية الآسيوية وانهايار أسعار النفط العالمية.

ومع دخول الألفية الجديدة، سُجل تعافٍ ملحوظ في الصادرات عام 2000 (+51.7%)، ثم طفرة كبيرة في منتصف العقد الأول من الألفية، بلغت ذروتها في عام 2005 (+48.2%)، نتيجة الارتفاع القوي في أسعار النفط وزيادة الإنتاج، وهو ما يعكس الطابع الدوري للصادرات الليبية المرتبط بالدورات النفطية العالمية.

غير أن الأزمة المالية العالمية عام 2009 شكّلت صدمة قوية، حيث تراجعت الصادرات بمعدل -39.8%، ما يؤكد استمرار تعرض الاقتصاد الليبي للصدمة الخارجية. ويُعد عام 2011 من أكثر السنوات حدة، إذ سجلت الصادرات انكماشاً غير مسبوق بلغ -60.5% نتيجة توقف الإنتاج النفطي خلال أحداث فبراير، وهو تراجع يعكس أثر الصدمات السياسية والأمنية المباشرة على القدرة التصديرية.

وفي المقابل، شهد عام 2012 أعلى معدل نمو تاريخي للصادرات (+218.5%)، نتيجة عودة الإنتاج النفطي بعد توقف شبه كامل، ويُعد هذا الارتفاع مثالاً واضحاً على ما يُعرف بـ "أثر الارتداد السريع للصادرات النفطية"، الذي لا يعكس تحسناً هيكلياً في الاقتصاد، بل مجرد استعادة مؤقتة لمستويات الإنتاج السابقة.

وتكرر هذا النمط في السنوات اللاحقة، حيث تراجعت الصادرات بشدة في أعوام الإغلاق النفطي (2014، 2016، 2020)، مقابل ارتفاعات كبيرة بعد إعادة فتح الحقول (2021)، إذ بلغ معدل النمو +244.2%. أما في عامي 2022 و2023، فقد اتسمت معدلات التغير بقدر أكبر من الاعتدال، متأثرة بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، ثم تراجع طفيف لاحقاً مع انخفاض الأسعار، في حين تشير تقديرات عام 2024 إلى استقرار نسبي في الإنتاج مع تراجع محدود في معدل النمو.

بوجه عام، يكشف الجدول (16) أن معدلات التغير السنوية في الصادرات الليبية لا تتبع مسارًا تصاعديًا مستقرًا، بل تتحرك في شكل موجات حادة من الانكماش والانتعاش، تعكس اعتماد الصادرات على النفط، وارتباطها الوثيق بالصدمات السياسية والأمنية والدورات السعرية العالمية. وعليه، فإن معدلات النمو المرتفعة في بعض السنوات لا تُعد مؤشرًا على تحسن هيكلية في الاقتصاد الليبي، بل نتيجة لعودة الإنتاج بعد توقفه، وهو ما يعزز فرضية هشاشة القطاع الخارجي ويبرر استخدام الصادرات كمتغير تفسيري رئيس في تحليل تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

ثانيًا: معدلات التغير السنوية في الواردات الليبية (1990-2024)

على عكس الصادرات، تتسم الواردات الليبية بدرجة أقل من التذبذب النسبي، نظرًا لارتباطها بالاحتياجات المعيشية الأساسية، وتأثرها بالسياسة النقدية وسعر الصرف أكثر من تأثرها بعوامل الإنتاج.

جدول (17): معدلات التغير السنوية في الواردات الليبية

السنة	قيمة الواردات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي (%)	السبب الرئيس
1990	7,150	+15.3	استباق آثار الأزمات السياسية بتعزيز المخزون
1991	7,630	+6.7	زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية
1992	6,800	-10.9	صدمة العقوبات الأولى وتقنين التحويلات
1993	5,900	-13.2	تشديد الرقابة على النقد الأجنبي
1994	5,250	-11.0	انكماش الموازنة الاستيرادية للدولة
1995	6,120	+16.6	تلبية الاحتياجات التموينية المتراكمة
1996	6,400	+4.6	استقرار نسبي في تدفق السلع الأساسية
1997	6,250	-2.3	تقلبات طفيفة في الإنفاق العام
1998	5,800	-7.2	تراجع الإيرادات النفطية وتأثر ميزان المدفوعات

2004	8,550	+20.4	رفع العقوبات وزيادة الاستهلاك
2008	22,400	+28.0	توسع الإنفاق التنموي
2011	10,200	-45.2	الحرب وتعطل اللوجستيات
2012	21,500	+110.8	إعادة الإعمار
2015	12,400	-35.4	نقص السيولة والقيود
2020	12,500	-18.8	جائحة كورونا
2021	17,200	+37.6	تخفيض قيمة الدينار
2022	22,600	+31.4	التضخم العالمي
2023	29,500	+30.5	مقايضة المحروقات
2024*	30,200	+2.3	استقرار الطلب

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (ميزان المدفوعات)، ديوان المحاسبة الليبي (التقارير السنوية)، صندوق النقد الدولي (تقارير المادة الرابعة).

يُبين الجدول (17) أن الواردات الليبية خلال الفترة (1990-2024) اتسمت بدرجة أقل من التذبذب مقارنة بالصادرات، وهو ما يعكس الطبيعة المختلفة لكل منهما؛ إذ ترتبط الواردات بدرجة أكبر بالاحتياجات المعيشية الأساسية للسكان، وبقدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي عبر السياسات النقدية وسعر الصرف، أكثر من ارتباطها بعوامل الإنتاج المباشر.

ففي بداية التسعينات، سجلت الواردات معدلات نمو موجبة في عامي 1990 و1991، بلغت +15.3% و+6.7% على التوالي، ويُعزى ذلك إلى سلوك استباقي للدولة تمثل في تعزيز المخزون السلعي تحسباً للأزمات السياسية، إلى جانب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الأساسية. غير أن بداية فرض العقوبات الدولية في عام 1992 شكّلت نقطة تحوّل، حيث سجلت الواردات معدلات انكماش متتالية خلال الأعوام 1992-1994، تراوحت بين -10.9% و-13.2%، نتيجة تقنين التحويلات الخارجية، وتشديد الرقابة على النقد الأجنبي، وتقليص الموازنة الاستيرادية للدولة.

وخلال الفترة 1995-1997، شهدت الواردات تعافياً محدوداً واستقراراً نسبياً، إذ ارتفعت بمعدل +16.6% في عام 1995 لتلبية الاحتياجات التموينية المتراكمة، ثم استقرت نسبياً في عام 1996، قبل أن تسجل تراجعاً طفيفاً في عام 1997. ويعكس هذا السلوك مرونة نسبية

للواردات مقارنة بالصادرات، حيث تسعى الدولة إلى الحفاظ على حد أدنى من تدفق السلع الأساسية حتى في ظل القيود الاقتصادية.

أما عام 1998، فقد شهد تراجعاً إضافياً في الواردات (-7.2%)، متأثراً بانخفاض الإيرادات النفطية وانعكاساته السلبية على ميزان المدفوعات، إلا أن هذا الانكماش ظل أقل حدة من التراجع المسجل في الصادرات خلال العام نفسه، وهو ما يؤكد أن الواردات تتمتع بدرجة من "الحماية الوظيفية" بحكم ارتباطها بالاحتياجات الأساسية.

ومع رفع العقوبات وعودة الانفتاح النسبي، سجلت الواردات معدلات نمو مرتفعة، كما في عام 2004 (+20.4%)، ثم بلغت ذروتها في عام 2008 (+28.0%)، مدفوعة بتوسع الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية وارتفاع الإيرادات النفطية. غير أن أحداث عام 2011 شكّلت صدمة قوية، حيث انخفضت الواردات بمعدل -45.2% نتيجة الحرب وتعطل سلاسل الإمداد والعمليات اللوجستية، وهو أكبر تراجع تسجله الواردات خلال الفترة المدروسة.

وفي عام 2012، عادت الواردات للارتفاع بشكل حاد (+110.8%)، مدفوعة بمتطلبات إعادة الإعمار وتعويض النقص الحاد في السلع، ما يعكس مرة أخرى سلوك "الارتداد" في الواردات، وإن كان أقل عنفاً من نظيره في الصادرات. ثم عادت الواردات للتراجع في عام 2015 (-35.4%) نتيجة نقص السيولة الأجنبية وفرض قيود صارمة على الاستيراد.

وخلال السنوات الأخيرة، وبخاصة في الفترة (2021-2023)، يُلاحظ أن ارتفاع الواردات لم يكن مرتبطاً فقط بزيادة الكميات المستوردة، بل تأثر بشكل كبير بعوامل نقدية وسعوية، أبرزها تخفيض قيمة الدينار الليبي في عام 2021، وارتفاع معدلات التضخم العالمي، إضافة إلى توسع بند استيراد المحروقات عبر آليات المقايضة، وهو ما يفسر معدلات النمو المرتفعة نسبياً في 2022 و2023. وتشير تقديرات عام 2024 إلى تباطؤ معدل النمو (+2.3%)، بما يعكس حالة من الاستقرار النسبي في الطلب الاستيرادي.

بوجه عام، يكشف الجدول (17) أن الواردات الليبية تتحرك وفق نمط أكثر استقراراً نسبياً من الصادرات، لكنها تظل شديدة الارتباط بتدفقات النقد الأجنبي والسياسات النقدية وسعر الصرف. كما أن استمرار نمو الواردات في بعض الفترات رغم استقرار أو تراجع الصادرات يُعد مؤشراً على اختلال هيكل في القطاع الخارجي، ويعكس ازدياد الاعتماد على الخارج، خاصة في السلع الأساسية والمحروقات. وتُعد هذه الخصائص مدخلاً تحليلياً مهماً لفهم ديناميكيات

الميزان التجاري، وتفسير القنوات التي تنتقل من خلالها صدمات التجارة الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: اتجاهات التغير في التجارة الخارجية الليبية (موجب / سالب)

يُعد تحليل اتجاهات التغير (موجب أو سالب) في الصادرات والواردات مؤشراً كمياً مهماً لفهم طبيعة الاستقرار أو عدم الاستقرار في التجارة الخارجية، إذ لا يقتصر هذا التحليل على قياس حجم التغير فقط، بل يركّز على اتجاه الحركة الاقتصادية وما إذا كانت التجارة الخارجية تسير في مسار توسعي أو انكماشى عبر الزمن.

وفي الحالة الليبية، تكتسب دراسة اتجاهات التغير أهمية خاصة بسبب الطبيعة الريفية للاقتصاد، حيث ترتبط الصادرات النفطية ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج، في حين تتأثر الواردات بالسياسات النقدية والمالية والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

1- اتجاهات التغير في الصادرات الليبية

أظهرت نتائج التحليل الكمي أن اتجاهات التغير في الصادرات الليبية اتسمت بعدم الانتظام، حيث تكررت فترات التغير السالب بصورة واضحة، خاصة خلال سنوات الأزمات السياسية والأمنية، فقد سجلت الصادرات اتجاهاً سالباً في أعوام مثل 2009، 2011، 2014، 2016، و2020، نتيجة تراجع أسعار النفط أو توقف الإنتاج بسبب الإغلاقات.

وفي المقابل، سُجلت اتجاهات تغير موجبة قوية في سنوات التعافي اللاحقة، مثل 2012 و2021، حيث شهدت الصادرات معدلات نمو استثنائية تجاوزت 200%، إلا أن هذا الاتجاه الموجب لم يكن ناتجاً عن توسع إنتاجي مستدام، بل عن عودة الإنتاج بعد فترات توقف، وهو ما يجعل الاتجاهات الموجبة في الصادرات ذات طابع مؤقت وغير هيكلي.

وبذلك يمكن القول إن اتجاهات التغير في الصادرات الليبية يغلب عليها الطابع الدوري الحاد، الذي يتأرجح بين الانكماش الحاد والتوسع السريع، دون استقرار طويل الأجل.

2- اتجاهات التغير في الواردات الليبية

تختلف اتجاهات التغير في الواردات عن الصادرات من حيث الدرجة والحدة، إذ أظهرت البيانات أن الواردات تميل إلى الاتجاه الموجب في أغلب السنوات، حتى في الفترات التي شهدت

تراجعا في الصادرات، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الواردات الليبية، التي ترتبط بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء والدواء والوقود.

وقد سُجلت اتجاهات تغير سلبية في الواردات خلال بعض السنوات، مثل 2011 و2015 و2020، إلا أن هذه الانخفاضات كانت أقل حدة مقارنة بالصادرات، كما شهدت الواردات اتجاهاً موجباً واضحاً في الفترة (2021-2023)، نتيجة تخفيض قيمة الدينار الليبي، وارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة بند مقايضة المحروقات.

3- دلالات اتجاهات التغير على استقرار التجارة الخارجية

تكشف مقارنة اتجاهات التغير في الصادرات والواردات عن وجود اختلال هيكلي في التجارة الخارجية الليبية، يتمثل في عدم التوازن بين المتغيرين، ففي حين تتسم الصادرات بتقلبات حادة واتجاهات سلبية متكررة، تحافظ الواردات على اتجاه موجب نسبياً، وهو ما يؤدي في بعض السنوات إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري.

كما تشير هذه الاتجاهات إلى أن الصدمات التي تصيب قطاع النفط تنتقل مباشرة إلى القطاع الخارجي، ثم إلى الميزان التجاري وسوق الصرف، مما يعزز فرضية وجود علاقة قوية بين تقلبات التجارة الخارجية وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي.

يمكن تلخيص اتجاهات التغير في التجارة الخارجية الليبية في النقاط الآتية:

1. يغلب الاتجاه السالب الدوري على الصادرات في فترات الأزمات.
2. الاتجاهات الموجبة في الصادرات تعكس تعافياً مؤقتاً لا نمواً مستداماً.
3. الواردات أكثر استقراراً وتميل إلى الاتجاه الموجب على المدى المتوسط.
4. عدم التناسق بين اتجاهات الصادرات والواردات يُعد أحد مصادر اختلال الميزان التجاري وضغوط سعر الصرف الحقيقي.

جدول (18): ملخص اتجاهات التغير في الصادرات والواردات الليبية (1999-2024)

الفترة الزمنية	اتجاه الصادرات	اتجاه الواردات	التفسير الاقتصادي للاتجاه
1990 – 1991	(+) موجب	(+) موجب	مرحلة ما قبل الحصار: استفاد الاقتصاد من صدمة أسعار النفط الإيجابية (أزمة الخليج) مما سمح بزيادة الاستيراد.
1992 – 1994	(-) سالب	(-) سالب	صدمة العقوبات الدولية: تراجع الصادرات والواردات معاً نتيجة فرض الحظر الجوي والمالي وبداية تجميد بعض الأصول.
1995 – 1997	(+) موجب/مستقر	(+) موجب	التكيف مع الحصار: محاولة الدولة استقرار الإنتاج وتوجيه الواردات للسلع التموينية عبر "الموازنة الاستيرادية".
1998	(-) سالب	(-) سالب	صدمة الأسعار العالمية: انهيار أسعار النفط عالمياً (الأزمة الآسيوية) مما أدى لانكماش حاد في الدخل والإنفاق الاستيرادي.
1999 – 2008	(+) موجب	(+) موجب	مرحلة الطفرة النفطية: زيادة الإنتاج مع ارتفاع مستمر في الأسعار العالمية.
2009	(-) سالب	(+) موجب	الأزمة المالية العالمية: هبوط سعر النفط فجأة، بينما استمرت الواردات بسبب التزامات الدولة.
2011	(-) سالب	(-) سالب	صدمة سياسية: توقف الإنتاج النفطي وتعطل خطوط الإمداد اللوجستية.
2012	(+) موجب	(+) موجب	تعافٍ استثنائي: عودة الإنتاج لمستوياته القصوى وتغطية الطلب المحلي المكبوت.
2014 – 2016	(-) سالب	(-) سالب	أزمة الإغلاقات: انكماش حاد نتيجة إغلاق الموانئ النفطية وانقسام المؤسسات المالية.

2017 – 2019	(+) موجب	(+) موجب	استقرار نسبي: تحسن تدريجي في الإنتاج وبدء برنامج الإصلاح الاقتصادي 2018.
2020	(-) سالب	(-) سالب	الصدمة المزدوجة: إغلاق الحقول النفطية + جائحة كورونا عالميًا.
2021 – 2024	(+) موجب	(+) موجب	مرحلة التضخم القيمي: نمو مرتبط بارتفاع أسعار النفط وتعديل سعر الصرف، لا بتنويع الإنتاج.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي (تقارير ميزان المدفوعات والنشرات الاقتصادية)، المؤسسة الوطنية للنفط (بيانات الإنتاج والتصدير)، ديوان المحاسبة الليبي (التقارير السنوية ذات الصلة)، وصندوق النقد الدولي (تقارير ليبيا ومشاورات المادة الرابعة).

يوضح الجدول (19) أن اتجاهات الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (1990-2024) لم تتحرك وفق مسار خطي مستقر، بل اتسمت بطابع دوري حاد يعكس الاعتماد البنوي للاقتصاد الليبي على قطاع النفط، إلى جانب التأثير المباشر بالصدمات السياسية والأمنية والمالية، وهو ما جعل التجارة الخارجية مرآة واضحة للتقلبات الكلية التي عرفها الاقتصاد الليبي. ففي مرحلة ما قبل الحصار (1990-1991)، اتخذت الصادرات والواردات اتجاهًا موجبًا متزامنًا، مدفوعة بالصدمة الإيجابية لأسعار النفط خلال أزمة الخليج، حيث وُفرت الزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية قدرة أكبر على تمويل الواردات، ما أدى إلى توسع التجارة الخارجية في شقيها التصديري والاستيرادي.

غير أن فرض العقوبات الدولية خلال الفترة (1992-1994) أدخل الاقتصاد الليبي في مرحلة انكماش مزدوج، إذ تراجعت الصادرات والواردات معًا نتيجة القيود المالية والجوية، وصعوبة التحويلات، وتجميد بعض الأصول، وهو ما يعكس طبيعة التجارة الخارجية الليبية بوصفها تجارة مقيدة سياسيًا بقدر ما هي متأثرة بعوامل السوق.

وخلال الفترة (1995-1997)، يُلاحظ اتجاه موجب أو مستقر نسبيًا في الصادرات، واتجاه موجب في الواردات، وهو ما يُفسَّر بمرحلة التكيف مع الحصار، حيث سعت الدولة إلى الحفاظ على مستويات إنتاج مستقرة نسبيًا، مع إعادة توجيه الواردات نحو السلع التموينية والأساسية عبر ما عُرف بـ«الموازنة الاستيرادية»، بما حدّ من الانكماش الكامل في التجارة الخارجية.

أما عام 1998، فيمثل صدمة خارجية خالصة، حيث اتجهت الصادرات والواردات معًا نحو الانكماش نتيجة الانهيار الحاد في أسعار النفط العالمية بفعل الأزمة الآسيوية، وهو ما كشف هشاشة الاقتصاد الليبي أمام الصدمات السعرية، حتى في غياب تشديد إضافي للعقوبات. وتُعد الفترة (1999-2008) مرحلة التوسع الأكبر في التجارة الخارجية، إذ اتخذت الصادرات والواردات اتجاهًا موجبًا متزامنًا، مدفوعًا بزيادة الإنتاج النفطي وارتفاع الأسعار العالمية، غير أن هذا التوسع كان اسميًا وريعياً في جوهره، ولم يكن ناتجاً عن تنوع هيكلي في القاعدة الإنتاجية أو التصديرية.

ويبرز عام 2009 كنقطة تحليلية مهمة، إذ يُظهر عدم تماثل الاستجابة بين الصادرات والواردات؛ حيث انخفضت الصادرات بسرعة نتيجة هبوط أسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية، بينما ظلت الواردات في اتجاه موجب نسبياً، بسبب التزامات الدولة بتوفير السلع الأساسية، وهو ما يعكس طبيعة الواردات الليبية بوصفها أقل مرونة نزولاً مقارنة بالصادرات.

وفي عام 2011، اتجهت الصادرات والواردات معًا نحو الانكماش الحاد، نتيجة الصدمة السياسية المتمثلة في توقف الإنتاج النفطي وتعطل سلاسل الإمداد اللوجستية، وهو ما يؤكد أن التحولات السالبة الكبرى في التجارة الخارجية الليبية ترتبط غالباً بـ صدمات كمية وسيادية أكثر من ارتباطها بتقلبات الطلب العالمي.

أما عام 2012، فقد شهد تعافياً استثنائياً متزامناً في الصادرات والواردات، يعكس عودة الإنتاج إلى مستوياته القصوى وتلبية الطلب المحلي المكبوت، وهو تعافٍ ذو طبيعة ارتدادية لا هيكلية. وتكرر نمط الانكماش المزدوج خلال الفترة (2014-2016) بفعل إغلاق الموانئ النفطية وانقسام المؤسسات المالية، ثم مجدداً في عام 2020 نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة في الإغلاق النفطي وجائحة كورونا.

وخلال الفترة (2021-2024)، اتخذت الصادرات والواردات اتجاهًا موجبًا متزامنًا، غير أن هذا الاتجاه يعكس في معظمه نموًا قيميًا ناتجًا عن ارتفاع أسعار النفط وتعديل سعر الصرف، أكثر من كونه تحسنًا هيكليًا قائمًا على تنوع الإنتاج أو تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

يؤكد الجدول (19) أن التجارة الخارجية الليبية تتحرك وفق دورات حادة ترتبط أساسًا بالنفط وبالظرف السياسي، وأن الاتجاهات الموجبة أو السالبة لا تعبر بالضرورة عن قوة أو ضعف هيكلي، بقدر ما تعكس صدمات أسعار، أو توقف إنتاج، أو اختلالات مؤسسية. ويُعد

هذا النمط الدوري وغير المستقر أساسًا تحليليًا مهمًا لفهم انتقال آثار التجارة الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يبرر إدراج الصادرات والواردات كمحددات رئيسة في النموذج القياسي للدراسة.

يوضح الجدول (19) أن الميزان التجاري الليبي ظل في معظم الفترات يميل إلى الفائض بوصفه “الوضع الطبيعي” لاقتصاد نفطي ريعي، إذ كانت الصادرات النفطية غالبًا تتجاوز الواردات وتمولها بارتياح. غير أن هذا الفائض لم يكن ثابتًا من حيث القوة، بل تغير بين فائض قوي وفائض منكمش وفائض حرج، ثم تحول في بعض السنوات إلى عجز تجاري عندما تعرضت الصادرات لصدمة كمية أو سعرية حادة لا تستطيع الواردات التكيف معها بالسرعة نفسها.

ففي الفترة (1990-1991) ظهر فائض مستقر مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط عالميًا خلال أزمة الخليج، ما وفر وفرة في النقد الأجنبي سمحت بزيادة الواردات مع الإبقاء على فائض مرتفع. أما خلال (1992-1997) فقد أصبح الفائض منكمشًا لكنه مستمر؛ إذ أدت العقوبات الدولية إلى انخفاض الصادرات والواردات معًا، إلا أن الدولة حافظت على فائض الميزان التجاري عبر تقنين الاستيراد الصارم وتوجيهه نحو الضروريات ضمن ما عُرف بـ “الموازنة الاستيرادية”، أي أن الفائض هنا لم يكن دليل قوة اقتصادية بقدر ما كان نتيجة ضغط إداري على جانب الواردات.

ويُعد عام 1998 حالة فائض حرج يقترب من الصفر بسبب انهيار أسعار النفط العالمية إلى مستويات متدنية جدًا، ما قلّص قيمة الصادرات وقلّص معها قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات دون استنزاف. وهذه السنة تكشف أن الميزان التجاري الليبي حساس للغاية للدورات السعرية العالمية، وأن أي تراجع كبير في أسعار النفط يؤدي إلى تآكل سريع في الفائض.

وخلال الفترة (1999-2013) عاد الميزان التجاري إلى فائض مستمر، وهو ما يعكس عودة الصادرات النفطية لتغطية الواردات وزيادة، بفعل ارتفاع الأسعار وتحسن الإنتاج نسبيًا، ويمثل هذا المسار المرحلة التي اتسمت فيها التجارة الخارجية الليبية بوفرة نقد أجنبي مكّنت الدولة من توسيع الاستيراد والإنفاق العام دون أن تتحول إلى عجز.

غير أن التحول الأبرز يظهر في (2014-2015) حيث سُجل عجز تجاري، وهي ظاهرة “غير مألوفة” في الاقتصادات النفطية، ويُفسّر ذلك أساسًا بكونه صدمة عرض نفطية ناتجة عن إغلاق الموانئ وتراجع كميات التصدير، بالتزامن مع انخفاض نسبي في الأسعار

العالمية، ما أدى إلى هبوط الصادرات بسرعة تفوق قدرة الواردات على الانكماش. وهنا تبرز نقطة منهجية مهمة: العجز في اقتصاد نفطي لا ينتج عادة عن إفراط استهلاكي فقط، بل عن انهيار مفاجئ في جانب الصادرات (النفط).

وتتجسد الحالة الأكثر حدة في عام 2020 حين تحول الوضع إلى عجز حاد نتيجة توقف الدخل النفطي لعدة أشهر بفعل الإغلاق النفطي، بالتزامن مع صدمة جائحة كورونا، في حين لم تتوقف الواردات بالكامل بسبب ارتباطها بتأمين السلع الأساسية، ما فرض ضغطاً كبيراً على الاحتياطيات وعلى سوق الصرف.

أما خلال (2023-2024) فيُظهر الجدول نمطاً مختلفاً: فائض قائم لكنه متناقص، أي أن الصادرات ما زالت تغطي الواردات، إلا أن الفائض يتآكل بسبب نمو الواردات (وخاصة واردات المحروقات وترتيبات المقايضة)، ما يعني أن الضغط على النقد الأجنبي قد يستمر حتى في وجود دخل نفطي "مقبول"، وهو ما يشير إلى اختلال في هيكل الاستيراد وضعف القدرة المحلية (خصوصاً في التكرير والطاقة) على تقليل فاتورة الواردات.

يؤكد جدول (13) أن الميزان التجاري الليبي تحكمه قاعدتان:

1. الفائض هو القاعدة العامة عندما يعمل قطاع النفط بشكل طبيعي،
2. العجز يظهر أساساً عندما تقع صدمة عرض نفطية (توقف/إغلاق) أو صدمة سعرية حادة تجعل الصادرات تهبط بسرعة أكبر من قدرة الواردات على التكيف، نظراً لكون جزء كبير من الواردات "غير مرنة" بسبب طابعه المعيشي والتمويني. كما تكشف سنوات 2023-2024 أن وجود فائض لا يعني بالضرورة تحسناً هيكلياً؛ إذ قد يتآكل الفائض بفعل تضخم فاتورة الاستيراد، ما يشكل قناة ضغط مستمرة على سوق الصرف وسعر الصرف الحقيقي، ويعزز أهمية الميزان التجاري كمتغير وسيط في تفسير تحركات سعر الصرف الحقيقي ضمن النموذج القياسي للدراسة.

تفسير التغيرات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية

يهدف تفسير التغيرات في التجارة الخارجية الليبية إلى ربط التحولات الرقمية (اتجاهات موجبة/سالبة، فائض/عجز، معدلات تغير) بالسياق الاقتصادي والسياسي الذي حكم سلوك الصادرات والواردات خلال الفترة (1999-2024)، وتكمن أهمية هذا الربط في أن التجارة

الخارجية الليبية لا تتحرك وفق عوامل سوقية “محضة”، بل تتأثر بدرجة كبيرة بعاملين متداخلين: العامل النفطي بوصفه محددًا اقتصاديًا رئيسًا، والعامل السياسي/الأمني بوصفه محددًا كميًا مباشرًا للإنتاج والتصدير والتمويل والاستيراد.

أولاً: المتغيرات الاقتصادية المفسّرة للتغيرات (1990-2024)

1) أسعار النفط العالمية (صدمة السعر)

تمثل أسعار النفط المحدد الأهم لقيمة الصادرات الليبية بالأسعار الجارية عبر كامل الفترة (1990-2024)، وليس فقط بعد 1999.

فخلال (1990-1991) أدت صدمة أسعار النفط الإيجابية المرتبطة بأزمة الخليج إلى ارتفاع استثنائي في قيمة الصادرات، رغم غياب أي تغير هيكلي في القاعدة الإنتاجية. وفي المقابل، يفسر انهيار أسعار النفط في عام 1998 (دون 10 دولارات للبرميل) التراجع الحاد في الصادرات خلال مرحلة الحصار، ما يوضح أن الاتجاه السالب آنذاك كان سريعًا بالدرجة الأولى.

وتتكرر هذه الآلية لاحقًا في فترات مثل 2009 و2014 و2020، بينما تفسر الطفرات السعريّة الاتجاهات الموجبة في 1999-2008 و2022.

وعليه، فإن الاتجاه الموجب في الصادرات الليبية غالبًا ما يعكس تحسن السعر العالمي لا تنوعًا هيكليًا في الصادرات.

2) مستويات الإنتاج والصادرات النفطية (صدمة الكمية)

في الاقتصاد الليبي، لا تتحدد الصادرات بالسعر فقط، بل تتحدد بشكل حاسم بقدرة الدولة على الإنتاج والتصدير فعليًا.

ويظهر ذلك بوضوح خلال (1992-1998)، حيث أدت العقوبات الدولية إلى تقييد الصيانة والتكنولوجيا والنقل، ما خفّض القدرة الإنتاجية والتصديرية حتى قبل اندلاع الأزمات السياسية اللاحقة.

ويتكرر هذا النمط بشكل أكثر حدة بعد 2011، إذ أدت الإغلاقات وتوقف التصدير في 2011 و2014-2016 و2020 إلى انهيار فوري في الصادرات، حتى في فترات لم تكن الأسعار فيها منخفضة جدًا.

وبذلك يُعد عامل الكمية (الإنتاج/التصدير) المحدد الفعلي لاتجاه الصادرات في الفترات الحرجة.

3) سعر الصرف والسياسة النقدية وتوافر النقد الأجنبي
تتأثر الواردات الليبية بتوافر النقد الأجنبي وبالسياسات النقدية أكثر من تأثرها بعوامل الإنتاج.

وخلال فترة الحصار (1990-1998)، انعكس تقنين التحويلات ونظام "الموازنة الاستيرادية" في انخفاض الواردات بوتيرة أبطأ من الصادرات، بسبب التزام الدولة بتوفير السلع الأساسية.

ويتكرر هذا السلوك بعد 2011، حيث ظلت الواردات أقل مرونة نزولاً من الصادرات. كما أدى تعديل سعر الصرف في 2021 إلى تضخم القيمة الاسمية للواردات، حتى دون زيادة موازية في الكميات المستوردة، نتيجة ارتفاع التكلفة التمويلية.

4) التضخم العالمي وتكاليف الشحن وسلاسل الإمداد
تلعب هذه العوامل دوراً مكماً، خاصة في تفسير ارتفاع الواردات خلال (2022-2024)، حيث أدت صدمات أسعار الغذاء والطاقة واضطرابات الشحن بعد جائحة كورونا إلى تضخم فاتورة الاستيراد.

وهذا البعد المنهجي مهم لأنه يوضح أن نمو الواردات في هذه المرحلة ليس ناتجاً عن زيادة الطلب المحلي فقط، بل عن تغيرات سعرية عالمية.

5) بند المحروقات/الوقود المستورد (اختلال التكرير المحلي)
بدأ هذا العامل بالظهور بشكل أكثر وضوحاً بعد 2011، لكنه يعكس اختلالاً هيكلياً طويل الأجل.

فالاعتماد المتزايد على استيراد الوقود—وأحياناً عبر المقايضة—يُفسر تآكل الفائض التجاري في 2023-2024 رغم بقاء الصادرات مرتفعة نسبياً، ويكشف عن ضعف القدرات المحلية في التكرير والطاقة.

ثانياً: المتغيرات السياسية والأمنية المفسرة للتغيرات (1990-2024)

1) العقوبات الدولية وعدم الاستقرار السياسي

خلال (1992-1998) شكّلت العقوبات الدولية أول صدمة سياسية مؤسسية أثرت في التجارة الخارجية، عبر تقييد التمويل والنقل والتأمين.

أما بعد 2011، فقد أخذ عدم الاستقرار طابعًا داخليًا أكثر حدة، مع انقسام مؤسسي انعكس مباشرة على إدارة الموارد النفطية والمالية العامة، خاصة في (2014-2016).

2) الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية

يُعد هذا العامل أقوى قناة سياسية تؤثر في التجارة الخارجية الليبية، سواء خلال الحصار (بشكل غير مباشر) أو بعد 2011 (بشكل مباشر).

فالإغلاقات تُحدث صدمة كمية فورية تؤدي إلى انهيار الصادرات، وتحوّل الميزان التجاري إلى العجز حتى في اقتصاد نفطي.

3) الحروب المحلية وتعطّل اللوجستيات

تؤدي الحروب والاضطرابات الأمنية إلى تعطيل الموانئ والطرق والعمليات المصرفية، ما يفسر الاتجاه السالب المزدوج للصادرات والواردات في 2011 و2020، ويُبرز البعد غير الاقتصادي في تفسير حركة التجارة الخارجية.

ثالثًا: تفسير مرحلي للتغيرات وفق الفترات (1990-2024)

- 1990-1991 (موجب مزدوج): صدمة سعرية إيجابية (أزمة الخليج).
- 1992-1994 (سالب مزدوج): صدمة عقوبات دولية (تمويل + لوجستيات).
- 1995-1997 (موجب/مستقر): تكيف إداري مع الحصار وتقنين الاستيراد.
- 1998 (سالب مزدوج): انهيار أسعار النفط العالمية.
- 1999-2008 (موجب مزدوج): طفرة نفطية (سعر + إنتاج).
- 2009 (صادرات سالبة/واردات موجبة): صدمة أسعار عالمية مع التزامات استيرادية.
- 2011 (سالب مزدوج): صدمة سياسية ولوجستية.
- 2012 (موجب مزدوج): تعافٍ كمي سريع وطلب مكبوت.
- 2014-2016 (سالب مزدوج): إغلاقات + انقسام مؤسسي.
- 2017-2019 (موجب مزدوج): استقرار نسبي وإصلاحات اقتصادية.
- 2020 (سالب مزدوج): صدمة مزدوجة (إغلاق نفطي + كورونا).

• 2021-2024 (موجب مزدوج مع فائض متناقص): أسعار نفط مرتفعة + تعديل سعر الصرف + تضخم عالمي + تضخم واردات الوقود.

تري الباحثة أن التغيرات في التجارة الخارجية الليبية خلال (1990-2024) لا يمكن تفسيرها بمعايير الاقتصاد التقليدي وحدها؛ إذ يلعب العامل السياسي/الأمني دور المحدد الكمي للتصدير، بينما يلعب العامل النفطي دور المحدد السعري لقيمة الصادرات. كما أن الواردات أقل مرونة من الصادرات بسبب طبيعتها المعيشية واعتماد الدولة على تمويلها حتى في فترات الانكماش، وهو ما يفسر ظهور العجز التجاري في بعض السنوات، ويجعل سعر الصرف الحقيقي شديد الحساسية لصدمات النفط، والإغلاقات، والتضخم العالمي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسة واقع التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة (1999-2024)، من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري، والوقوف على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ودرجة الاعتماد على الصادرات النفطية، إلى جانب إجراء تحليل كمي يبرز اتجاهات التغير ومعدلات التذبذب في مكونات التجارة الخارجية، وقد أتاح هذا العرض الشامل فهم الخصائص البنيوية التي تميز القطاع الخارجي في الاقتصاد الليبي.

وأظهرت نتائج الفصل أن الصادرات الليبية تتسم بهيمنة شبه مطلقة للنفط والغاز، حيث تجاوزت مساهمتهما 90% من إجمالي الصادرات طوال فترة الدراسة، وهو ما جعل أداء الصادرات شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج، كما بيّن التحليل أن أي اضطراب سياسي أو أمني يؤدي إلى توقف أو انخفاض الإنتاج النفطي ينعكس مباشرة في تراجع الصادرات وتدهور الميزان التجاري.

كما أوضح الفصل أن الواردات الليبية تتسم باتجاه تصاعدي على المدى الطويل، مدفوعة بالحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية، والوقود، والمعدات الرأسمالية، بالإضافة إلى تأثير السياسات النقدية وتغيرات سعر الصرف، وقد أظهرت البيانات أن الواردات أقل مرونة من الصادرات، حيث لا تنخفض بنفس الحدة في فترات الأزمات، مما يؤدي إلى تقلص الفائض التجاري أو تحوله إلى عجز في بعض السنوات.

وبيّن التحليل الكمي أن التجارة الخارجية الليبية اتسمت بدرجة عالية من عدم الاستقرار، حيث سجلت الصادرات معدلات تغير سنوية موجبة وسالبة حادة، في حين بدت الواردات أكثر استقراراً نسبياً، كما كشفت دراسة اتجاهات التغير أن فترات التوسع والانكماش في التجارة الخارجية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأحداث السياسية والأمنية، إلى جانب الصدمات السعرية في الأسواق النفطية العالمية.

وفي ضوء ذلك خلص الفصل إلى أن اختلالات التجارة الخارجية في ليبيا تُعد عاملاً رئيسياً في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، لما لها من تأثير مباشر على الميزان التجاري والاحتياجات الأجنبية، ومن ثم على سعر الصرف الحقيقي، ويُعد هذا الفصل تمهيداً أساسياً للفصل الثالث، الذي يتناول التحليل القياسي لاختبار أثر مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1999-2024).

الجانف العملف

الفصل الثالث:

تأففر مكنونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقفف فف

الاقتصاد اللففف، دراسة قفاسفة من الففرة 1990 – 2024

الجانب المفاهيمي لتغيرات الدراسة

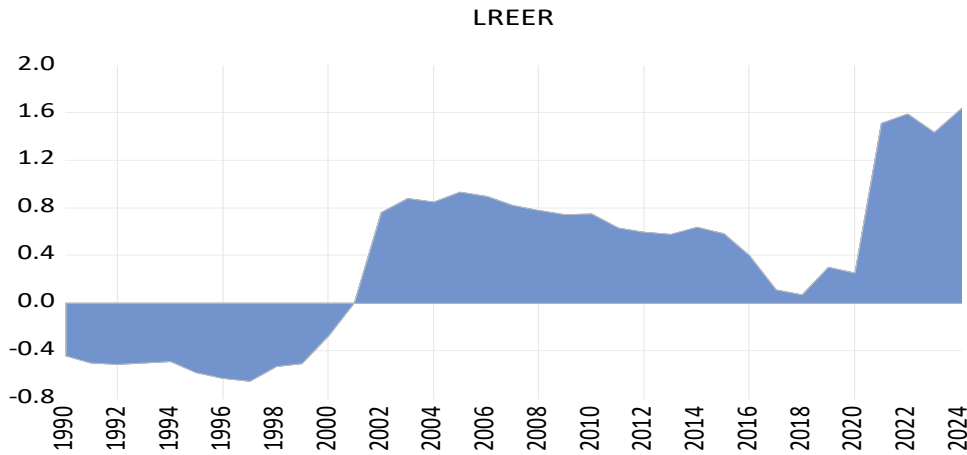
تعريف متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع

سعر الصرف الحقيقي (REER)

هو مؤشر يقيس القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقابل سلة من العملات الأجنبية بعد تعديلها بفروق مستويات الأسعار بين الدولة وشركائها التجاريين، ويُستخدم كمقياس للقدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد.

ويُعبّر عنه في النموذج باللوغاريتم الطبيعي: $LREER = \ln(REER)$



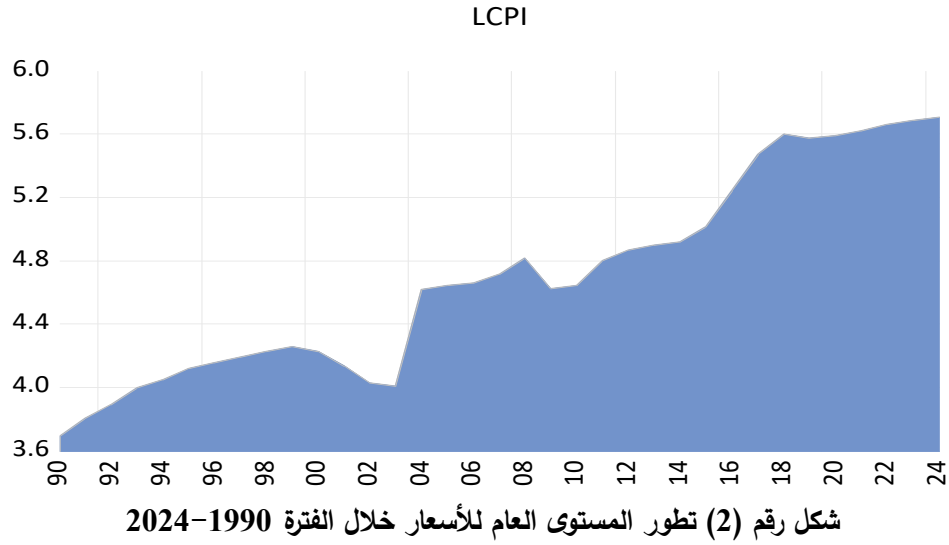
شكل رقم (1) تطور سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1990-2024

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. المستوى العام للأسعار (Price Level / Inflation)

يمثل تطور الأسعار في الاقتصاد، ويُقاس عادةً بمؤشر أسعار المستهلك

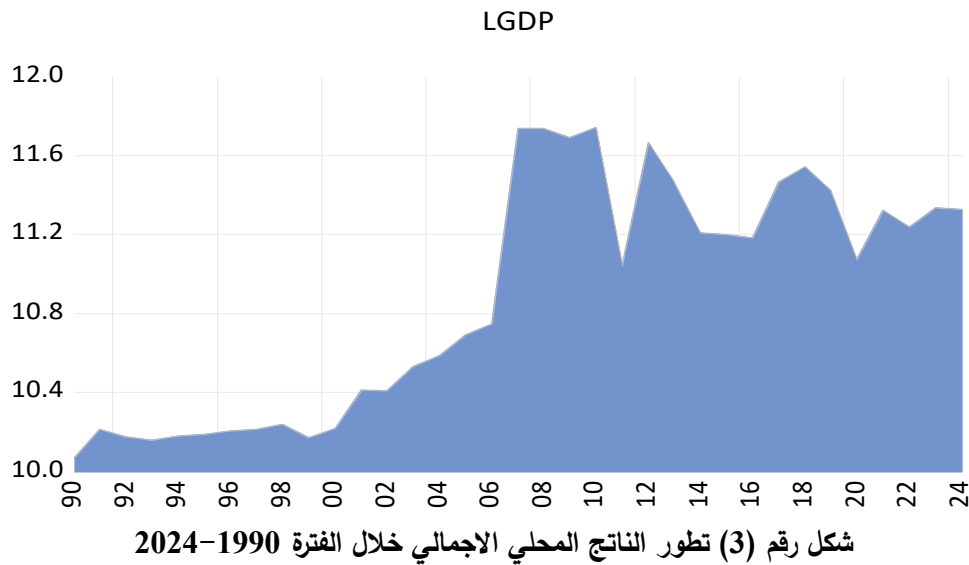
(CPI)، ويُستخدم لقياس التضخم: $LCPI = \ln(CPI)$



3. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يمثل الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة،

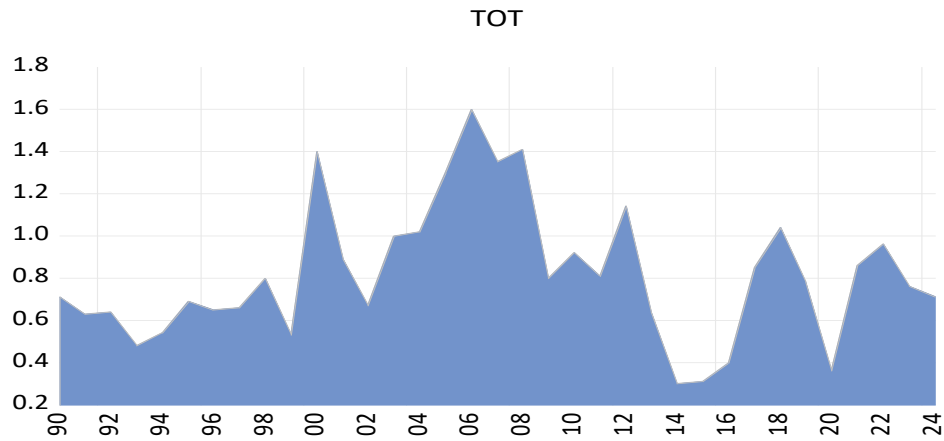
ويُستخدم كمؤشر على القوة الاقتصادية: $LGDP = \ln(GDP)$



4. معدل التبادل الدولي (Terms of Trade - TOT)

هو نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، ويعكس القدرة على الحصول

على واردات مقابل وحدة من الصادرات. $TOT = P_X / P_M$

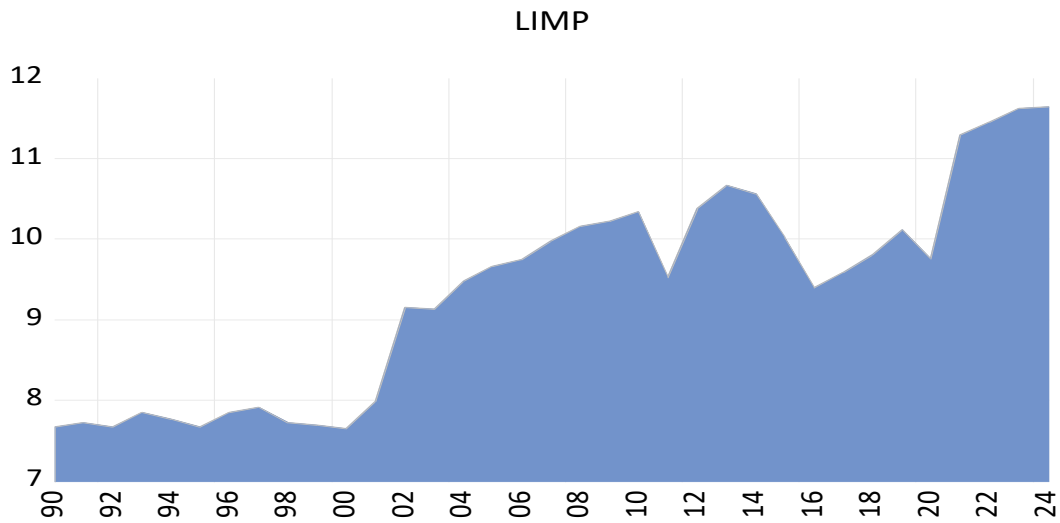


شكل رقم (4) تطور معدل التبادل الدولي خلال الفترة 1990-2024

5. الواردات (Imports)

تمثل قيمة السلع والخدمات التي تستوردها الدولة من الخارج خلال فترة زمنية

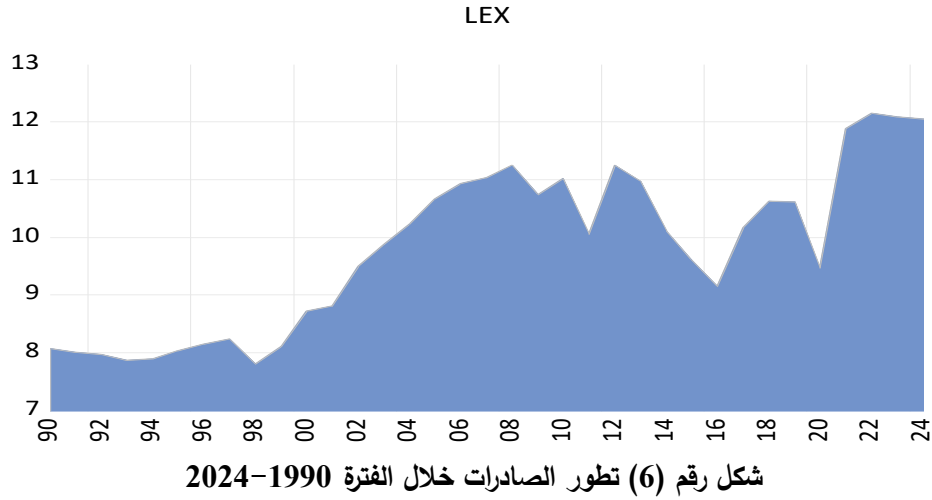
معينة: $LM = \ln(M)$



شكل رقم (5) تطور الواردات خلال الفترة 1990-2024

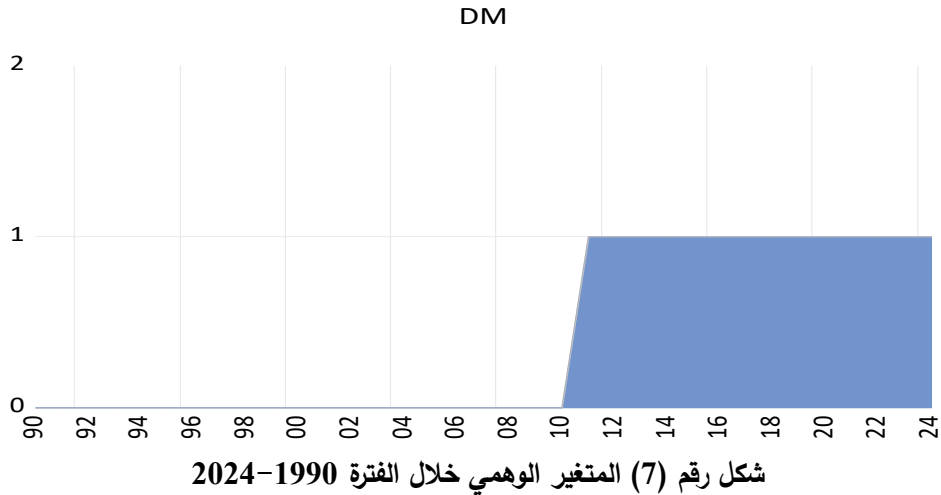
6. الصادرات (Exports)

تمثل قيمة السلع والخدمات التي تصدرها الدولة إلى الخارج: $LX = \ln(x)$



7. متغير عدم الاستقرار السياسي DM: (متغير وهمي)

يمثل أثر حدث اقتصادي/سياسي معين على سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة حيث يعطى خلال فترة الحدث 1 وفي باقي الفترات 0.



ثانيًا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (1990-2024)

	LREER	LEX	LIMP	LGDP	LCPI	TOT	DM
Mean	0.346823	9.805963	9.341349	10.88120	4.691786	0.817429	0.400000
Median	0.581210	10.05423	9.593764	11.04367	4.646312	0.780000	0.000000
Maximum	1.634911	12.15890	11.64600	11.74362	5.708438	1.600000	1.000000
Minimum	-0.655274	7.803476	7.652403	10.07125	3.693120	0.300000	0.000000
Std. Dev.	0.700022	1.418189	1.304866	0.596105	0.628794	0.320196	0.497050
Skewness	0.064629	0.000203	0.030767	0.023140	0.278979	0.596708	0.408248
Kurtosis	1.940859	1.715616	1.830785	1.421094	1.823450	2.904313	1.166667
Jarque-Bera	1.660294	2.405728	1.999157	3.638665	2.472732	2.090369	5.873843

Probability	0.435985	0.300333	0.368034	0.162134	0.290438	0.351627	0.053029
Sum	12.13880	343.2087	326.9472	380.8421	164.2125	28.61000	14.00000
Sum Sq. Dev.	16.66107	68.38287	57.89094	12.08159	13.44300	3.485869	8.400000
Observations	35	35	35	35	35	35	35

جدول رقم (19) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (20) متغيرات الدراسة الاصلية

السنوات years	سعر الصراف الحقيقي reer	الصادرات EXP	الواردات IMP	معدل التبادل الدولي (التجاري) TOT	الناتج المحلي الإجمالي GDP	المستوى العام للأسعار CPI	عدم الاستقرار السياسي DM
1990	0.6435	3214.5	2145.0	0.71	27246	40.17	0
1991	0.6042	3010.6	2261.3	0.63	26259	44.94	0
1992	0.5981	2890.3	2139.8	0.64	25793	49.15	0
1993	0.605	2618.9	2584.1	0.48	26331	54.59	0
1994	0.6136	2681.9	2353.1	0.54	26555	57.38	0
1995	0.5566	3103.5	2148.6	0.69	27005	61.54	0
1996	0.5315	3478.8	2563.8	0.65	27232	64.02	0
1997	0.5193	3777.5	2739.0	0.66	27986	66.29	0
1998	0.5864	2449.1	2266.9	0.80	26191	68.75	0
1999	0.6026	3347.1	2198.6	0.53	27364	70.56	0
2000	0.7563	6160.0	2106.0	1.40	33290	68.52	0
2001	1.0148	5410.0	2895.0	0.89	33164	62.48	0
2002	2.1412	13291.0	9493.0	0.67	37450	56.36	0
2003	2.4075	19720.0	9386.0	1.00	39679	55.13	0
2004	2.3388	27982.0	13110.0	1.02	44087	101.3	0
2005	2.5448	42836.0	15683.0	1.30	46584	103.9	0
2006	2.4616	56126.0	16659.0	1.60	23653	105.5	0
2007	2.2716	61726.0	21698.0	1.35	125642	112	0
2008	2.1784	77027.0	25938.0	1.41	125438	123.7	0
2009	2.1000	46319.0	27503.0	0.80	119919	101.9	0
2010	2.1125	61658.0	31881.0	0.92	125947	104.2	0
2011	1.8874	23254.0	13664.0	0.81	62547	122.1	1
2012	1.8120	76893.0	32243.0	1.14	116855	130.3	1
2013	1.7882	58443.0	43243.0	0.64	95823	134.2	1
2014	1.8887	24511.0	38631.7	0.30	73743	137.1	1
2015	1.7976	14996.9	22684.5	0.31	73122	150.8	1
2016	1.4956	9402.0	12047.0	0.40	72031	189.8	1

2017	1.1187	26221.7	14673.1	0.85	95436	238.8	1
2018	1.0755	40935.9	18667.6	1.04	103015	270.2	1
2019	1.3540	40640.2	24791.4	0.78	91481	264.3	1
2020	1.2930	12942.9	17268.2	0.36	64535	268.2	1
2021	4.5286	145336.6	80475.9	0.86	82820	275.7	1
2022	4.9139	190785.1	94394.4	0.96	75986	288.3	1
2023	4.2001	178129.9	111501.6	0.76	83703	295.1	1
2024	5.1290	166415.0	111264.5	0.71	83196	301.4	1

جدول رقم (21) تحويل المتغيرات الى متغيرات لوغاريتمية

years	LREER	LIMP	LEXP	LCPI	LGDP	TOT	DM
1990	-0.440833	7.670895	8.075427	3.693120	10.07125	0.71	0
1991	-0.503850	7.723695	8.009895	3.805328	10.21266	0.63	0
1992	-0.513997	7.668468	7.969116	3.894877	10.17576	0.64	0
1993	-0.502527	7.857133	7.870510	3.999851	10.15786	0.48	0
1994	-0.488412	7.763489	7.894281	4.049696	10.17850	0.54	0
1995	-0.585908	7.672572	8.040286	4.119687	10.18697	0.69	0
1996	-0.632052	7.849246	8.154443	4.159196	10.20378	0.65	0
1997	-0.655274	7.915348	8.236818	4.194039	10.21215	0.66	0
1998	-0.533753	7.726169	7.803476	4.230477	10.23946	0.80	0
1999	-0.506502	7.695576	8.115850	4.256605	10.17317	0.53	0
2000	-0.279317	7.652546	8.725832	4.227126	10.21698	1.40	0
2001	0.014692	7.970740	8.596004	4.134847	10.41301	0.89	0
2002	0.761366	9.158310	9.494842	4.031760	10.40922	0.67	0
2003	0.878589	9.146974	9.889389	4.009694	10.53076	1.00	0
2004	0.849638	9.481131	10.23932	4.618086	10.58858	1.02	0
2005	0.934052	9.660333	10.66513	4.643429	10.69392	1.30	0
2006	0.900812	9.720706	10.93535	4.658711	10.74901	1.60	0
2007	0.820484	9.984975	11.03046	4.718499	11.74119	1.35	0
2008	0.778591	10.16346	11.25191	4.817859	11.73957	1.41	0
2009	0.741937	10.22205	10.74331	4.623992	11.69457	0.80	0
2010	0.747872	10.36977	11.02936	4.646312	11.74362	0.92	0
2011	0.635200	9.522520	10.05423	4.804840	11.04367	0.81	1
2012	0.594431	10.38106	11.25017	4.869839	11.66869	1.14	1
2013	0.581210	10.67459	10.97581	4.899331	11.47026	0.64	1
2014	0.635889	10.56183	10.10688	4.920711	11.20834	0.30	1
2015	0.586452	10.02944	9.615599	5.015954	11.19988	0.31	1
2016	0.402527	9.396571	9.148678	5.245971	11.18485	0.40	1
2017	0.112167	9.593771	10.17434	5.475626	11.46621	0.85	1
2018	0.072786	9.834545	10.61976	5.599162	11.54263	1.04	1
2019	0.303063	10.11825	10.61251	5.577085	11.42389	0.78	1

2020	0.256965	9.756622	9.468303	5.591733	11.07496	0.36	1
2021	1.510413	11.29571	11.88681	5.619313	11.32442	0.86	1
2022	1.592068	11.45524	12.15890	5.664002	11.23830	0.96	1
2023	1.435108	11.62179	12.09027	5.687314	11.33503	0.76	1
2024	1.634911	11.61967	12.02224	5.708438	11.32895	0.71	1

المبحث الثاني

الدراسة القياسية:

تأثير مكونات التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة. ويتميز هذا النموذج بقدرته على تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$ ، فضلاً عن ملاءمته لحجم العينات الصغيرة نسبياً، وهو ما يجعله مناسباً لطبيعة بيانات الدراسة.

وقد تم تحديد النموذج في صورته العامة على النحو التالي:

$$LREER_t = f(LEX_t, LIMP_t, LTOT_t, LGDP_t, LCPI_t, DM_t)$$

حيث يمثل $LREER$ سعر الصرف الحقيقي، و LEX الصادرات، و $LIMP$ الواردات، و $LTOT$ شروط التبادل التجاري، و $LGDP$ الناتج المحلي الإجمالي، و $LCPI$ مؤشر أسعار المستهلك، بينما يعبر DM عن متغير وهمي لالتقاط الصدمات أو التغيرات الهيكلية التي قد تؤثر على العلاقة محل الدراسة.

وانطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في قياس أثر مكونات التجارة الخارجية، تم إدراج متغيرات الصادرات والواردات وشروط التبادل التجاري باعتبارها المتغيرات التفسيرية الرئيسية. إلا أن الاقتصار على هذه المتغيرات قد يؤدي إلى تحيز في التقدير نتيجة إغفال عوامل اقتصادية كلية مؤثرة، لذلك تم تضمين كل من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك كميتغيرات تحكم أساسية لضبط النموذج.

ويُبرر إدخال LGDP بكونه يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والقدرة الإنتاجية، فضلاً عن تأثيره على الطلب على الواردات والتنافسية الخارجية، الأمر الذي يجعله محددًا غير مباشر لسعر الصرف الحقيقي. كما تم إدراج LCPI نظرًا لدوره المحوري في تحديد سعر الصرف الحقيقي من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية، وهو ما ينعكس على القدرة التنافسية للاقتصاد.

في المقابل، تم استبعاد متغير الميزان التجاري من النموذج، رغم أهميته النظرية، وذلك لأسباب منهجية وإحصائية. إذ يُعد هذا المتغير دالة مباشرة للصادرات والواردات، وإدراجه إلى جانب هذه المتغيرات يؤدي إلى مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)، مما يضعف من دقة التقديرات الإحصائية ومعنوية المعاملات. إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري تتسم بالسببية المتبادلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشكلة التحيز الداخلي (Endogeneity) ويؤثر على سلامة النتائج القياسية.

ومع ذلك، لا يعني استبعاد الميزان التجاري إغفال أثره الاقتصادي، حيث يمكن تحليل هذا الأثر بشكل غير مباشر من خلال مكوناته الأساسية، أي الصادرات والواردات. فالميزان التجاري يعكس في جوهره الفرق بين هذين المتغيرين، وبالتالي فإن إدراجهما بشكل منفصل يسمح بتفكيك الأثر الكلي إلى تأثيرات جزئية أكثر دقة. فمن ناحية، يسهم ارتفاع الصادرات في دعم العملة المحلية من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي، بينما يؤدي ارتفاع الواردات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما قد يفرض ضغوطًا على سعر الصرف الحقيقي. وبذلك، يوفر هذا الأسلوب فهمًا أعمق لديناميكيات التجارة الخارجية، مع تجنب المشكلات القياسية المرتبطة باستخدام المتغيرات المركبة.

وبناءً على ما سبق، يوفر نموذج ARDL المعتمد إطاراً تحليلياً متكاملًا يسمح بتقدير الأثر المنفصل لكل من مكونات التجارة الخارجية، مع التحكم في العوامل الكلية الأخرى، مما يعزز من دقة النتائج وقابليتها للتفسير الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل.

لغرض التحليل القياسي فإن الخطوة الأولى هي التأكد من خلو النموذج من متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، حيث إن من شروط نموذج ARDL أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيجاً من الاثنين.

ويوضح الجدول رقم (22) ورقم (23) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، ويتضح من الجدول توافق استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، حيث إن المتغيرات قد استقرت بعد إدخال الفروق الأولى ، ونستنتج من ذلك أن السلسلة الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في مستواها؛ ولكنها مستقرة عند أخذ الفروق الأولى ، وإنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).I.

جدول رقم (22) اختبار جذر الوحدة للمجموعة عند المستوى

Group unit root test: Summary
Series: LREER, LIMP, LEX, LGDP, LCPI, TOT, DM
Sample: 1990 2024
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.21531	0.4148	7	238
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.97648	0.8356	7	238

ADF - Fisher Chi-square	10.2132	0.7464	7	238
PP - Fisher Chi-square	9.78450	0.7778	7	238

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

جدول رقم (23) اختبار جذر الوحدة للمجموعة عند الفرق الأول

Group unit root test: Summary

Series: LREER, LIMP, LEX, LGDP, LCPI, TOT, DM

Sample: 1990 2024

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.7948	0.0000	6	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.0611	0.0000	6	198
ADF - Fisher Chi-square	138.556	0.0000	6	198
PP - Fisher Chi-square	147.372	0.0000	6	198

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ARDL

يعتبر أسلوب ARDL المبني على نموذج UECM واختبار الحدود

Pesaran at al ARDL Bound Testing Approech المقترح من قبل

(2001) الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج؛ حيث

يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج UECM بالصيغة التالية:

$$\begin{aligned}\Delta (\text{LREER})_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i (\Delta \text{LREER})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_2 (\Delta \text{LIMP})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_3 (\Delta \text{LGDP})_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_4 (\Delta \text{LEX})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_5 (\Delta \text{LCPI})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_6 (\Delta \text{TOT})_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_7 (\Delta \text{DM})_{t-1}\end{aligned}$$

$$\lambda_1(\text{LREER})_{t-1} + \lambda_2(\text{LIMP})_{t-1} + \lambda_3(\text{LGDP})_{t-1} + \lambda_4(\text{LEX})_{t-1} + \lambda_5(\text{LCPI})_{t-1} + \lambda_6(\text{TOT})_{t-1} + \lambda_7(\text{DM})_{t-1} + u_t$$

حيث أن :

الفرق الاول ، لسعر الصرف الحقيقي (LREER)، الواردات (LIMP)، الناتج المحلي الاجمالي (LGDP)، الصادرات (LEX)، المستوى العام للأسعار (LCPI)، متغير وهمي لالتقاط الصدمات أو التغيرات الهيكلية (DM)، معدل التبادل الدولي (TOT).

(u_t) حد الخطأ (λ) معاملات المدى الطويل (α) معاملات المدى القصير. ولإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالاتي:

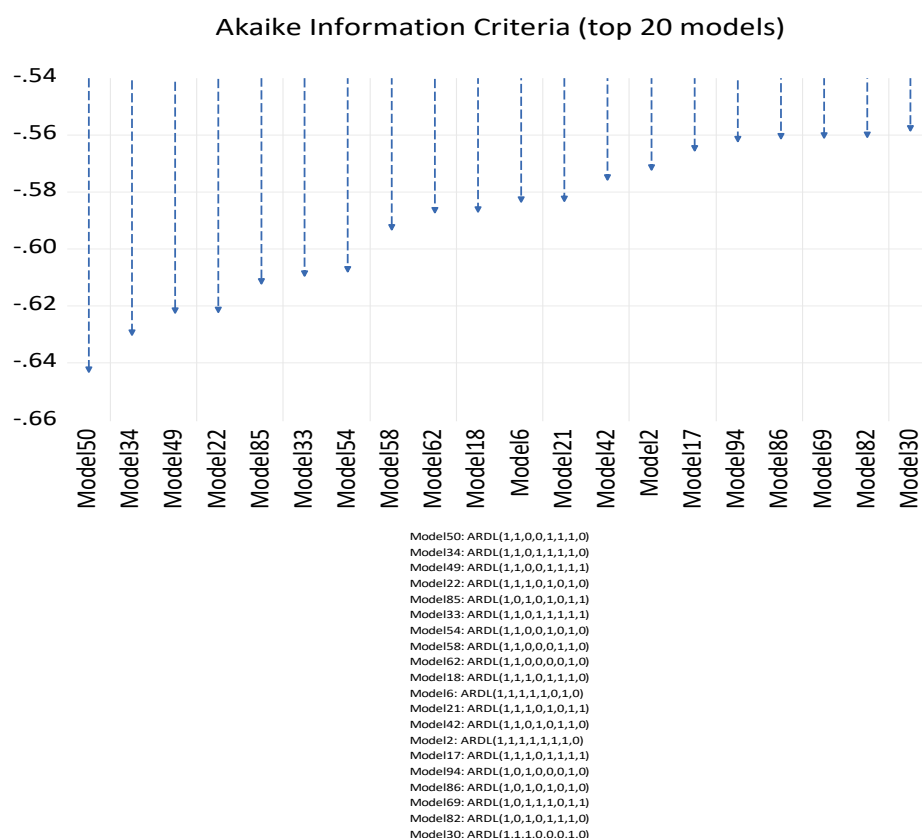
فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك

$$H0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_7 = 0 \quad \lambda_6 = \lambda_5 = \lambda$$

مقابل الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك

$$H1: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_7 \neq 0 \quad \lambda_6 = \lambda_5 = \lambda$$

في إطار تحليل العلاقة بين مكونات التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس الأثر الديناميكي للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (1990-2024). وقد تم اختيار النموذج الأمثل بناءً على معيار أكايك للمعلومات (AIC)، بما يضمن الحصول على أفضل توليفة من فترات الإبطاء للمتغيرات وهي ARDL(1,1,0,0,1,1,1).



الشكل رقم (8) العدد الأمثل من الابطاءات الزمنية

ويعرض الجدول التالي نتائج تقدير نموذج ARDL، حيث يبين معاملات المتغيرات التفسيرية، واتجاه تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي، إضافة إلى مدى معنوية هذه التأثيرات إحصائياً من خلال قيم (t-Statistic) ومستويات الدلالة الاحتمالية (Prob).

جدول رقم (24) تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LREER

Method: ARDL

Sample: 1991 2024

Included observations: 34

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LEX LIMP LGDP LCPI TOT DM

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 64
Selected model: ARDL(1,1,0,0,1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER(-1)	0.671902	0.152241	4.413403	0.0002
LEX	0.259747	0.221782	1.171182	0.2541
LEX(-1)	0.376388	0.111399	3.378743	0.0027
LIMP	-0.940920	0.261494	-3.598252	0.0016
LGDP	0.326267-	0.095098	3.430840-	0.0024
LCPI	-0.389715	0.252253	-1.544934	0.1366
LCPI(-1)	-0.491227	0.258499	-1.900310	0.0706
TOT	0.368679	0.264409	1.394352	0.1771
TOT(-1)	0.284580	0.181126	1.571174	0.1304
DM	0.358652	0.194706	1.842025	0.0790
DM(-1)	0.608741	0.208938	2.913499	0.0081
C	0.209860	0.940412	0.223158	0.8255
R-squared	0.968570	Mean dependent var	0.369989	
Adjusted R-squared	0.952856	S.D. dependent var	0.696798	
S.E. of regression	0.151294	Akaike info criterion	-0.668618	
Sum squared resid	0.503578	Schwarz criterion	-0.129902	
Log likelihood	23.36650	Hannan-Quinn criter.	-0.484900	
F-statistic	61.63428	Durbin-Watson stat	1.393738	
Prob(F-statistic)	0.000000			

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة بالجدول السابق إلى الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد $R^2=0.96$ المرتفعة نسبياً ، وتوضح أن النموذج يفسر 96% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر ليست زائفة؛ حيث بلغت قيمة اختبار F-Stat لمعنوية معامل التحديد 61.63 وهي معنوية عند مستوى أقل من 1%.

طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

العلاقة في الأجل الطويل واختبار الحدود للتكامل المشترك وفقاً لمنهجية ARDL:

للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يتم الاستعانة

بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة بالجدول رقم (25).

جدول رقم (25) نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل واختبار الحدود للتكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 6

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 34

Test Statistic					Value	
F-statistic					4.476480	
		10%		5%		1%
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	30	2.334	3.515	2.794	4.148	3.976
35	2.254	3.388	2.685	3.960	3.713	5.326
Asymptotic	1.990	2.940	2.270	3.280	2.880	3.990

ونظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{LREER}=2.867\text{LIMP}-1.939\text{LEX}-0.994\text{LGDP}+0.309\text{LCPI}+1.991\text{TOT}-0.762\text{DM}$$

فيما يتعلق بالتقدير طويل الأجل، أظهرت النتائج أن قيمة سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي ترتبط بعلاقة طردية مع الواردات وشروط التبادل التجاري، في حين ترتبط بعلاقة عكسية مع الصادرات والناج المحلي الإجمالي، بينما يظهر التضخم تأثيراً غير مستقر، كما أن الصدمات الهيكلية تؤثر سلباً على استقرار سعر الصرف في الأجل الطويل.

التحليل الاقتصادي للمتغيرات :

- الواردات (LIMP) : كلما ارتفعت الواردات، زاد الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي توجد علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف الحقيقي (بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية).

- الصادرات (LEX) : تؤدي زيادة الصادرات إلى تدفق العملات الأجنبية وتحسين وضع العملة المحلية، لذلك توجد علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف الحقيقي .

- الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) : يعكس النمو الاقتصادي تحسن الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الخارج، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة (علاقة عكسية مع سعر الصرف) .

- التضخم (LCPI): العلاقة غير مستقرة، حيث يمكن أن يؤدي التضخم إلى تدهور العملة بسبب فقدان القدرة التنافسية، لكنه قد يظهر تأثيراً متذبذباً نتيجة تشوهات هيكلية في الاقتصاد .

- شروط التبادل التجاري (TOT) : تحسن شروط التبادل (ارتفاع أسعار النفط) يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحسين مركز العملة، أي توجد علاقة طردية مع سعر الصرف الحقيقي .
- المتغير الوهمي (DM) : يعكس فترات عدم الاستقرار، ويؤثر سلباً على قيمة العملة في الأجل الطويل .

2- نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية ARDL :

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وفقاً لصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta (\text{LREER})_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 (\Delta \text{LREER})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_2 (\Delta \text{LIMP})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_3 (\Delta \text{LGDP})_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_4 (\Delta \text{LEX})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_5 (\Delta \text{LCPI})_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_6 (\Delta \text{TOT})_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \alpha_7 (\Delta \text{DM})_{t-1} \end{aligned}$$

وبناءً على تقدير نموذج ECM في إطار منهجية ARDL(1,1,0,0,1,1,1) وفقاً لمعيار AIC يتم الحصول على معاملات المدى القصير كما هو موضح بالجدول رقم (26) التالي:

جدول رقم (26) نموذج تصحيح الخطأ

Dependent lags: 1 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LEX LIMP LGDP LCPI TOT				
DM				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 64				
Selected model: ARDL(1,1,0,0,1,1,1)				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

LREER(-1)	-0.328098	0.152241	-2.155117	0.0424
LEX(-1)	0.636135	0.294491	2.160118	0.0419
LIMP	-0.940920	0.261494	-3.598252	0.0016
LGDP	0.326267-	0.095098	3.430840-	0.0024
LCPI(-1)	-0.101512	0.129673	-0.782833	0.4421
TOT(-1)	0.653259	0.362351	1.802833	0.0851
DM(-1)	0.250088	0.149588	1.671847	0.1087
C	0.209860	0.940412	0.223158	0.8255
D(LEX)	0.259747	0.221782	1.171182	0.2541
D(LCPI)	-0.389715	0.252253	-1.544934	0.1366
D(TOT)	0.368679	0.264409	1.394352	0.1771
D(DM)	0.358652	0.194706	1.842025	0.0790
R-squared	0.796163	Mean dependent var	0.061051	
Adjusted R-squared	0.694245	S.D. dependent var	0.273612	
S.E. of regression	0.151294	Akaike info criterion	-0.668618	
Sum squared resid	0.503578	Schwarz criterion	-0.129902	
Log likelihood	23.36650	Hannan-Quinn criter.	-0.484900	
F-statistic	7.811777	Durbin-Watson stat	1.393738	
Prob(F-statistic)	0.000025			

Dependent Variable: D(LREER)

Method: ARDL

Sample: 1991 2024

Included observations: 34

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LEX LIMP LGDP LCPI TOT
DM

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 64

Selected model: ARDL(1,1,0,0,1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.328098	0.047753	-6.870700	0.0000
D(LEX)	0.259747	0.100808	2.576648	0.0153
D(LCPI)	-0.389715	0.171978	-2.266073	0.0311
D(TOT)	0.368679	0.131163	2.810838	0.0088
D(DM)	0.358652	0.141148	2.540965	0.0167

R-squared	0.796163	Mean dependent var	0.061051
Adjusted R-squared	0.768048	S.D. dependent var	0.273612
S.E. of regression	0.131775	Akaike info criterion	-1.080382
Sum squared resid	0.503578	Schwarz criterion	-0.855917
Log likelihood	23.36650	Hannan-Quinn criter.	-1.003833
F-statistic	28.31769	Durbin-Watson stat	1.393738
Prob(F-statistic)	0.000000		

ointegrating Equation:

$$EC = LREER(-1) - (2.867803*LIMP - 1.938859*LEX(-1) - 0.994419*LGDP + 0.309397*LCPI(-1) + 1.991049*TOT(-1) - 0.762237*DM(-1) + 0.639628)$$

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى أن التغيرات قصيرة الأجل في سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي تتحدد من خلال مجموعة من العوامل المرتبطة بالتجارة الخارجية والمتغيرات الكلية، إضافة إلى تأثير آلية التعديل نحو التوازن طويل الأجل.

وتظهر النتائج التجريبية للعلاقة في الأجل القصير الموضحة بالجدول السابق أن الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ ECT كانت سالبة ومعنوية وقدرت بـ 0.32- وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعليه أن حوالي 32% من الاختلالات قصيرة الأجل في الأسعار يتم تصحيحها خلال ثلاثة سنوات ، مما يدل على أن الاقتصاد الليبي لا يعود إلى التوازن بسرعة بل يحتاج عدة سنوات لامتناس الصدمات.

كما نلاحظ أن سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في الواردات والصادرات والتضخم وشروط التبادل التجاري، إلى جانب تأثير الصدمات الهيكلية، مع وجود آلية تصحيح خطأ تعمل على إعادة التوازن نحو المسار طويل الأجل".

التفسير الاقتصادي للعلاقات قصيرة الأجل:

- الواردات ($\Delta LIMP$): تؤثر الواردات تأثيرًا موجبًا ومعنويًا على سعر الصرف الحقيقي، حيث يؤدي ارتفاعها إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يسبب ضغوطًا فورية على العملة المحلية ويؤدي إلى تدهورها .
- الصادرات (ΔLEX): تؤثر الصادرات تأثيرًا عكسيًا على سعر الصرف الحقيقي، إذ إن زيادتها تؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي وتحسن قيمة العملة المحلية في الأجل القصير .
- الناتج المحلي الإجمالي ($\Delta LGDP$): يظهر الناتج المحلي تأثيرًا سالبًا، مما يعكس أن تحسن النشاط الاقتصادي يساهم في دعم العملة المحلية وتقليل الضغوط على سعر الصرف .
- التضخم ($\Delta LCPI$): يؤثر التضخم سلبًا على سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ومن ثم انخفاض قيمة العملة .
- شروط التبادل التجاري (ΔTOT): تؤثر إيجابيًا على سعر الصرف، حيث يؤدي تحسن أسعار الصادرات (خصوصًا النفط) مقارنة بالواردات إلى تعزيز الإيرادات بالعملة الأجنبية وتحسين وضع العملة المحلية .
- المتغير الوهمي (ΔDM): يعكس الصدمات الاقتصادية والسياسية، ويظهر تأثيرًا موجبًا في الأجل القصير، بما يعكس حدوث تقلبات مؤقتة في سعر الصرف نتيجة هذه الصدمات.

3- نتائج الاختبارات التشخيصية:

- يشير اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بين الأخطاء العشوائية، إلى أن قيمة إحصائية

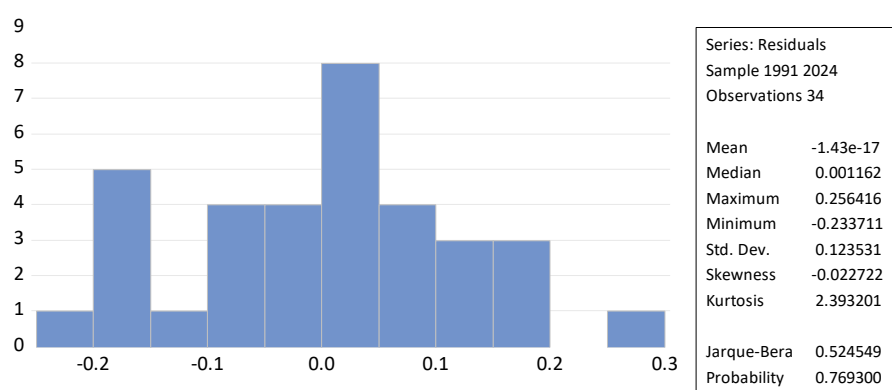
F بلغت 1.64 عند مستوى دلالة 0.2171 وهي أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار كما هو موضح بالجدول رقم (27).

جدول رقم (27) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.649952	Prob. F(2,20)	0.2171
Obs*R-squared	4.815331	Prob. Chi-Square(2)	0.0900

- اختبار Normality — Jargue-Bera بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار تظهر أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً ؛ حيث بلغت قيمة x^2 حدود 0.524 بمستوى معنوية 0.76، وهكذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار كما هو موضح بالشكل رقم (9).



الشكل رقم (9) التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار

- أظهرت نتائج اختبار عدم تجانس التباين باستخدام اختباري ARCH و White أن القيم الاحتمالية لكلا الاختبارين كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني قبول فرضية عدم التجانس التي تنص على ثبات تباين

حد الخطأ. وبالتالي، فإن نموذج ARDL المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، مما يعزز من دقة نتائج التقدير. كما هو موضح الجدول رقم (28) و(29).

جدول رقم (28) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.609420	Prob. F(1,31)	0.4409
Obs*R-squared	0.636230	Prob. Chi-Square(1)	0.4251

جدول رقم (29) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ WHITE

Heteroskedasticity Test: White

Null hypothesis: Homoskedasticity

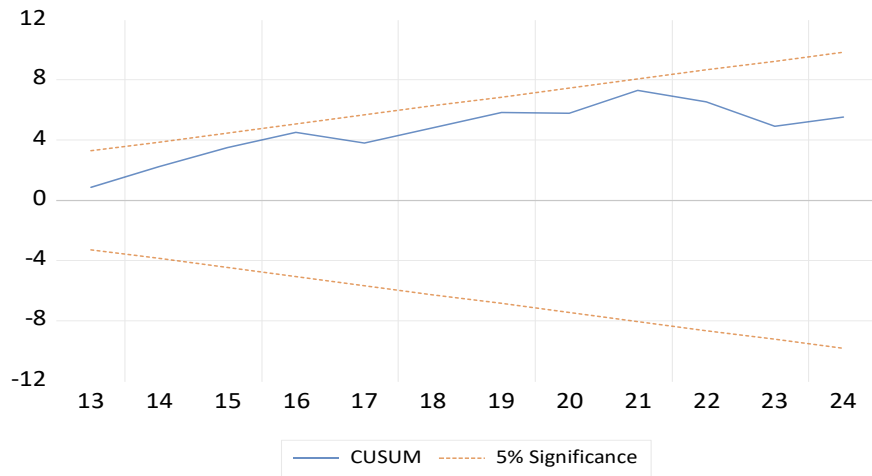
F-statistic	0.811311	Prob. F(11,22)	0.6296
Obs*R-squared	9.811997	Prob. Chi-Square(11)	0.5474
Scaled explained SS	2.861731	Prob. Chi-Square(11)	0.9924

- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

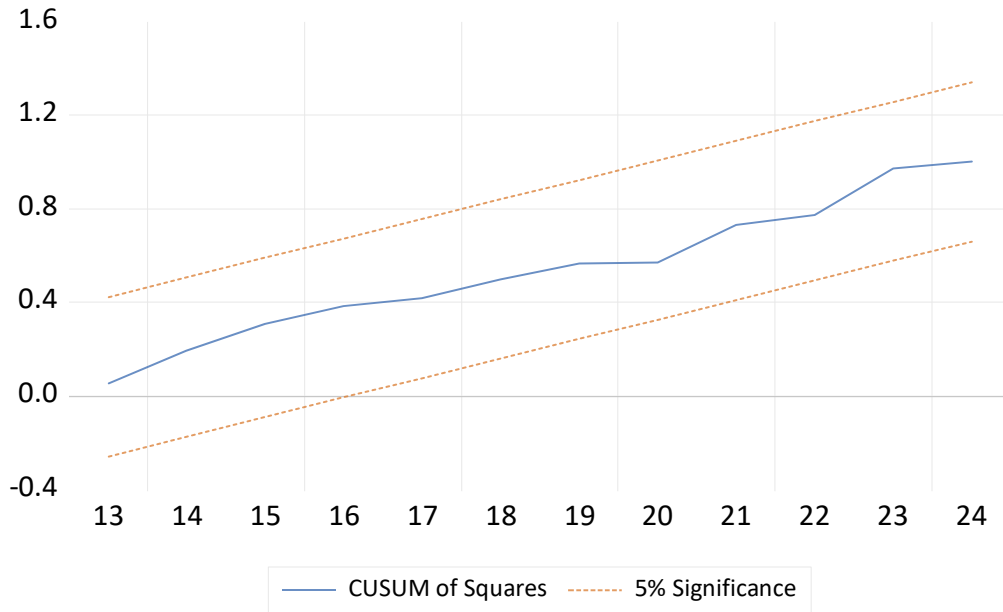
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع

الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود
الدرجة عند مستوى معنوية 5%.



الشكل رقم (10) المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل رقم (11) مجموع المربعات التراكمي للبواقي CUSUM-squared

اختبار الارتباط الذاتي (LJUNG-BOX Q)

تم اختبار وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج باستخدام اختبار Ljung-Box Q، وأظهرت النتائج أن القيم الاحتمالية لجميع فترات الإبطاء كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي، وهو ما يؤكد سلامة مواصفات النموذج القياسي.

جدول رقم (30) اختبار الارتباط الذاتي (LJUNG-BOX Q)

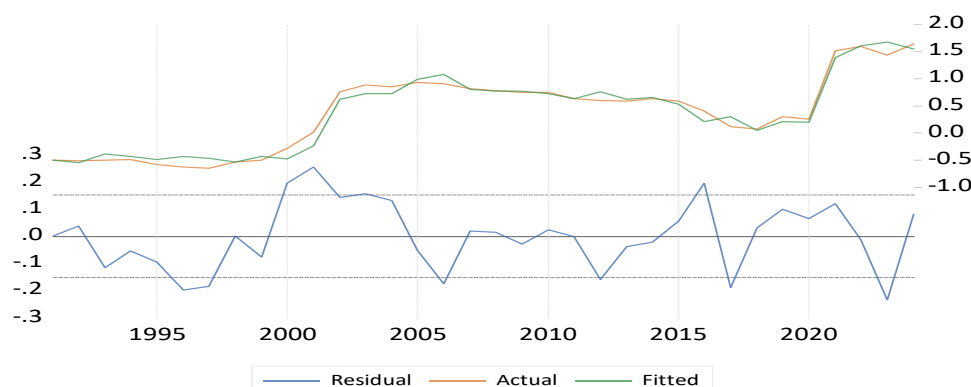
Sample (adjusted): 1992 2024

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.018	-0.018	0.0122	0.912
		2 -0.202	-0.202	1.5321	0.465
		3 0.079	0.074	1.7707	0.621
		4 -0.267	-0.320	4.6072	0.330
		5 -0.194	-0.187	6.1585	0.291
		6 0.060	-0.103	6.3101	0.389
		7 -0.156	-0.263	7.3969	0.389
		8 0.082	-0.030	7.7112	0.462
		9 0.217	-0.009	9.9713	0.353
		10 -0.079	-0.123	10.285	0.416
		11 0.087	0.021	10.687	0.470
		12 -0.035	-0.177	10.755	0.550
		13 -0.162	-0.092	12.263	0.506
		14 -0.127	-0.311	13.238	0.508
		15 0.147	0.075	14.617	0.479
		16 0.059	-0.052	14.854	0.535

تحليل جودة ملائمة نموذج ARDL من خلال القيم "الفعلية والمقدرة والبواقي":

يوضح الشكل التقارب الكبير بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، مما يدل على جودة ملائمة نموذج ARDL وقدرته على تفسير سلوك المتغير التابع. كما تُظهر البواقي تذبذباً عشوائياً حول الصفر دون وجود نمط منتظم أو اتجاه عام، مما يشير إلى سلامة التحديد القياسي للنموذج وعدم وجود مشكلات جوهرية في الأخطاء العشوائية.



شكل رقم (12) مقارنة القيم الفعلية والمقدرة وتحليل البواقي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1990-2024)

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تفسر سلوك سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2024)، وذلك في ضوء تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ومكونات التجارة الخارجية .

2. تعتبر الواردات العامل الأكثر تأثيراً في تدهور سعر الصرف الحقيقي .

3. تسهم الصادرات في تحسين قيمة العملة، إلا أن تأثيرها محدود .

4. يؤثر النمو الاقتصادي إيجابياً على استقرار سعر الصرف .

5. يؤدي التضخم إلى إضعاف قيمة العملة خاصة في الأجل القصير .

6. تلعب شروط التبادل التجاري دوراً مهماً في دعم سعر الصرف .

7. تؤثر الصدمات السياسية والاقتصادية بشكل واضح على تقلبات سعر الصرف .

8. يعتمد سعر الصرف في ليبيا بدرجة كبيرة على وضع الميزان التجاري.

9. تحسن الميزان التجاري (زيادة الصادرات مقابل الواردات) يؤدي إلى تحسن

سعر الصرف الحقيقي، بينما يؤدي العجز التجاري إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

10. أظهرت نتائج العلاقة السببية وجود اتجاه سببي من المتغيرات الاقتصادية

الكلية ومكونات التجارة الخارجية نحو سعر الصرف الحقيقي في كل من

الأجلين الطويل والقصير، حيث تبين أن الواردات والصادرات والتضخم

وشروط التبادل التجاري والصدمات الاقتصادية تمثل محددات أساسية لتغيرات

سعر الصرف. كما أكدت النتائج أن الميزان التجاري يلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاهات سعر الصرف، إذ يؤدي تحسنه إلى دعم قيمة العملة المحلية، في حين يؤدي العجز التجاري إلى تدهورها.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ذات الطابع العملي لصانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تقليل الاعتماد على الواردات من خلال دعم الإنتاج المحلي وتبني سياسة إحلال الواردات.

2. تنويع القاعدة التصديرية بتقليل الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة.

3. تحسين الميزان التجاري بدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية وفرض سياسات لترشيد الاستيراد.

4. السيطرة على معدلات التضخم باتباع سياسات نقدية فعالة وضبط الإنفاق العام.

5. تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تقليل أثر الصدمات على الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار

6. إصلاح سياسة سعر الصرف باعتماد نظام أكثر مرونة وتجنب التثبيت غير الواقعي للعملة

تؤكد نتائج الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي يتأثر بشكل رئيسي بمكونات التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، مما يجعل تحقيق التوازن في الميزان التجاري شرطاً أساسياً لاستقرار العملة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع

أولاً: الكتب والتقارير والإصدارات الرسمية

1. أحمد فريد مصطفى، وسهر محمد السيد حسن. (2000). النقود والتوازن الاقتصادي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. أحمد، فتحي السيد، وأبو السيد عبده. (2003). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
3. البدري. (2006). المعايير الدولية لتصنيف الصناعات الصغرى.
4. البرعصي، سعيد. (2018). تحليل اقتصادي لأزمة السيولة في ليبيا. البيضاء: مكتبة الأفق.
5. البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا.
6. بوزيان، حمد، وزيان، الطاهر. (2006). سلاسل القيمة والاندماج الصناعي. الجزائر.
7. جربوع، يوسف. (2017). المعايير الدولية للمحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق. غزة: مطبوعات مكتبة الطالب الجامعي.
8. حسن كريم الذبحاوي. (2015). إدارة المصارف (ط2). القاهرة: مطبعة الزهراء.
9. خيرية عبد الفتاح. (2015). النقود والبنوك. الزقازيق: مكتبة مهيب.
10. رحيم، حسين. (2006). النقد والسياسة النقدية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
11. رضا صاحب أبو أحمد. (2002). إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر (ط2). عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. سمير فخري نعمة. (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. عمان: دار اليازوري العلمية.

13. السنوسي، علي. (2022). أثر الأزمات الاقتصادية على المشروعات الصغيرة. بنغازي: دار الكتاب المفتوح.
14. شحاتة، صافي يوسف. (2013). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: منظور معاصر. ليبيا: جامعة سرت.
15. الشريف، عبد الله. (2017). تأثير السيولة النقدية على المشروعات الصغيرة. طرابلس: المركز الوطني للأبحاث.
16. صادق، نيفين طلعت. (2013). احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر. القاهرة.
17. ضياء مجيد. (2008). اقتصاديات النقود والبنوك. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
18. الطاهر، أحمد. (2019). أزمة السيولة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي. طرابلس: مركز البحوث الاقتصادية.
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (1998). الاقتصاد القياسي (ط2). الإسكندرية: الدار الجامعية.
20. عبد الله إمام. (2016). أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس.
21. العرادي، علي عبدالله. (2012). ملف بشأن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. غرفة تجارة وصناعة البحرين.
22. علي، محمد. (2020). المشروعات الصغيرة في ظل التحديات الاقتصادية. بنغازي: دار المعرفة للنشر.
23. فريد راغب. (2017). إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

24. ماهر حسن محروف، وإيهاب مقابلة. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما. عمان: مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
25. محفوظ جودة. (2013). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
26. محمد مطر. (1999). إدارة الاستثمارات (ط1). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر.
27. محمد، خليل. (2021). دراسة ميدانية حول الأزمات الاقتصادية في ليبيا. مصراتة: جامعة مصراتة.
28. مصرف ليبيا المركزي. (2018). التقرير السنوي. طرابلس.
29. مصرف ليبيا المركزي. (2022). تقرير البيانات والمؤشرات المالية الرئيسية للمصارف. طرابلس.
30. منير إبراهيم. (2008). إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات. المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
31. هاشم، إسماعيل محمد. (1996). النقود والبنوك. القاهرة: دار الجامعات المصرية للنشر والتوزيع والطباعة.
32. يوسف مسعودي. (2014). أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ (ط1). الجزائر: دار الخلدونية.
33. يونس، محمود، ومبارك، عبد المنعم. (2003). النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية. الإسكندرية: دار الإسكندرية الجامعية.
- ثانياً: الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)**
1. بو خريص، الأمين. (2016). تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (2008-2013). (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة).

2. جبار، محمد. (2012). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية. (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة).
3. جليلة دحمون. (2017). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر).
4. خلف محمد خلف. (2014). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق. (رسالة ماجستير، جامعة تكريت).
5. خلود زنديق. (2015). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم. (رسالة ماجستير).
6. الرواشدة، علاء نضال، وسودة، محمد زكريا. (2020). أثر المخاطر المالية على جودة الأرباح في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسراء الخاصة، عمان).
7. زكية مقري. (2011). المشروعات الصغرى والمتوسطة وآلية مكافحة البطالة في الدول العربية. (رسالة ماجستير، الجزائر).
8. الزيود، عيد علي. (2009). الطلب على النقود في الأردن باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. (رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية).
9. سيرين سميع أبو رحمة. (2009). السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية. (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة).
10. عبد الحسين جاسم. (2005). إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة. (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق).
11. مالك، علام. (2018). قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي (1985-2015). (رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، العراق).

12. المصري، محمد زيدان، وزعرب، حمدي شحدة. (2015). العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية. (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة).
13. منال الخطيب. (2014). تكلفة الانتماء المصرفي وقياس مخاطرة. (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا).
14. هلالى أكرم. (2022). دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية. (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر).
15. يزن غسان. (2013). إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية على المصارف السورية. (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق).

ثالثاً: المجالات، الدوريات، والمؤتمرات العلمية (والمقالات)

1. أبو سنيينة، محمد. (2024). مقترحات لحل أزمة السيولة في ليبيا. بوابة الوسط، 12 أبريل.
2. إبراهيم علي الصغير. (2022). أثر الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي (أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية). مجلة جامعة سبها للعلوم التطبيقية، 21. (4)
3. إبراهيم مسعود، وعبد الله جاد المولي. (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعي، عدد 33.
4. أحمد القحيص، وعبد الحميد الحاج. (2023). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 22.
5. افريو، علي محمد. (2018). أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا. مجلة البحوث الأكاديمية، جامعة المرقب.
6. الأمين، إيناس علي. (2019). دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا. المؤتمر العلمي لجامعة مصراته.

7. أوصيلة، سالم، وعقيل، جمال. (2020). أثر معوقات التمويل على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 16(1)، 152-183.
8. بالقاسم، صالح. (2016). الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة آفاق اقتصادية، 2(3)، 56-70.
9. بثينة محمد، عادل عبدالله، عادل عبدالرحمن. (2023). أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. Journal of Environmental Studies and Researches، 13(1)، 42-63.
10. بشيكر، عابد. (2017). دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (5).
11. التونسي أ. م.، والتركي ع. ا. ا. (2024). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة. مجلة العلوم الانسانية، 40(2)، 197-222.
12. الجزيرة نت. (2024، 31 ديسمبر). أزمة نقص السيولة في ليبيا.. هل الحل في الدفع الإلكتروني؟
13. الجعفري، محمد الناجي، والجهيمي، احميد. (2021). إدارة المخاطر المالية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها ليبيا 2010-2019م. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(22): 114-143.
14. جميل عجمي. (2013). الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة. مجلة دمشق، 19(1).
15. حسن كريم الذبحاوي. (2022). دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: دراسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية. Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics، 18(2).

16. حسن، أحمد السيد عبد اللطيف. (2014). تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011. بحوث اقتصادية عربية، العددان. (67-68)
17. حسين عبد المطالب الأسرج. (2015). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، (71-72)
18. زكية مقري، ونعيمة يحيوي. (2011). المشروعات الصغرى والمتوسطة آلية لمكافحة البطالة في الدول العربية. مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر.
19. الساكت، عمر. (2018). الآثار على تطوير القطاع المصرفي الليبي. مجلة الاقتصاد الليبي، 22(4)، 45-60.
20. سعد علي حمود الفتري، ومثنى زاهم فيصل. (2013). مبررات اختطاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (74)، جامعة بغداد.
21. شامية، عبد الله أحمد. (2006). دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. ورقة مقدمة لندوة مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي.
22. صافي يوسف شحاتة. (2013). مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. مجلة جامعة سرت للعلوم الاقتصادية.
23. العنيزي، أحمد محمد. (2015). أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
24. عمر خلف فزع. (2013). مشروعات الأعمال الصغيرة وطرق التوظيف والتمويل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد. (5)

25. الفطاس، أحمد. (2018). تأثير قياس المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية. مجلة آفاق اقتصادية، 4(8)، 23-41.
26. المبروك، الهادي. (2025). مشكلة تفضيل السيولة النقدية (أدلة من ليبيا للفترة 1990-2023). مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، 8(2).
27. محمد، علي. (2021). أزمة السيولة المصرفية في الاقتصاد الليبي: الأسباب والجذور (2008-2015). مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي، 6.
28. موساوي، محمد، وزيرار، سمية. (2014). تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011). المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 1(1).
29. ميكائيل، سعاد صالح، ومحمد، ربيعة خالد خليفة. (2023). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(2).
30. نادي يوسف العبد الله، وساهر محمد عوس. (2017). دور المشاريع الصغرى في الحد من الفقر والبطالة. مجلة الاقتصاد والأعمال، 3(3)، عمان.
31. النعاس، حسن، والمبروك، إبراهيم. (2014). المعوقات التمويلية وأثرها على استمرارية المشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 4(1)، 45-67.
32. نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة. (2017). إدارة مخاطر السيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6(1).

33. هواري، قرناش، وحبار، عبد الرزاق. (2022). أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة مخاطر السيولة بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 8(2): 9-27.

34. الواعر، سالم عبدالنبي، والمجدوبى، دنيا عمر. (2021). أثر السيولة على استثمار المصارف التجارية. مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، 1، 208-238.

35. الوندي، حسن. (2021). معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا: دراسة على مدينة بني وليد. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(11)، 32-45.

36. يوسف حليم سلطان، وحيدر جاسم الجبوري. (2018). المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي: دراسة تحليلية. كلية الاقتصاد جامعة بغداد.

37. مهدي صادق ساجت. (2013). تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية. مجلة جامعة ذي قار العلمية، العدد (8).

رابعاً: المراجع الأجنبية (الأبحاث، الكتب، والتقارير)

1. Abascal, R., & González, F. (2019). Shareholder Protection and Bank Executive Compensation. Journal of Financial Stability.
2. Abdel Megeid, N.S. (2021). Accounting Disclosure for financial instruments: financial leverage risk and liquidity and their impact on earnings per share and dividends yield.
3. Abdelhay, S., et al. (2023). Employees Performance and Incentives in UAE Banks. International Journal of Professional Business Review.

4. Acharya, V., Shin, H., & Yorulmazer, T. (2007). Crisis Resolution and Bank Liquidity. *Monetary Economics eJournal*.
5. Anand, T., Kapur, M., Banerjee, A., & Riaz, S. (2020). Qualitative Analysis into Liquidity Management by SMES in the UAE. *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*, 8(4): 23-33.
6. Asfawu, A. (2019). Impact of Working Capital Management on Profitability of Small and Medium Scale Enterprises (SMES). *Srusti Management Review*, 12(2): 97-107.
7. Berger, A., & Bouwman, C. (2009). Financial Crises and Bank Liquidity Creation. *Journal of Financial Economics*.
8. Briones, O. F., Camino-Mogro, S. M., & Navas, V. J. (2022). Working capital, cash flow and profitability of intensive MSMEs: evidence from Ecuador. *Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies*.
9. Chen, W., Chen, Y., & Huang, S. (2021). Liquidity Risk and Bank Performance during Financial Crises. *Journal of Financial Stability*, 56.
10. Effiong, S. A. and Ejabu, F. E. (2020). Liquidity risk management and financial performance: are consumer goods companies involved. *International Journal of Recent Technology and Engineering*, 9(1): 580-589.
11. Ehiedu, V. C. (2014). The Impact of liquidity on the profitability of some selected companies: the financial statement analysis (FSA) approach. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(5): 72-8.
12. European Commission. (2006). *The New SME Definition: User Guide and Model Declaration*. Brussels.
13. IFRS Foundation. (2009). *International Financial Reporting Standard for SMEs*. London.
14. Imene, K., and Djamel, M. (2022). Effect of Working Capital Management on Profitability of SMES - Evidence from

15. Algeria. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*, 9(2): 230-248.
16. Kontuš, E., & Mihanović, D. (2019). Management of liquidity and liquid assets in small and medium-sized enterprises. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 32(1): 3247-3265.
17. Kushnir, K. (2010). *SME Global Financial Indicators and Markets*. World Bank.
18. La Rocca, T., La Rocca, M., Fasano, F., & Cariola, A. (2023). Does a country's environmental policy affect the value of small and medium sized enterprises liquidity in the energy sector?. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30(1): 277-290.
19. Manamba, E. (2017). Demand for Money and its Stability in Tanzania (1966–2015). *Turkish Economic Review*, 4(2).
20. Mioducka, M., & Małecka, J. (2019). The Use of Financial Products in Liquidity Risk Management by SMEs. In *Balkan Region Conference on Engineering and Business Education*, 3(1): 273-281.
21. Mishkin, F. S. (1991). Anatomy of a Financial Crisis. *Journal of Evolutionary Economics*, 2(2).
22. Morosan, G., & Zubas, I. (2015). Interest Rate, Exchange Rate and Inflation in Romania. *Journal of Public Administration, Finance and Law*, 8.
23. Narayan, P. (2005). The Saving and Investment Nexus for China. *Applied Economics*, 37.
24. Ombworo, E. O. (2014). The effect of liquidity on profitability of small and medium size enterprises in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
25. Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16.

- 26.
27. Rahman, A., & Di Maio, M. (2020). The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya. World Bank.
28. Ritz, R. A., & Walther, A. (2015). Bank Funding Uncertainty. *Journal of Financial Intermediation*, 24(3).
29. Seccareccia, M. (2012). Financialization of Commercial Banking. *Journal of Post Keynesian Economics*, 35(2).
30. Selay, S., & Phimister, E. (2021). Worker Incentives in the Banking Industry. *Journal of Financial Services Research*.
31. Valeriya Goffe et al. (2020). Libya Financial Sector Review. World Bank Group.
32. Youssef, A., et al. (2022). Profitability Determinants in UK SMEs.